www.kassiounpaper.com

770

الاحد 07 آب 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حل أم أزمة؟! [12]

«تحرير الصرف.. وسندات دين»

ملف «سورية 2016»

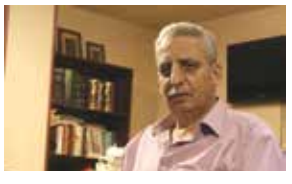

«اعتدال النصرة» وإرهاب المرحبين

05

شؤون محلية

محافظة دمشق وشرعنة المخالفات

09

شؤون محلية

في السويداء سطوة «ولاد الشوارع»

10

شؤون اقتصادية

ملايين الأطفال السوريين.. محرومون من التعليم

14

الافتتاحية

لماذا هي «الجولة الأخيرة»؟

يبذل متشددون من الأطراف كافة جهدهم في وصف الجولة المقبلة من جنيف3 بأنها جولة عادية كباقي الجولات، وأنها لن تأتي بجديد..!

إذا تركنا الجانب الدعائي من حديث هؤلاء، والذي يسعون من خلاله لنشر اليأس وتثبيط الهمم لعل وعسى تسير الأمور إلى حيث يشتهون، وركزنا على ما يكمن في أساسه، فإننا سنجد أحد أمرين: فإما قصور معرفي حاد، وإما انعدام في المسؤولية الوطنية والإنسانية، وربما كلاهما..

ينبغي بداية توضيح الأسباب التي تدفعنا للتأكيد أن الجولة المقبلة يجب أن تكون الأخيرة:

من حيث الشكل القانوني للمسألة، فإنّ فشل الجولة المقبلة يعني إخلالاً بالجدول الزمني للقرار 2254 ما يفتح الباب على إعادة النظر فيه، وتالياً، إعادة الأزمة السورية برمتها إلى ما هو أسوأ وأخطر بكثير من انفجارها بحد ذاته، ولن نعدم بين المتشددين من يمني النفس بذلك على أمل أن تسير الأمور بطريقة مختلفة تسمح بالوصول إلى شعارات «الإسقاط أو الحسم»، كل حسب موقعه.

أما من حيث المضمون فالمسألة أعمق من ذلك بكثير.. وللوصول إلى عمقها، يمكن العمل بطريقة «نقض الفرض»، أي الانطلاق من افتراض أن الجولة المقبلة ستفشل وما يعنيه ذلك وصولاً إلى وجوب ترجيح أنها ستكون الأخيرة:

إنّ فشل الجولة المقبلة يعني أن مستوى التوافق الدولي على حل الأزمة السورية ليس بالمستوى الكافي، ويعني تالياً، أن الطرف الأمريكي المعرقل قد حسم أمره بالذهاب إلى تمديد الحرب وتصعيدها وتوسيعها لتتحول حرباً إقليمية متوسطة الشدة وبأبعاد عالمية، غير مضمونة بحجم امتدادها وتداعياتها. وإن قراراً كهذا، سيعني أن هنالك تقدماً جزئياً قد أحرزه تيار الحرب ضمن الإدارة الأمريكية نفسها.

إذا أضفنا للتحليل السابق الحقيقة الأكثر وزناً وثقلاً، وهي حقيقة التوازن الدولي الجديد الذي يفرض تراجعاً أمريكياً مطرداً، لا لتيار أمريكي بعينه، بل لمجمل التيارات، فإنّ المسألة ستأخذ منحىً مخالفاً تماماً، هو منحاها الموضوعي:

إنّ اختلال التوازنات داخل واشنطن، بين «فاشي» و«عقلاني»، بات واقعاً تحت تأثير التوازن الدولي الإجمالي، حتى أنّه بات انعكاساً لهذا الأخير وليس العكس. ما يعني أنّ «الفاشي» محكوم بالتراجع الداخلي، و«الفاشي» و«العقلاني» معاً، محكومان بالتراجع بالمعنى العام.

بناء على ما تقدم، فإنّ الجولة المقبلة ليست موضوعة لتفشل، وأكثر من ذلك فهي معنية بعقد اتفاق يسمح لسورية والمنطقة والعالم بمتابعة سيره باتجاه مستقبل غير أمريكي.

عود على بدء، فإنّ أولئك الذين يتعاملون مع الجولة المقبلة بوصفها «سَيَراناً»، يجمع بينهم كما ورد أعلاه قصورهم المعرفي أو انعدام مسؤوليتهم الوطنية والإنسانية، لأنّ من يتحلى بهاتين المسؤوليتين، حتى وإن كان مصاباً بالقصور المعرفي، فإنّه سيعمل جهده لإيقاف الكارثة الإنسانية ولدفع الحل السياسي قُدُماً وتذليل مختلف أنواع المعيقات والمعرقلات، لأن عامل الوقت أضحى أكثر من أي زمن مضى عنصراً ضاغطاً على السوريين في بقائهم، بحد ذاته، وبقاء بلدهم من عدمهما، وهو ما لا تسمح به لا إرادة السوريين ولا الاتجاهات الموضوعية لميزان القوى الدولي.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حقوق العمال بين الدستور وقوانين العمل!

لزاماً أن يكون هناك توافقاً بين الدستور والقوانين الناظمة للعلاقة مع المواطنين، وقوانين العمل المعمول بها، سواء في القطاع الخاص أو العام، يشملها هذا التحديد والمفترض تعديلها على أساس ما جاء في الدستور السوري في المادة 154 «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يتوافق مع أحكامه، على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية» النص الدستوري واضح وبيّن بما يتعلق بالقوانين وضرورة تعديلها بما يتوافق معه، ولكن هل هذا الأمر محقق بالنسبة لقوانين العمل المعمول بها في سورية، أم أن هناك مخالفة دستورية؟ لنرى ذلك باستعراض مادتين من كلا القانونين المطبقان على العمال إلى الآن، ولم يجر تعديلهما كما هو مفترض:

حسب المادة الـ40 من الدستور هناك ضمان لحق العمل لكل مواطن، ولكن تأتي المادة 64 – 65 من القانون 17 لتجيز التسريح التعسفي بحق العمال من قبل أرباب العمل دون ذكر للأسباب، ودون تعويضات حسب الفقرة 2–5 من المادة 64، لتصبح هذه المادة أداة تحكم وسيطرة وضغط بيد أرباب العمل دون وجه حق، وتهديد لكل عامل لا ينال الرضى، وخاصةً إذا ما كان العمال مطالبين لحقوقهم مثل زيادة الأجور والتعويضات المستحقة وغلاء المعيشة، هنا تكون الطامة الكبرى بالنسبة للعمال إذا ما أقدموا على ممارسة حقهم في الدفاع عن مطالبهم من خلال الحق الدستوري الآخر وهو الإضراب، وهو حق مشروع، ويجري معاقبة العمال عبر التهديد باستخدام المادة 64 كما جرى مؤخراً مع عمال أحد المعامل الذين مارسوا حقهم بالإضراب من أجل حقوقهم التي يرفض رب العمل الالتزام بها.

المادة الأخرى الشبيهة بما ورد بالقانون الـ17 المادة 137 من قانون العاملين حيث تستخدم هذه المادة بشكل جائر وتحت مسميات عدة لتسريح العمال، وقد تم تسريح المئات منهم في الفترة الأخيرة.

ما نود قوله في هذا العرض القانوني أن الطبقة العاملة السورية تتعرض إلى هجوم واسع يمس حقوقها الأساسية والدستورية «الاقتصادية– الاجتماعية– الديمقراطية» عبر القوانين الحالية، واجبة التعديل، ومنها حقها بالإضراب السلمي المتوافق مع شرعة حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تجيز هذا الحق، وعبره تتمكن من الدفاع عن مطالبها بما فيه مستوى معيشتها بمواجهة النهب الجاري لمنتوج عملها، والذي ينوبها منه الشيء اليسير جداً لا يكفي لتجديد قوة عملها ثانيةً.

ما العمل؟ ..مجلس النقابات قادم

مجلس الاتحاد العام للنقابات اقترب موعد انعقاده، وهناك جملة واسعة من القضايا والمطالب العمالية العالقة والمستجدة تحتاج لبحث واتخاذ قرارات ينعكس فيها تحقيق تلك المطالب والحقوق، التي ملّت الكوادر العمالية وأيضاً العمال من ترددها على مسامع أصحاب القرار بشأنها، ولكن لا حياة لمن تنادي، ليبقى العمال يصرخون في وادٍ وآذان المسؤولين في وادٍ آخر ليسوا بوارد سماعها، ليبقى حال العمال على ما هو وكأنك يا أبا زيد ما غزيت

■ عادل ياسين

هل للنقابات خيارات أخرى

النقابات خياراتها بقيت كما هي دون تغيير، وهو خيار الشراكة الكاملة مع الحكومات كما جرى التصريح بذلك لأكثر من مناسبة، وهذا الخيار لم تجر مراجعته أو النقاش العلني به كونه خياراً مجرباً، ولم يثمر عن نتائج حقيقية بما يخص حقوق العمال الأساسية وفي مقدمتها أجورهم الحقيقية، التي تنخفض كل يوم بسبب السياسات المالية والاقتصادية لمختلف الحكومات، التي ذهبت والتي هي الآن في سدة «القرار»، والتي ما زالت النقابات تراهن على فعل ما قد تقدم عليه الحكومة الحالية تجاه المطالب العمالية ومطالب عموم الفقراء، الرازحين تحت مطرقة الفقر اليومي الذي لا يرحم، ويجعل منهم العاطل عن العمل والمتسول والمهجر الذي يفترش الحدائق والساحات والأرصفة، والقابع في بيوت دون إكساء وتفتقر للحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية المفترض توفرها.

المجلس أمام مسؤولياته

مجلس الاتحاد العام هو أعلى سلطة نقابية وفقاً لقانون التنظيم النقابي 84، وهو يمتلك سلطة القرار وهذا يجعله أمام مسؤولية تاريخية تجاه الموقف المفترض اتخاذه للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، التي تنتهكها قوى الفساد والرأسمال الكبير بشكل واضح وجلي، وعلى عينك يا تاجر، بالمقابل نجد تلك القوى الناهبة تحصل على التسهيلات والإعفاءات والتشجيع، الذي يؤمن لها تحقيق أعلى معدلات الربح، وهذا بالطبع يعني مركزة الرساميل والاستيلاء على المزيد من الثروة دون تكاليف تقلل من مستوى تحقيقها لأرباحها، وهذا كله بفضل السياسات الاقتصادية والمالية الليبرالية التي ترى بهذا الانفتاح على هذه القوى بأنه قاطرة النمو وخشبة الخلاص من الأزمات المتعددة التي يعيشها الاقتصاد السوري، بأنواعه وأشكاله كلها العام والخاص.

لقد حددت الحكومة برنامجها الاقتصادي لتجاوز آثار الأزمة الذي جوهره هو إقناع الرأسمال الداخلي والخارجي بالاستثمار، على أساس قانون التشاركية وقانون الاستثمار المزمع تطويره وتحسينه، باعتباره لم يعد يلبي طموحات المستثمرين، هذا هو برنامج الحكومة التي يجري الرهان عليها بأنها ستُقدم على إنجاز ما يختلف عن الدور الذي كانت تقوم به الحكومة السابقة، فما هو الفرق بين الحكومة السابقة واللاحقة؟ هذا سؤال برسم الكوادر النقابية وهي المجربة والعارفة بوعود الحكومة والتي من حقها النقاش فيه والقول الفصل بالمواقف الحكومية وسياساتها على الصعد المختلفة.

حل التناقض

هناك تناقض يسود موقف الحركة النقابية، وهذا يعبر عنه بشكل ومضمون العلاقة مع الحكومة كونها تطرح شريكاً للحركة النقابية، وبين الموقف من حقوق ومطالب العمال، وخاصةً أجورهم وتعويضاتهم ومنشآتهم التي تحتاج لاستثمار حكومي حقيقي يعيد تشغيلها بطاقات إنتاجية عالية، تؤمن نسب النمو المطلوبة للتنمية، بما فيها الأزمات المستعصية والمتراكمة مثل البطالة والفقر والتهميش والمستوى المعيشي المتدني جداً للعمال، والسؤال الملح طرحه والمفترض أن يجيب عليه مجلس الاتحاد العام للنقابات هو « ما العمل لحل هذا التناقض والوضع المعيشي للعمال يزداد سوءاً وتتطور مطالبهم أكثر مع تعقد الوضع الاقتصادي من حيث تأمين الأدوات الكافية الكفيلة بانتزاع حقوق العمال، والضغط باتجاه تشغيل المعامل والاستثمار الفعلي فيها»؟

هناك تناقض يسود موقف الحركة النقابية، وهذا يعبر عنه بشكل ومضمون العلاقة مع الحكومة، كونها تطرح شريكاً للحركة النقابية، وبين الموقف من حقوق ومطالب العمال.

الحل السياسي والموقف المطلوب

إن تطور الأوضاع السياسية بما فيها الاتجاه نحو حل سياسي للأزمة السورية، وبروز الكثير من المشاريع المواكبة للحل السياسي التي تطرح من قبل الأطراف الداخلية والخارجية التي تريد الاستثمار في مخرجات الحل السياسي، مثل إعادة الإعمار، حيث وضعت مختلف القوى مشاريعها ودراساتها وتصوراتها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، بما فيها تلك القوى التي ساهمت ولعبت دوراً أساسياً في استمرار الأزمة وتطورها بالمناحي التي نراها الآن، هذا الواقع يفرض على الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية أن يكون لها برنامجها وتصوراتها بهذا الخصوص من أجل قطع الطريق على تلك القوى الخارجية التي لها ركائز وامتدادات بالداخل، من الدخول تحت مسمى الاستثمار وإعادة الإعمار من الأبواب الواسعة التي فتحته لها السياسات الاقتصادية الليبرالية، وكانت مساهمة إلى حد بعيد بإنتاج الأزمة والتي إذا ما تمكنت من جديد وفق المتغيرات السياسية القادمة ستعيد إنتاج الأزمة ولكن بأشكال أكثر بشاعة.

ألا يحق لنا نحن العمال أن نوجه سؤالنا الأساسي للحركة النقابية ومجلسها الذي سيعقد قريباً«ما العمل لمواجهة تلك التحديات كلها»؟

المفاوضات الجماعية أم الإضراب.. أو الأثنين معاً؟

يتضمن الحوار الاجتماعي، كما عرفته منظمة العمل الدولية، أشكال تبادل المعلومات والاستشارات والمفاوضات كلها بين ممثلي الحكومة ومنظمات أصحاب العمل ونقابات العمال، على قضايا ذات مصلحة مشتركة متعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر التفاوض بين طرفي العلاقة الإنتاجية أعلى أشكال الحوار الاجتماعي.

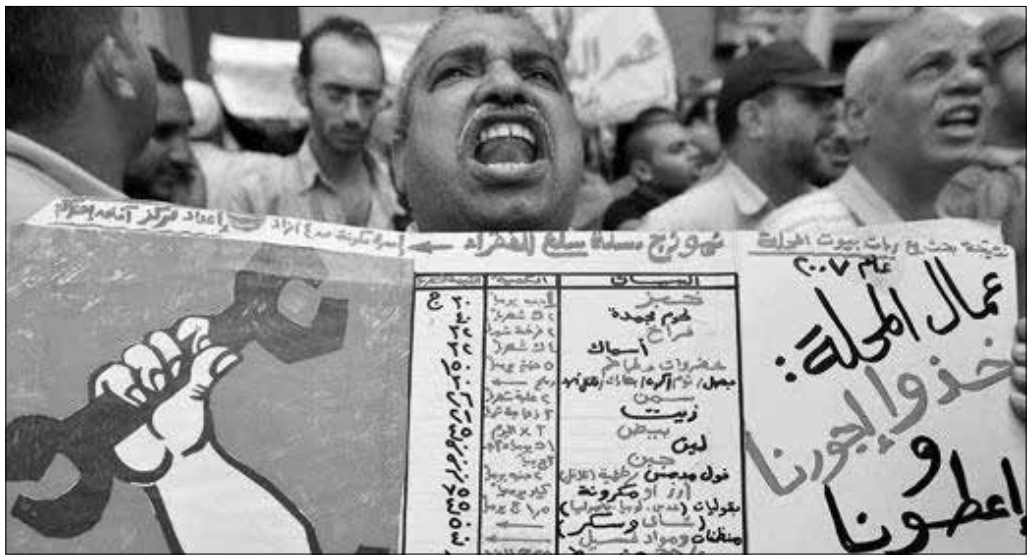

■ ميلاد شوقي

ظهرت فكرة المفاوضات الجماعية بين أطراف العمل الثلاث «العمال، أصحاب العمل، الحكومة» مع الاقتصاد الحر والليبرالية، حيث يروج لها على أنها وسيلة سلمية وحضارية تتميز بالحوار الديمقراطي بين أطراف العمل، وتحقق السلام الاجتماعي والاستقرار، يترتب عليها أن تؤدي إلى تنمية العلاقات الاجتماعية بين أطراف العلاقة الإنتاجية، فتتسم هذه العلاقة بالإنسانية، معتبرينها تطويراً لأساليب النقابات العمالية التي يتهمونها بالعنف، كالإضراب والاعتصامات، زاعمين أن زمن هذه الأساليب قد ولى إلى غير رجعة.

ذرّ للرماد في العيون

هذه الأحلام والوعود كلها التي يسوقها الليبراليون ويدافعون عنها أثبت الواقع العملي فشلها، وأن كلامهم المعسول عن السلام الاجتماعي والحوار والإنسانية ما هو إلا ذرّ للرماد في العيون، لتضليل العمال وإبعادهم عن سلاحهم الحقيقي «الإضراب».

أنصار المفاوضات الاجتماعية يعتبرون الإضراب عملاً عنفياً ويخل بالسلم الاجتماعي، بينما هو عمل احتجاجي سلمي لرفض الواقع القائم، ودليل على وعي الطبقة العاملة لمصالحها وحقوقها، وهو السلاح الأمثل للعمال في ظل الأنظمة الرأسمالية لمواجهة شراسة أصحاب العمل.

وقد اعترفت منظمة العمل الدولية، أن من أبرز معوقات تطبيق نظام المفاوضات الجماعية هي: عدم احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي أدت إلى ازدياد معدلات الفقر والبطالة مع غياب الحريات السياسية والعامة وعدم استقلالية المؤسسات النقابية.

لماذا لا يمكن الجمع بين نظام المفاوضات الجماعية وحق الإضراب معاً؟

إذا اعتبرنا أن الاكتفاء بالمفاوضات الجماعية فقط حلاً وحيداً، فليس هناك أحد ضد الحوار، ولكن هل يمكن أن يكون هناك حواراً جدياً من دون وجود مؤيدات أو ضمانات لتنفيذ ما يتفق عليه، فمن غير المعقول اعتبار طرفين مفاوضين أحدهما طرف ضعيف لا حول له ولا قوة ولا وزن وليس بيده أية أداة للضغط، بينما الطرف الآخر يملك مقومات القوة كلها، أنداداً في حوار جدي متكافئ، وخصوصاً في الأنظمة الرأسمالية، حيث ميزان القوى الاقتصادي والسياسي في صالح أصحاب العمل، ففي هذه الحالة يتحول الحوار إلى مجرد مفاوضات استسلام، ونتائجها بمثابة شروط إذعان تفرض على العمال من قبل أصحاب العمل دون أن يكون بيدهم أية وسيلة لرفضها أو الاعتراض عليها ..

ويُحمّل أصحاب نظرية المفاوضات الجماعية فشلها إلى العامل الذاتي للمفاوضين، لا إلى العامل الموضوعي، معتبرين أن عدم الإيمان العاطفي بالمفاوضات وبنجاحها، وعدم بذل جهد كبير لإنجاحها، وعدم تقبل الآخر... وليس إلى ميزان القوى وتضارب المصالح والصراع الطبقي بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون أي شيء..

الأحلام والوعود التي يسوقها الليبراليون، أثبت الواقع العملي فشلها، وأن كلامهم المعسول عن السلام الاجتماعي والحوار والإنسانية ما هو إلا ذر للرماد في العيون.

مزيد من الفوارق الطبقية والأزمات

وبينت تطبيقات نظام المفاوضات الجماعية أنها لم تؤدِ إلى تحديث شروط العمل وتحسين ظروفه، ولم تحقق العدالة الاجتماعية ولم تمنع حدوث الأزمات الاقتصادية، كما وعدنا منظروها، بل على العكس تماماً فقد زاد اضطهاد العمال وازدادت شروط العمل وظروفه سوءاً، وازداد هجوم أصحاب العمل على حقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها التي حققتها خلال عشرات السنين، وتمركزت الثروة بيد قلة قليلة على حساب الملايين، ولم تؤدِ إلى علاقات إنسانية بين طرفي الإنتاج «العمال، وأصحاب العمل» بل ازدادت الفوارق الطبقية وارتفعت معها معدلات الاحتقان الشعبي التي أدت إلى انفجارات عدة، كما يحصل في منطقتنا اليوم.

ولم تمنع المفاوضات الجماعية من حدوث توقف في الإنتاج وعدم الوقوع في أزمات، لأن الأزمات الاقتصادية أساساً هي نتيجة للأزمة البنيوية داخل النظام الرأسمالي نفسه، وليست مطالبة العمال بحقوقهم هي السبب... فالغرب عموماً يتبنى نظام المفاوضات الجماعية، وهو اليوم يعاني من أزمات اقتصادية حادة وتوقف ولإفلاس العديد من قطاعاتهم الإنتاجية.

السعي خلف الربح سبب الأزمات

تتضح اليوم حقيقة أن نظام المفاوضات الجماعية هو عبارة عن أسلوب من أساليب سلطة رأس المال لتجريد العمال من سلاحهم الوحيد «الإضراب» وجرهم إلى مناكفات كلامية وإعلامية لا تجني ولا تثمر «كما هي حال البرلمانات في الرأسمالية» بحجة أن الإضراب يوقف الإنتاج ويضر بمصلحة البلاد الاقتصادية، بينما في الواقع إن الاستغلال الذي يمارسه أصحاب العمل تجاه العمال وسعيهم وراء الربح هو الذي سبب الأزمات الاقتصادية، وليس ممارسة العمال لحقهم الطبيعي في رفع الظلم عن أنفسهم .

تحت وطأة الحرب والفقر: أطفال سورية لا منجى لهم من العمل

منذ مطلع الأزمة السورية بات سوق العمل وحشاً يختطف الأطفال السوريين من أسرهم الفقيرة ويزج بهم في معترك الحياة قبل أن يشتد عودهم، فيحرمهم حقهم في الدراسة والنمو النفسي السليم ويرهق أجسادهم الفتية بالعمل المضني خلف الآلات في المصانع أو في مواقع البناء أو ورشات صيانة السيارات، أو يلقي بهم ببساطة على أزقة التسول بحثاً عن لقمة عيش تنقذ أسرهم من شبح الجوع الذي يتربص بهم كل حين.

■ غزل الماغوط

قادت الحرب آلاف الأطفال السوريين إلى عالم الكبار قبل الأوان، وأرغمتهم على العمل تحت وطأة الاستغلال في ظل غياب مظلة قانونية قادرة على حمايتهم أو وضع حد لاستغلالهم، ورغم حجم معاناة هؤلاء الأطفال وكثرة أعدادهم فإن الأرقام التي تتناول عمالة الأطفال السوريين ما تزال غير دقيقة أو شاملة، إذ أنها غالبا ما تستند إلى تقديرات ومعطيات يصعب الوصول إليها على أرض الواقع.

استغلال وإيذاء

ويعاني الأطفال السوريون المنخرطون في سوق العمل من ظروف صعبة فأجورهم زهيدة لا تتناسبُ مع الجهد المبذول، وكثيراً ما تصنف الأعمال التي يقومون بها بأنها خطرة أو شاقة، إلى جانب تعرضهم للاستغلال وما قد يترافق معه من سوء المعاملة أو الإهانة أو التعنيف الجسدي، وفي المناطق الساخنة تزداد المشكلة خطورة مع إرغام الكثير من الأطفال على المشاركة في الأعمال المسلحة بشكل أو بآخر.

وحرمان من التعليم

كما يتزامن دخول الأطفال إلى سوق العمل غالباً مع خروجهم من المدارس، وبالتالي حرمانهم من التعليم الذي يعد فرصتهم الوحيدة في الحصول على مستقبل أفضل، إذ تتجاوز نسبة تسرب الأطفال من المدارس في سورية 45%، ولا شك أن معظم هؤلاء الأطفال يضطرون في ظل غياب التعليم وتردي الوضع المعيشي لأسرهم إلى الانخراط في سوق العمل قبل الأوان.

مخيمات النزوح

آلاف الأطفال السوريين الذين تتقاسمهم دول الجوار في لبنان وتركيا والأردن، يجدون أنفسهم مرغمين على العمل في ظل تردي الوضع الإنساني في المخيمات وعجز الأسر عن إعالة أطفالها، ففي لبنان تشير الإحصائيات غير الرسمية إلى أن 60 في المئة من الأطفال السوريين، منخرطون في سوق العمل ويتعرضون لمختلف أنواع الاستغلال .

وفي تركيا التي تعاني أصلاً من ارتفاع نسب عمالة الأطفال، صدر قانون عمل الأطفال منذ نيسان 2015 بسبب ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في البلاد.

الأردن.. أرقام مخيفة

وعن عمالة الأطفال السوريين في الأردن فقد أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً بعنوان «رهق الأطفال» جاء فيه أن عدد الأطفال السوريين العاملين في الأردن بلغ نحو ستين ألفاً يعانون ظروفاً قاسية أبرزها تدني الأجور وطول ساعات العمل إلى جانب الاستغلال والعنف في ظل ضعف الرقابة والمساءلة الحكومية.

وعن أسباب عمالة الأطفال اللاجئين جاء في التقرير أنها ترجع في الدرجة الأولى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث تصنف عمّان بأنها الأغلى في الشرق الوسط، وأن المساعدات المقدمة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تشمل سوى 10% فقط منهم، هذا بالطبع إلى جانب رغبة أرباب العمل في الأردن بتشغيل الأطفال السوريين لأنهم يقبلون بأجور أدنى بكثير من الحد الأدنى للأجور في الأردن،

وظروف مأساوية

وكشف التقرير في دراسة أجريت على عينة من الأطفال السوريين العاملين في الأردن أن نحو 80% منهم لا يحصلون على إجازات رغم أنهم يعملون بمعدل 8 ساعات يومياً، كما أن 63% منهم تعرضوا لإصابات عمل استدعت تدخلاً طبياً، وذكر 15% من الأطفال أنهم تعرضوا لعنف جسدي أثناء ممارسة العمل.

مستويات خطيرة

وكانت منظمة اليونيسيف ومنظمة «أنقذوا الأطفال» قد أصدرتا تقريراً العام الفائت يحذر من أن عمالة الأطفال السوريين بلغت مستويات خطيرة، ويبدو أنه وباستثناء أرقامهم التي تتزايد عاماً فعام، ما من جديد بالنسبة للأطفال المنخرطين في سوق العمل، فهم ما زالوا بأمس الحاجة إلى قوانين تحميهم وإحصائيات تغطيهم، والأهم من ذلك بالطبع بلاد آمنة تعيد إليهم طفولتهم المستلبة.

الخيار الوحيد ...أن تعمل في بيتها

يشتغلن ضمن منازلهن* لا يشغلن بالهن بطبيعة العمل أو صعوبته، ولا يتجرأن على التململ والاعتراض على الأجر المخزي الذي يحصلن عليه، حاصرتهن الظروف الاجتماعية البائسة، وأنهكتهن الأزمة ففضلن العمل ضمن منازلهن، كي لا يحرمن أولادهن من رغيف خبز وبقايا حياة.

■ هاشم اليعقوبي

لطالما سعى أرباب الأعمال لتخفيض كلف الإنتاج بأساليب مختلفة ولطالما كان الهدف الأساس عند رب العمل توسيع الربح، فيسعى باستمرار لتخفيض القيمة الفعلية لكتلة الأجور التي يدفعها لعماله لأدنى حد ممكن، مستخدماً طرق عدة مباشرة وغير مباشرة، ولكن ما نحاول طرحه هنا والإضاءة عليه هي واحدة من هذه الطرق ألا وهي الاعتماد على اليد العاملة الأدنى أجراً نسبياً من بين مجمل شرائح العمال، وإن كان من البديهي معرفة أن اليد العاملة الأرخص نسبياً هي اليد العاملة النسائية بشكل عام، فإن العمالة النسائية المنزلية بشكل خاص، هي الأدنى أجراً على الإطلاق، ولهذا التدني أسبابه الكثيرة التي يحرص المستفيدون منها على ديمومتها إلى ما شاء الله، فهي أحد أسباب توسع أرزاقهم، وتراكم أرباحهم.

الحرفيات شيء و العاملات شيء آخر

العمل النسائي في المنزل ينقسم لقسمين أساسيين، فمنهن الحرفيات اللواتي يملكن عملهن الخاص كالخياطة مثلا ومهنة الحلاقة والتجميل، وهؤلاء يتمتعن بدخل جيد بل وبهامش لا بأس به من الربح ، أما القسم الآخر فهن ربات بيوت حرصن على المشاركة بتحمل أعباء المعيشة الثقيلة، ومنعتهن ظروفهن الاجتماعية والعائلية من الانخراط في سوق العمل وتحصيل أجر ما، يكون عوناً لهن ولأسرهن الواقعة تحت ضغوط الكارثة المعيشية التي تضرب بالكادحين من كل صوب، فلجأن للعمل بمنازلهن في معادلة فرضت عليهن قسراً، تمكنهن من الجمع بين العمل المأجور والرعاية بشؤون البيت والأولاد، مجتنبات لأنفسهن بالوقت ذاته محاولات الاستغلال البشعة المنتشرة في سوق العمل، ليجدن أنفسهن ضمن معادلة استغلال أخرى عنوانها «شغل شبه مجاني».

استغلال آخر بطله «السمسار»

الغالبية العظمى من عاملات المنازل لا يتعرضن لاستغلال صاحب العمل فقط بل يقعن ضحية الوسيط «السمسار» الذي يحصل على نسبة من عمل القطعة الواحدة تفوق أجرتهن عليها، ويبرر أخذه لهذه المبالغ بأنه المسوؤل عن جلب البضاعة وأخذها من وإلى المعمل، وهي تكلفه الكثير من أجور نقل و«خرجية حواجز»، وبأنه معرض للخسارة بشكل مستمر، فصاحب البضاعة لا يعترف على أي من العاملات في حال نقصت البضاعة أو تلف منها شيء، بل هو سيحاسب الوسيط المؤتمن ويجب الاعتراف بأن جزءاً من هذا التبرير صحيح ولكن النسبة التي يقتطعها الوسيط مبالغ بها كثيراً، فهل يعقل أن يأخذ على القطعة خمس ليرات من صاحب البضاعة ويعطيها للعاملة بليرتين فقط وهو الذي يقوم يومياً بتوصيل ألاف القطع للمنازل.

تعددت المهن والأجر واحد

تقدر أجرة ساعة العمل الواحدة للعاملين بالقطاع الخاص بحدود 200 ليرة سورية، في حين تنخفض للنصف «90-100 ليرة» بالنسبة للعاملات النساء، فمتوسط الأجور الأسبوعية للعاملة في القطاع الخاص لا يتجاوز 5 ألاف ليرة بدوام فعلي لا يقل عن تسع ساعات، هذا طبعاً من خلال عملها بمعمل أو مشغل، في حين يقدر متوسط أجر ساعات العمل بالنسبة للعاملات داخل منازلهن بحدود «50-75» ليرة للساعة الواحدة، مما يفسر لجوء الكثيرين من أرباب العمل لهذا النوع من العمالة المتدنية الأجر بشكل كبير، ولا تؤثر نوعية العمل بشكل كبير على الأجور الممنوحة، بل بفوارق بسيطة، فلا يعتبر الدخل الذي تحصله عاملة «الشك» أعلى من أجر العاملة في «العبي» مثلاً أو بالتغليف والتحضير، وتتنوع مجالات العمل كثيراً فمنها الغذائية «لف سكاكر وبسكوت- تعبئة كروسان وبتفور» ومنها المعدنية «تركيب إكسسوارات- مجوهرات تقليدية» وهناك أعمال النسيج والخياطة « تعريش- تلصيق بريق وسيلان- تركيب كلف ولصق ريش- أعمال السنارة والصوف» وتصنيع الهدايا والعلب و..الخ، وعموماً يتم حساب الأجرة بناء على عدد القطع فلكل قطعة أجرها ولكن بالمحصلة العامة فكيفما تم الحساب لن تتجاوز أجرة الساعة مبلغ 100 ليرة، أي كل ساعتين سندويشة فلافل.

اليد العاملة الأرخص نسبياً هي اليد العاملة النسائية بشكل عام، والعمالة النسائية المنزلية بشكل خاص، هي الأدنى أجراً على الإطلاق.

فرصة ذهبية .. بالنسبة لمن ؟

شهدت ظاهرة العمل المنزلي توسعاً واضحاً بالسنين الأخيرة، وكثرت الإعلانات الملصقة على مداخل الأحياء العشوائية ومناطق المخالفات لتمركز العمالة المستهدفة هناك، كما انتشرت ضمن مراكز انطلاق الباصات والمكروباصات، وغالباً ما تكون تلك الإعلانات مختصرة وغير محددة لنوعية العمل أو أجره بل يكتفي المعلن عنها بديباجة تحمل في طياتها روحاً دعائية وكأنها فرصة ذهبية ما، مثلا «فرصة للعمل ضمن المنزل بأجر جيد والخبرة غير ضرورية» ويمكن القول أن هذا الإعلان سيجذب العديد من النساء للاستفادة منه ليتحول عملها فيما بعد لفرصة ذهبية دائمة، ولكنها ستكون من نصيب صاحب العمل لا لأحد سواه.

بيت للسكن أم ورشة للعمل

تتحول البيوت التي يتم العمل فيها لورشة صغيرة، ويتحول أفراد الأسرة كبارهم وصغارهم لعمال حقيقيين، فالجميع مطالب بالمشاركة لإنجاز أكبر عدد ممكن من القطع، وبالتالي لأكبر أجر محتمل، وهذا بحد ذاته يزيد من الأعباء ويجهز على الحياة الاجتماعية، فالأم ستكون مضطرة لتقديم العمل ليصبح أولوية تتقدم على رعاية الأطفال والأسرة والبيت، فيما ستتأثر دراسة الأولاد خلال العام الدراسي وسيتبدل شكل السهرات العائلية المعتادة لنوع آخر يخيم عليه التشنج والتعب والضوضاء، ولن تتنفس العائلة الصعداء قبل أن ينتهي «الخسكار» اليومي.

السياسات الحكومية ابتزاز للعمال

حين بدأت الحكومات السابقة بتطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية، ضاربة الصناعات المحلية الصغيرة التي لم تستطع منتجاتها الصمود أمام سيل السلع الأجنبية عموماً والسلع الصينية والتركية خصوصاً، فأغلقت مئات المشاغل والورشات أبوابها، وسرحت عمالها وخبراتها الفنية والمهنية، وارتفعت معدلات البطالة والفقر وانخفضت القيمة الشرائية للأجور، خاصة أن الحكومات تلك بدأت تتخلى عن سياسة الدعم مما أضر بمجمل العاملين بأجر والمنتجين الصغار، في حين توسعت أعمال الرأسماليين المحليين والمستثمرين وكذلك الفاسدين والناهبين الكبار وقويت أدوات سلبهم لقوة عمل الكادحين ومن ضمنهم العاملات، لتكون تلك السياسات المعبر الأساسي للأزمة الوطنية الشاملة والتي بدورها ومع استمرارها رمت بأثقل أحمالها وتداعياتها على الأغلبية الطبقية الكادحة، فاتحة الطريق أمام المستفيدين منها لممارسة ابتزاز معلن لطبقة كاملة من العمال والكادحين، أبوا إلا أن يأكلوا من كدّ يمينهم فتمسكوا بوطنهم وعملهم وبمسؤوليتهم الاجتماعية ورغم ذلك ما زالت الحكومات تمضي بنهجها الاقتصادي المعادي لمصالح العمال، وما زالت العائلات العمالية بكامل أفرادها من نساء وأطفال تعمل لتأكل على أمل أن يكون الخلاص قريباً.

عرفات: هل أصبحت «النصرة» معتدلة أم من رحب بـ«تحولها» إرهابي؟

أجرت إذاعة ميلودي FM يوم الأربعاء 3 آب 2016 حواراً مع الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، تناول الأجواء المحيطة بجولة جنيف المرتقبة وآخر تطورات الوضع السياسي والميداني في سورية.

الوفد الواحد هو استحقاق لا بد منه من أجل عقد مؤتمر جنيف والذهاب لمفاوضات مباشرة

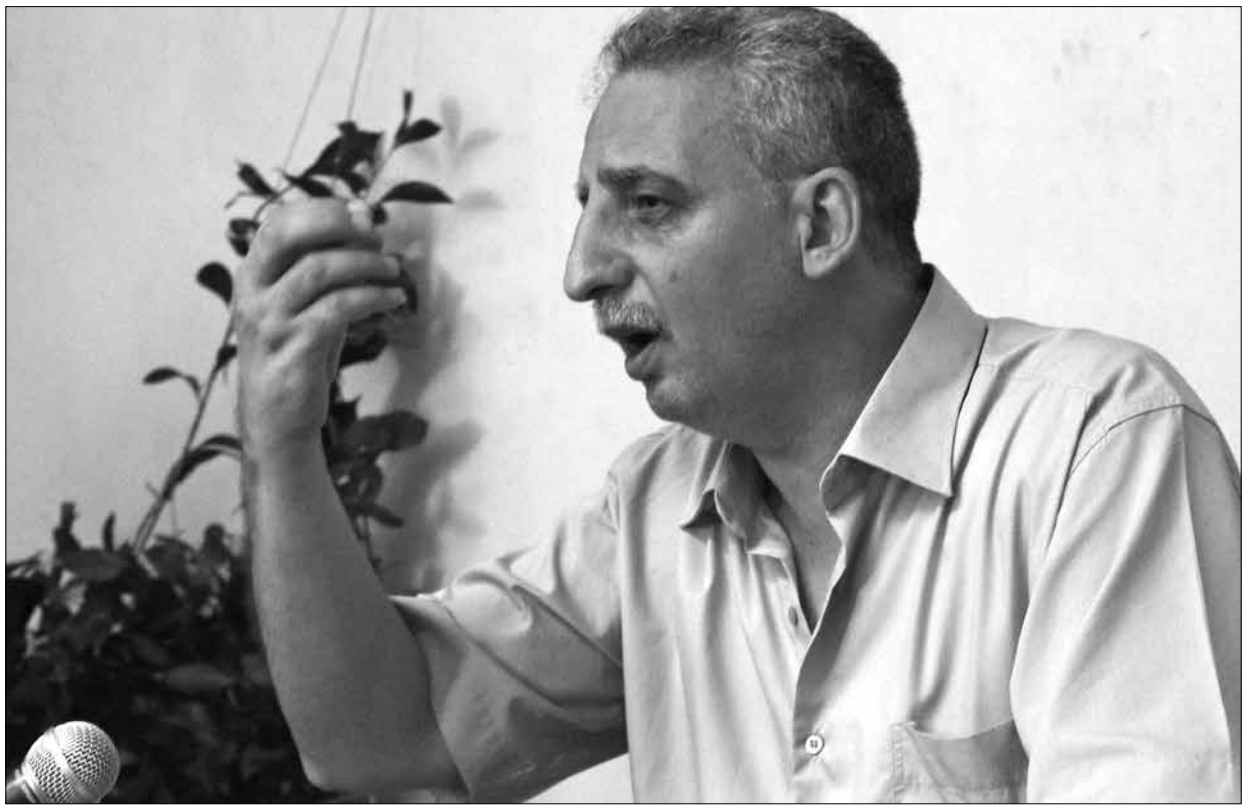

ورداً على سؤال حول على ماذا تدل تصريحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن ما اتفق عليه بالقرار 2254 بأن يكون بداية آب هو بداية المرحلة الجديدة في سورية أصبح من الماضي، قال عرفات: «كيري نفسه له تصريح سابق بأن موعد الأول من آب هو موعد تأشيري، تطورات الوضع الآن والمفاوضات الجارية بين الروس والأمريكيين لم تنته بعد، الاتفاق لم ينته، وهذا ما يتحدث عنه كيري، أي أن الموضوع موضوع تأجيل فقط».

ما الذي تم تأجيله؟

وأوضح أن التأجيل لا يتعلق بتأجيل الجولة القادمة من المفاوضات، بل «كان من المقرر أن يعلن كيري ولافروف في أوائل آب تفاصيل الاتفاق، وكان الخبراء الروس والأمريكيين في جنيف يضعون التفاصيل، وعلى ما يبدو لم تنته هذه التفاصيل والتأجيل المقصود هو تأجيل إعلان الاتفاق الروسي الأمريكي».

وعن حديث وزارة الدفاع الأمريكية أن لا توافق عسكرياً بين الروس والأمريكيين، أجاب عرفات: «هناك توافق عام، والخلاف على التفاصيل والبحث مستمر فيها. التصريحات الأمريكية اعتدنا عليها ويجب أن لا نقف عندها، لأن أحاديثهم تتغير بسرعة، وهذه أداتهم الإعلامية للضغط على المفاوضات الجارية، ولإخفاء تراجعهم. الأمريكيون يتراجعون بالمعنى الدولي، ويتراجعون عن أقوالهم. كانوا يطالبون في البداية برحيل الأسد، وتصريح رئيس الاستخبارات يمهد للتراجع اللاحق، الأمور تطورت بعكس رغبة الأمريكيين، وحليفهم الأكبر تركيا، انشغل بنفسه».

تراجع الحلف التركي- السعودي

وأوضح أن «التحالف التركي الأمريكي مازال موجوداً، وتركيا دولة أطلسية موجودة بالناتو حتى اللحظة. ولكن الحليف الأكبر هذا لم يعد قادراً على لعب دوره الوظيفي الذي كان يلعبه في السنوات الماضية. وهذا الضعف سينعكس فعلياً على الدور الأمريكي، وسينعكس أيضاً على أثر تركيا في الأزمة السورية الذي سينخفض بشكل سريع، وربما إلى حد التلاشي قريباً. وإن تراجعهم هذا موضوعي ناتج عن الضعف».

وأضاف عرفات: «السعودية تتراجع أيضاً، فعندما بدأوا بما يسمى بعاصفة الحزم كانت شعاراتهم شيء والآن شيء آخر. وهم في النهاية مضطرون للذهاب إلى تفاوض مع الحوثيين ومع علي عبد الله صالح، وإن هذا تراجع. وفي سورية تراجعوا أيضاً، تصريحات الجبير النارية غابت، وهذا انعكاس لميزان قوى دولي، بالتالي الدور السعودي إلى تراجع مستمر أيضاً».

أنقرة.. واشنطن و«الأكراد»..!

وحول ما إذا كان الضعف التركي سيعطي الضوء الأخضر لمشاركة الأكراد في المفاوضات، أجاب عرفات: «قبل أي شيء، لاشك أنه من حيث الشكل يظهر أن تركيا هي من وضعت الفيتو على مشاركة الأكراد، ولكن ليس من الذكاء تصديق هذا الكلام، الأتراك من يتكلمون ولكن الأمريكيين هم من يفعلون، الأتراك لا يستطيعون منع الأكراد من المشاركة».

وحول كيف يكون ذلك و«الأمريكيين حلفاء للأكراد»، قال عرفات: «من قال ذلك؟! هذا نوع من التعاون المؤقت بالنسبة للأمريكيين، لأنهم بالأساس لا يرون أن أحداً من شعوب المنطقة هذه هو حليف لهم. حلفاؤهم الأساسيون هم الصهاينة والقيادات التركية التاريخية التي كانت منذ زمن بعيد عميلة لهم، فيما عدا ذلك، الجميع هم أعداء بنظر الأمريكيين. والحقيقة أو الدرس المحفوظ لدى شعوب المنطقة جيداً هو أن الأمريكيين لا يؤمن جانبهم وهم يخذلون حلفاءهم».

بين حلب وجنيف

وعن حلب وجبهاتها وشكل ارتباطها بموضوع جنيف، أجاب عرفات: «معركة حلب هي انعكاس لميزان القوى الدولي، وفي هذه المعركة توجد قوى الصراع الداخلية والخارجية كلها، والمحصلة كانت كما شاهدناها على الأرض هي حصار حلب وخسارة الطرف الذي يقوده الأمريكيون. وهذه المعركة عملياً فتحت وستفتح باب الحل السياسي، بمعنى حصار المسلحين في حلب سيفتح الباب لجنيف، خاصة وأن جنيف القادم هو آخر جنيف حسب قرار مجلس الأمن 2254، أي بالمختصر عمل عسكري سيفتح طاولة المفاوضات من جديد». وأضاف: «ما جرى هو فصل الخطوط التركية عن حلب، حاول المسلحون ايجاد خطوط إمداد جديدة لحلب الشرقية وهذه عملية صعبة وأعتقد أنها ضمن حساب الطرف الآخر، ولن تنجح».

وعن تعليقه على رفض منصة الرياض لمقترح ثلاثة نواب للرئيس قال عرفات: «أسعد الزعبي رفض الاقتراح، وبعدها صدر بيان بالترحيب بتغيير جبهة النصرة اسمها وفك ارتباطها بالقاعدة. بجمع هذه المواقف، نستنتج أن الهيئة العليا للتفاوض تحاول أن تطرح السقف السابق نفسه لحفظ ماء الوجه، وباعتقادي هم ذاهبون لجنيف. وهذه الطروحات كلها ستذهب أدراج الرياح، وهذه الأسقف هي ليست تفاوضية، بل هي لمنع التفاوض. الوقت وميزان القوى لم يعد يسمح بذلك». وأوضح أن «جزءاً من القوى العسكرية الموجودة في وفد الرياض بات وضعها سيئاً، وبعضها غادر، مثل محمد علوش، ما يعني أن هناك تغييرات ستجري في تركيبة الوفد، والتغيرات فيما يحصل على الأرض أيضاً تدفع في هذا الاتجاه».

حصار المسلحين في حلب سيفتح الباب لجنيف خاصة وأن جنيف القادم هو الأخير حسب القرار 2254

تبييض «أحرار الشام» و«جيش الإسلام»

وحول قراءة حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير لتغيير جبهة النصرة لأسمها وما الهدف منه، أجاب عرفات: «إن مجرد محاولة جبهة النصرة تغيير اسمها وعلمها وإعلانها فك ارتباطها بتنظيم القاعدة، يعني إفلاساً وتراجعاً معلناً بالمعنى السياسي. والمقصود من ذلك محاولة تحويل جبهة النصرة لمفاوض معتدل، بمعنى أن لا يتلقى ضربات بصفته الإرهابية، وأن يكون جزءاً من المفاوضات المقبلة، وهذا الكلام يضمر رغبة لديهم بالذهاب لحل سياسي».

وحول مدى إمكانية رؤية «النصرة» في جنيف قال عرفات: «لا، طبعاً، أنا أتكلم عمّا يدور في مخيلتهم. هم يعتقدون أن تحويل «النصرة» لمفاوض حتى وإن لم يحصل، يسهل عليهم موضوع تحويل «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» إلى مفاوضين. بالتالي صاحب الفكرة لا يستهدف «النصرة» بل يستهدف إخراج «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» من قائمة الإرهاب.

وأوضح عرفات: «نحن موقفنا يقول أن من رحب بهذا التحول يريد النفخ بروح من يذهب للموت، بصفتها «النصرة» قوة إرهابية مصنفة دولياً، وبصفتها أيضاً لا تمتلك أرضية، لا شعبية، ولا سياسية، ولا اجتماعية. بالتالي، موقف الهيئة العليا للتفاوض هو موقف مشبوه وهذا يشير إلى تورط بعض القوى السياسية بإنعاش الإرهاب وحمايته. وإن الولايات المتحدة طرف في هذا الملعوب، والتيار الفاشي الأمريكي هو صاحب اليد الطولى بمحاولة تحويل جبهة النصرة من تنظيم ارهابي إلى تنظيم معتدل».

وأضاف: «السؤال الواجب توجيهه لمن رحب بالتحول: هل النصرة أصبحت معتدلة أم أنه هو أصبح إرهابياً؟».

«2254» واضح..!

وحول فرص وجود وفد واحد بمنصات عدة للمعارضة في جنيف قال عرفات: «الوفد الواحد هو استحقاق لا بد منه من أجل عقد مؤتمر جنيف والذهاب لمفاوضات مباشرة»، موضحاً أن «ما تحدث عنه الأستاذ حسن عبد العظيم لا يدخل في خانة تشكيل الوفد الواحد، لأنه يحاول تشكيل وفد واحد تحت راية الهيئة العليا للمفاوضات، وهذا غير مقبول من بقية المنصات، لأن الانضمام إليها يعني الانضمام إلى برنامجها في نهاية المطاف».

وحول ما ستجري مناقشته في جنيف وهل ستفرض الأمم المتحدة أجندتها على المتفاوضين قال عرفات: «لن يفرض أحد على أحد شيئاً. هناك قرار دولي هو 2254 ، غالبية الأطراف موافقة عليه، وبالتالي موضوع المفاوضات هو تنفيذ القرار. وإن الفكرة العامة لتنفيذ القرار هي موضوعتان أساسيتان، محاربة الإرهاب والانتقال السياسي، وهناك مواضيع لا تقل أهمية مثل موضوع الإغاثة الإنسانية وموضوع المخطوفين والمعتقلين».

وحول حجم الفرص أمام نجاح اقتراح النواب الخمسة للرئيس، أجاب عرفات: «أعتقد أن لها فرصاً عالية بالنجاح لأن هذا الاقتراح عملي، ووسط، بين الطرحين السابقين، وهو دستوري ويحقق ما جاء في 2254 وببيان جنيف1».

«نفدنا» سابقاً.. والجولة القادمة «كأي جولة»!

تتصاعد هذه الأيام عواصف تشاؤم إعلامي وسياسي حيال الجولة المقبلة من جنيف3، يثيرها سياسيون ورسميون، محليون وإقليميون ودوليون، ويردد صداها الإعلام «الموالي» و«المعارض» على حد سواء..

■ مهند دليقان

كذلك كانت الأمور قبل كل جولة من جنيف، وخلالها أيضاً، وصولاً إلى «التعبير عن الارتياح»، بل وعن «الشماتة» بعد انتهائها.. أما «الشماتة» فهي لسان حال المتشددين وأمراء الحروب: «ألم نقل مراراً ألّا حل إلّا بالحسم/ بالإسقاط»، وأما «التعبير عن الارتياح» فهو لسان حالهم أيضاً وهم يخاطبون أنفسهم «نفدنا»..!

بقي الحال كذلك منذ جنيف2، ووصولاً إلى جنيف3 بجولته رقم صفر – التي لم تنعقد فعلياً– وبجولته الأولى أيضاً. بعد ذلك بدأ كل شيء بالتغير..

خلال الجولة الثانية، التي تخللتها أعنف محاولات التعطيل والتخريب، ميدانياً وسياسياً، حدثت جملة من الأمور التي لا سابق لها، وعلى رأسها ما يلي:

نُزعت مرة وإلى الأبد، وبشكل ملموس ومباشر، الصفة الاحتكارية في تمثيل المعارضة، حتى أن تعليق وفد الرياض مشاركته لم يؤثر على سير الجولة التي استمرت أسبوعاً كاملاً بعد أن «حرد» وفد الرياض.

نُوقشت مسألة الجسم الانتقالي لأول مرة، وبشكل موسع وتفصيلي بعيداً عن المناكفة حول الأولويات «محاربة إرهاب أم حل سياسي»، وقدمت اقتراحات مختلفة برز بينها مقترح «نواب الرئيس» الذي يشكل مخرجاً عملياً لتنفيذ القرار 2254 على أساس من الدستور السوري النافذ، والذي يجسر الهوة بين الشعارات القصوى التي باتت ترمز بـ«الحكومة الموسعة» وبـ «هيئة الحكم الانتقالي».

التركيز على مسألة الجسم الانتقالي عنت ضمناً، إخراج طائفة كبيرة من «المسائل العالقة» من إطار التفاوض والابتزاز: المعتقلين، المخطوفين، المساعدات الإنسانية..

بما يجعل هذه «الأوراق» نفسها، أوراقاً ضد حامليها والمتلاعبين بها، لا أوراقاً لهم..

وهذا التحول –كما بات معلوماً– هو نتيجة مباشرة للدخول الروسي المباشر على خط محاربة الإرهاب، ولعمليات تشذيب وتقليم الأدوار الإقليمية المستمرة والمتصاعدة.

إنّ جملة النتائج التي خرجت بها جولة جنيف3 الثانية، وإن لم تلغ عواصف التشاؤم، إلا أنها حولت مسارها، فلا «شماتة» ولا «ارتياح» لدى مثيري التشاؤم، هنالك فقط تشاؤم صادق كل الصدق! تشاؤم وإحباط من الطراز الذي عبر عنه خلال الأسبوع الماضي كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما وزعيم استخباراته جون برينان، والذي سبقهم إليه بأسابيع، الجنرال ميشيل كيلو..

إنّ التشاؤم الصادق هذا لا يقف عند حدود «معارضة الرياض» وحلفها، بل ويتعداه إلى متشددي الموالاة أيضاً، والذين بات واضحاً أمامهم أن ما عملوا على تحقيقه طوال سنوات لن يتحقق..

وعليه، فإنّ عمليات نشر التشاؤم هذه لم تعد كما كان حالها سابقاً جزءاً من «خط سياسي» كامل، بل باتت انعكاساً حقيقياً للحالة الرديئة التي وصلتها الأطراف المتشددة وشعاراتها التي ذبحت الناس قرابين لها تنهار وتتبدد..

رغم ذلك فإن للمسألة بعداً آخر..

عن «مشروعية» التشاؤم!

يمكن للإنسان أن يحاجج فيما سبق بالقول أنّ التشاؤم مشروع، فالحال مقيم وقاتم.. ولمن يقول ذلك عن غير دراية بحجم المتحولات الجارية في الساحة الدولية عذره، ولكن ساسة الطرفين المتشددين الذين يعلمون ويبصرون تلك المتغيرات، بل ويلمسونها لمس اليد، وإذ يتشدقون هذه الأيام بما معناه أن الجولة القادمة هي كأية جولة أخرى فإنما يفصحون ضمناً عمّا هو أخطر بكثير من التشاؤم أو التفاؤل..

إذا وضعنا جانباً جملة الحقائق والوقائع الكبرى، الدولية والإقليمية والداخلية، التي تصب بمجملها في أن الجولة القادمة مرشحة بقوة لأن تكون أخيرة، يتم فيها الاتفاق ويتلوه التنفيذ، إذا وضعنا هذه الحقائق كلها جانباً وطرحنا السؤال البسيط التالي: إذا لم تكن الجولة المقبلة أخيرة فإلى أين ستمضي الأمور؟

إن عدم الوصول إلى اتفاق في الجولة المقبلة، يعني أن الجدول الزمني لتنفيذ القرار 2254 قد تم تجاوزه بشكل يعرضه لخطر كبير يمكن استناداً إليه «الخطر» العودة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد، وذلك يعني ضمناً تدمير ما تم التوصل إليه كله، وتأجيل الحل أشهراً وربما سنوات أخرى..

هل يستطيع الجهابذة الذين يتشدقون بأنها «جولة كأي جولة» أن يقولوا للسوريين كم سيكلفهم أن تكون الجولة المقبلة «جولة كأي جولة»؟!

كم عدد السوريين الذين سيقتلون بالانفجارات والقذائف والرصاص والخطف والاعتقال والمرض والجوع والبرد الذي يترصد على الأبواب؟

ما هو حجم الدمار الذي سيضاف؟ كم سورياً سيبقى في سورية؟ هل من ضامن أن جهاز الدولة السوري لن يصبح جهازاً ضعيفاً وهشاً وهامشياً في حياة البلاد بنتيجة سياسات التوحش النيوليبرالي الاقتصادية التي تسير على قدم وساق ضاربة بعرض الحائط أوضاع الحرب وآهات الناس وآلامهم لتزيد أصحاب الربح ربحاً، وتزيد أصحاب الأجر بؤساً وفقراً؟ هل تضمنون للناس أن تبقى سورية؟

إن هؤلاء المتشدقين المتشائمين، يعبرون اليوم صراحة عن أن البلد كلها، بأرضها وناسها، ليست أغلى على قلوبهم من مصالحهم وأرباحهم وأحلامهم وطموحاتهم الضيقة والأنانية..

إنّ الوطنيين الذين يرون ما يجري، ويرون خطورة عدم نجاح الجولة المقبلة في الوصول إلى اتفاق، خطورة ألا تكون جولة أخيرة، يناضلون لتكون الأخيرة.. وهي ستكون كذلك لأن هؤلاء موجودون، وفي مختلف المواقع، ولأن الظرف الدولي والإقليمي والمحلي يسير إلى حيث تشتهي أفئدة السوريين، إلى حل سياسي يفتح الطريق لتغيير جذري شامل يمنح السوريين بلداً ونظاماً كما يستحقون فعلاً..

الإخوان المسلمون و «المؤلفة قلوبهم» و«انفكاك» النصرة

رحبت جماعة الإخوان المسلمين بانفكاك جبهة النصرة عن القاعدة، وحسب بيان الإخوان الخاص بهذا الشأن، فإن ما قامت به جبهة النصرة هو «خطوة أولى نحو محلية الثورة وأهدافها، تحتاج المزيد من الالتحام مع الحاضنة الشعبية بردّ الحقوق والمظالم، وعلى الجميع أن يقوم بمراجعات شاملة تعود بالنفع والخير على شعبنا وثورته» ويزيد زهير سالم – أبرز إعلاميي الجماعة - على البيان قائلاً: «إن من أهم ما في إعلان أبي محمد الجولاني في «أوراق الاعتماد الجديدة» التي تقدم بها، أنه وضع مصلحة الأمة، ومصلحة أهل الشام «الشعب السوري» في مقدمة المصالح التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار. وإسقاط الذرائع كلها التي يتذرع بها الآخرون لإعلان الحرب على هذا الشعب المستضعف الذي تكاثرت على ظهره وصدره سهام العادين»

تنطع عدد من السوريين من «يساريي الأمس، وليبراليي اليوم، وتائهي الغد» منذ «إعلان دمشق»، لمهمة تسويق الإخوان المسلمين كتيار مدني، يؤمن بالديمقراطية والتعددية، ووجد العديد منهم في خيمة الإخوان مأوى لهم في رحلة التيه واليتم، وارتضى بعضهم أن يكون «مندوب مبيعات» لبضائع الجماعة، وأجندتها السياسية. وبالتوازي مع ذلك راحت الجماعة تغطي على بنيتها الأيديولوجية الطائفية، بالشعارات التي سادت في سوق السياسة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مع «نقد ذاتي» لامتصاص تجربة السوريين المُرة معها، لتسهيل مهمة «المؤلفة قلوبهم». ليس ذلك فحسب بل– وعلى ذمة الراوي أن «الصديق» آنذاك، «العدو» حالياً، «أردوغان» حاول في حينه إصلاح ذات البين، بين النظام وبين الإخوان، ولكنهم رفضوا ذلك، إذ كانوا يطمحون إلى ما هو أكثر من بضعة وزراء في الحكومة.

ومع تفجر الحركة الشعبية، كان الإخوان المسلمون من أولى القوى التي بررت عسكرة الحراك، وأكثرها استعداداً للانخراط في عسكرته، ودخلوا معترك العمل المسلح مجدداً بتسميات مختلفة، وحاولوا التمايز عن القوى المتطرفة الإرهابية، كداعش والنصرة. ومع استدارة جبهة النصرة، ومحاولات قوى إقليمية ودولية القبول بذلك، ها هي الجماعة أول المسوقين للعملية، فكيف يمكن فهم ظاهرة الاستدارة، ودور الإخوان في العملية؟

إن جماعة الإخوان– للتذكير– هي جزء من شبكة رأس المال المالي الدولي، لها ترتيبها في نسق شبكة البنوك والمصارف الدولية، وهي من الناحية العملية الأب الروحي لتيارات الإسلام المتطرف كلها، وكانت على الدوام مفرخة لإنتاج جماعات كهذه، تستثمر في وجودها، وتستفيد منها، وتبتز الآخرين بها، وتقدم نفسها بديلاً عنها، لدى الرأي العام، باسم الإسلام المعتدل، حيث لا يسمح «بريستيج» حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، بتبني داعش والنصرة. وفي ظل المنعطف الحاد، والضغط الروسي المباشر، والإصرار على تصفية هذه الجماعات، باعتبارها الوجه السافر للفاشية الجديدة، لم يعد هناك مجال للمواربة، والتدليس، والنفاق، ومن هنا فإن موقف الجماعة بتسويق جبهة النصرة، وغيرها من «المؤلفة قلوبهم» هي في العمق محاولة لترتيب البيت الداخلي الإخواني، وحمايته وإعادة تأهيل القوى التي باتت تحت الضرب، بحكم القرارات الدولية، وتوليفها مع عملية الحل السياسي بعد أن أصبحت جولة جنيف على الأبواب، سواء كان تصدياً ومنعاً لعملية الحل، أو تلغيماً لها مع تحولها إلى أمر واقع.

وبالتالي فإن خطوة جبهة النصرة، وموقف جماعة الإخوان منها، ستؤدي حكماً إلى إحداث فرز جديد بين قوى المعارضة السورية، واستقطابات جديدة على أساس الموقف من استئناف مفاوضات جنيف من عدمه.

■ موقع قاسيون

مؤسسة مجلس الوزراء قيد الهيكلة

خطوة أخرى غير مسبوقة يقوم بها مجلس الوزراء عبر إلغاء بعض المجالس العليا ونقل صلاحيات بعضها إلى الوزرات المعنية، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/8/2، وفق رؤيته لتطوير الهيكلية الإدارية لمؤسسة مجلس الوزراء.

■ سمير علي

حيث قرر المجلس إعادة النظر في هيكلية المجلس الوطني للإعلام، ومنح المجلس الأعلى للسياحة مهلة زمنية حتى نهاية العام الحالي لترتيب وتنظيم الملفات التي يقوم بدراستها، كما قرر إلغاء كل من المجلس الصحي والمجلس الأعلى للدفاع المدني، والمجلس الأعلى للهيئة العليا للبحث العلمي، إضافة إلى المجلس الأعلى للاستثمار والمجلس السوري للمعادن والصلب.

كما دار النقاش حول وضع المجالس العليا المشتركة لسورية مع بعض دول العالم، حيث قرر المجلس إعادة النظر بعمل مجلس التعاون الاستراتيجي السوري- الليبي، والمجلس الاستراتيجي السوري التركي.

الخطوة السابقة

يشار إلى أن مجلس الوزراء كان قد أقر في جلسته بتاريخ 2016/7/26 النظر في مشروع قانون تعديل جهة ارتباط بعض الجهات العامة التابعة له، ونقل تبعيتها من رئاسة مجلس الوزراء إلى الوزارات المعنية، وقد شملت قائمة هذه الجهات كل من: «المكتب المركزي للإحصاء- الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار- الهيئة العامة للطب الشرعي- هيئة الاستثمار السورية- هيئة البحث العلمي- السجل العام للعاملين في الدولة- مديرية المطبعة في رئاسة مجلس الوزراء».

يذكر أن موقع قاسيون بتاريخ 2016/7/27 كان قد أشار في معرض التعليق على الإجراءات الحكومية الخاصة بهيكلية مؤسسة مجلس الوزراء بالتالي: «وربما كانت مطلوبة إعادة النظر بإحداث بعض من هذه الجهات والمكاتب، حيث وللتذكير، فقد تم الحديث والنقاش مطولاً فيما سبق عن مبررات ومسوغات إحداث بعض الجهات العامة، وخاصة الهيئات والمكاتب، عبر الإعلام أو عبر مجلس الشعب، أو عبر جهات أخرى رسمية وغير رسمية، سواء ما تم إلحاقه بالرئاسة أو ببعض الوزارات، حيث رأى البعض في حينه ألا مبرر ومسوغ لإحداث بعضها سوى تكبير وتوسيع الجهات العامة والكادر الإداري فيها، مع ما يتبع ذلك من امتيازات للبعض من المتنفذين، والحاجة إلى اعتمادات مخصصة لتغطية كتلة الإنفاق الكبيرة المترتبة على الأحداث وما يليه بشكل سنوي من رواتب وأجور ومكاتب وسيارات ووقود وقرطاسية وغيرها، بالإضافة إلى الحديث عن تداخل المهام بين بعض هذه الجهات مع الجهات العامة الأخرى، بل وتعارضها أحياناً، ناهيك عن مكامن الاستفادة في بعض مواقعها وما يمكن أن تفرزه على مستوى التكسب والفساد، بظل التراخي بالمتابعة والرقابة، ولكن لم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار بحينه».

والحال كذلك فإنه من الضروري بمكان إعادة ما تم ذكره بالمادة نفسها أعلاه أيضاً: «.. وتبقى الخشية من تعارض المهام وتداخلها، مما يؤدي إلى صراع في المحسوبيات على مستوى المتنفذين، وبالتالي ضياع لبعض المهام، أو غبن في بعض الحقوق، وخاصة على مستوى العاملين في هذه الجهات».

تخلي عن بعض الصلاحيات التي تم احتكارها

وفي خطوة أخرى تداولت بعض وسائل الإعلام خبراً مفاده أن رئيس مجلس الوزراء أصدر قراراً فوض بموجبه الوزراء بإعادة المستقيلين والمعتبرين بحكم المستقيلين وتمديد خدمة العاملين وفقا للحاجة ووفق لضوابط وشروط محددة، وقد جاء بمتنه: يعهد للوزير المختص وضمن نطاق الوزارة والجهات التابعة لها والمرتبطة بها أو بالوزير الصلاحيات والمهام التالية:

– إعادة المستقيل والمعتبر بحكم المستقيل وفق ضوابط وفقا للحاجة والضرورة على أن لا يكون قد مضى على الاستقالة أو ما في حكمها مدة خمس سنوات وذلك وفق أحكام المادة /139/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وشريطة عدم تجاوز طالب الإعادة سن الخامسة والأربعين بتاريخ تقديم الطلب.

– تمديد خدمة العامل تبعا للحاجة والضرورة على أن يقتصر التمديد بالنسبة للعاملين شاغلي الوظائف الإدارية والتقنية والمهمة والمهنية ولمدة لا تتجاوز السنة وذلك وفق أحكام المادة /132/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ للعام 2004 ويكون التمديد ستة أشهر قابلة للتمديد مدة مماثلة أخيرة ويطبق حكم هذا البند على من تمّ التمديد له سابقاً بحيث لا يستفيد من التمديد إذا مدد له لمدة سنة قبل نفاذ هذا القرار.

– منح علاوة الترفيع الاستثنائي للعاملين طبقاً للأحكام المقررة في المادة /24/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام /2004/ ووفق الضوابط المقررة بهذا الشأن .

الخشية من تعارض المهام وتداخلها، مما يؤدي إلى صراع في المحسوبيات على مستوى المتنفذين، وبالتالي ضياع لبعض المهام، أو غبن في بعض الحقوق.

– التعيين لإشغال الوظائف والتعاقد تبعاً للحاجة الماسة للعدد، والاختصاص، ووفق القوانين والأحكام النافذة.

– منح المكافآت الدورية للأطباء والصيادلة وفق ما هو مقرر بموجب الأنظمة والنافذة.

توجس مشروع

يشار إلى أن هذه التفويضات سبق أن احتكرتها الحكومة السابقة، حيث أصبحت جزءاً من هذه الحقوق المنصوص عنها قانوناً عبارة عن امتياز لا يناله إلا كل طويل عمر وصاحب حظوة لدى الرئاسة من الواصلين لأصحاب النفوذ والقرار فيها، أما وقد تم التفويض بهذه الصلاحيات للوزراء من جديد فإن الخشية من أن تؤول هذه الامتيازات لأصحاب الحظوة لدى الوزراء، ومن الواصلين إليهم من المتنفذين والمقربين دوناً عن غيرهم من العاملين في الدولة، وعسى نكون مخطئين بهذا التوجس.

في دمشق القديمة مؤسسة المياه لا تخالف «الحرامي»!

■ قاسيون

أهالي دمشق القديمة معاناتهم بانقطاع المياه مختلفة عن سواها من المناطق، حيث من الصعوبة بمكان أن تدخل صهاريج المياه إلى أحياء دمشق القديمة وذلك بسبب ضيقها وتلاصق منازلها.

وإذا غامر أحد سائقي الصهاريج الصغيرة بالدخول إلى هذه الأحياء فإنه يطلب مبالغ كبيرة لقاء ذلك، حيث يصل المبلغ الذي يتم تقاضيه لقاء 5 براميل إلى 8000 ليرة سورية.

ومع كثرة الانقطاعات بالمياه والتي تصل لعدة أيام متتالية يضطر الأهالي للاستعانة بمثل هذه الصهاريج الصغيرة، رغم الاستغلال الذي يتعرضون له من هؤلاء، بظل عدم جدوى الشكاوى من واقع قطع المياه، ولا مبالاة القائمين على تأمين المياه بالمنطقة تجاههم.

يقول بعض سكان حي القيمرية أن أحد الأسباب الإضافية لمعاناتهم هي المطاعم الموجودة والمنتشرة في المدينة القديمة، حيث أن كل من هذه المطاعم يضع مضخة ماء كبيرة على العداد من نوع «الحرامي» والذي بدوره يسحب المياه عن العدادات المنزلية في المنطقة عند وصل المياه، كما أن بعض العاملين في مؤسسة المياه متعاون مع هؤلاء، حيث لا تتم مخالفة هذه المطاعم على الرغم من مشاهدة هؤلاء العاملين لهذه المضخات المخالفة، في تواطؤ مباشر من قبل هؤلاء على حساب الأهالي ومصلحتهم وحقهم.

والحال كذلك فإن واقع نقص المياه وانقطاعها عن أحياء دمشق القديمة أصبح يشكل عبئاً كبيراً على الأهالي، بسبب قلة الاهتمام، والاستغلال والتواطؤ.

فإلى متى يا أصحاب القرار في القول الفصل لدى مؤسسة المياه؟.

ملف المصالحات باب واسع للابتزاز...

تورط شبكات من المتنفذين والمحامين وكل «خدمة بسعر»!

«الغريق بيتعلق بقشة»، انطلاقاً من هذا المبدأ تقول «أم نزار» أنها بقيت تطرق الأبواب كلها التي يقال أنها قد تؤدي إلى ابنها المفقود، حتى حطَّ بها المطاف مؤخراً دون «نزار» أو أملاك، كونها خسرت ما تملك كله لتدفع للوسطاء مايطلبون مقابل «جهودهم»!.

■ حازم عوض

تقول أم نزار وهي مهجرة من دوما بريف دمشق، إنها فقدت ابنها في يوم من الأيام وسط دمشق، وبدأت رحلة البحث عنه عبر مخافر الشرطة والمشافي دون جدوى، وتابعت «حينها، بدأ البعض يدلني على أشخاص عاديين قيل أنهم من ذوي النفوذ أو على معرفة بأشخاص نافذين في الدولة، وقادرين على معرفة مكان ابني إن كان موجوداً في أحد الأفرع الأمنية» على حد تعبيرها.

كل «خدمة» بسعر!

أم نزار قابلت عدة أشخاص وكل شخص كان يضع رقماً مقابل «خدمة» معينة، وتقول «أحدهم طلب مني مبلغ 250 ألف ليرة سورية لمعرفة مكان ابني فقط، وجلب علامة منه إن كان على قيد الحياة، أو إنه فارق الحياة، وطبعاً دون أية ضمانات سوى الاتفاق الشفهي».

وأردفت «مرت أشهر وفي كل يوم كان هذا الشخص يضع حجة مختلفة، وفي النهاية قال لي إن ابنك غير موجود بأي فرع من الأفرع الأمنية، وقد يكون مخطوفاً لدى المسلحين».

وتابعت «الأشخاص الذين قابلتهم جميعاً، قالوا إنهم وسطاء، وهناك أكثر من شخص آخر يحصلون على جزء من المبلغ المطلوب لقاء إتمام الخدمة كما يسمونها، وأن استرجاع المبلغ عند الفشل شيء مستحيل»، أي أن العمل بهذا المجال يعتمد على شبكات ووسطاء.

دون جدوى!

لم تتلقَ أم نزار أي اتصال هاتفي طالب بفدية لقاء الإفراج عن ابنها، ولم يتعرض نزار مسبقاً لأي تهديد، مايبعد قضية الاختطاف عن الواجهة على حد قولها، وبعد عدة لقاءات بين الأم وأشخاص يشبهون الشخص الأول دون نتيجة، لجأت إلى وزارة المصالحة، لكن دون نتيجة أيضاً.

في نهاية المطاف، لم تصل أم نزار لدليل واحد حول حياة ابنها ومصيره بعد أن دفعت أكثر من مليوني ليرة سورية للوسطاء «النصابين» كما نعتتهم، لكن في المقابل، وصل «أبو ع» وهو أيضاً نازح من دوما، إلى مصير ابنه «ع» بعد التواصل مع عدد من الأشخاص والمحامين الذين ذاع صيتهم بهذا الصدد، حتى استطاع أحدهم فعلاً أن يصل إلى مصير ابنه مقابل مليون ليرة سورية فقط!

يقول «أبو ع» أنه استطاع الوصول إلى أحد المتنفذين، والذي استطاع بدوره أن يصل إلى ابنه ويعطي له علامات تؤكد أنه على قيد الحياة، وليس هذا فحسب، بل سرع من عملية محاكمته عبر محامين شاركوا بالقضية، على حد تعبيره.

ابتزاز..!

كثير من القصص التي يمكن سماعها عن المفقودين أو المخطوفين أو السجناء. والوسطاء الذين يعملون بهذا الصدد في الخفاء كثر، وأيضاً أولئك الذين يعملون علناً مستغلين نفوذ ما، لكن في النهاية عملهم يندرج تحت بند «الابتزاز» طالما هناك مبلغ مالي يتم التفاوض عليه بين الطرفين لقاء حاجة ملحة لدى الطرف المتضرر.

مصدر في القصر العدلي بريف دمشق، أكد لـ «قاسيون» «أنه «هناك كثير من المراجعين الذين يترددون إلى هنا لمعرفة إن تم تحويل أشخاص يهمونهم إلى المحاكمة، ويؤكدون بكل صراحة أنهم دفعوا لمحامين أو أشخاص معينين مبالغ مالية لإدراج أسماء أبنائهم ضمن المصالحات وتحويلهم إلى القضاء لتتم محاكمتهم».

وتابع المصدر «فعلاً، هناك بعض المحامين يعلمون أنه سيتم تحويل الشخص المطلوب إلى المحاكمة خلال مدة معينة، وعلى هذا الأساس يقومون بالتواصل مع أقاربه لابتزازهم عبر وسطاء، وهناك أشخاص آخرون يقومون بمماطلة الأهالي بين أخذ ورد ومنحهم مهل مختلفة بحجج مختلفة، لتستمر عملية الابتزاز ريثما يحول الشخص أوتوماتيكاً إلى المحاكمة».

هكذا تورط المحامون

نقيب المحامين السوريين ورئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان بمجلس الشعب نزار سكيف اعترف بوجود محامين ابتزوا مواطنين حول موضوع المصالحات عن طريق وعد أسر الموقوفين والمسلحين والمفقودين بحل مشاكلهم مقابل مبالغ مالية.

سكيف يرى أن الأسلوب الذي اتبعه المحامون مع أولئك يعتبر «احتيالاً وابتزازاً حقيقياً مخالفاً لقيم المهنة وقوانينها»، مضيفاً «بعد تورط بعض المحامين بالإبتزاز المالي أصدرنا تعميماً لإيقاف وكالات المتابعة، فلم يعد يستطيع المحامي أن يكون وكيلاً لتسوية وضع مسلح عبر ذويه، فالوكالة تكون من صاحب العلاقة فقط، ولا يمكن أن يكون المحامي أيضاً وكيلاً للبحث عن مفقود، بينما تنحصر مهمته بالمرافعات في المحكمة».

وأضاف سكيف في حديث إذاعي، أن عقوبة المحامين المتورطين تندرج من التنبيه إلى الشطب النهائي من النقابة، مؤكداً توقيف أحد المحامين مؤخراً متلبساً قرب إحدى المحاكم وهو يقوم بعملية ابتزاز لأحدهم.

وأكد سكيف أن المتورطين بهذه القضية من المحامين لا تتعدى نسبتهم 0,5% من محامي النقابة، وهو عدد قليل جداً وقد تم ضبط هؤلاء بعد الشكاوى، لكن قد يكون هناك المزيد ممن يمارسون الابتزاز دون علم النقابة.

كثير من القصص يمكن سماعها عن المفقودين أو المخطوفين أو السجناء. والوسطاء الذين يعملون بهذا الصدد في الخفاء كثر، وأيضاً أولئك الذين يعملون علناً مستغلين نفوذ ما.

أين وزارة المصالحة؟

وكان وزير المصالحة الوطنية علي حيدر قال مؤخراً، إن عمليات النصب والاحتيال تحت مسمى المصالحات انخفضت كثيراً مقارنة بالسابق وأن الشكاوى التي ترد إلى الوزارة بهذا الصدد أصبحت قليلة جداً مقارنة مع أوقات سابقة، وهنا قد يكون انخفاض عدد الشكاوى ليس دليلاً على قلة عدد عمليات النصب والاحتيال، بل دليلاً على فشل الوزارة بحل أمور الكثير من المشتكين، ماجعل من اللجوء إلى الوزارة لحل القضية في بدايتها أو نهايتها بعد وقوع عملية النصب، شيئاً غير مجدي.

حيدر أكد أن الوزارة ليست جهة معاقبة بل هي تحول إلى الجهة المخولة في المحاسبة، قائلاً «يتم تحويل كل شكوى ترد إلى الوزارة إلى الجهات المختصة للتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الموضوع»، أي أن اللجوء إليها فعلاً ليس مجدياً، فهي مجرد وسيط يمكن تجاوزه.

وحول المخطوفين، قال حيدر إن «عدد المخطوفين في سورية لم يتغير كثيراً ومازال في حدود 15 ألف مخطوف رغم أن هذا الرقم متغير كل يوم نسمع عن أشخاص خطفوا كما أن هناك أشخاصاً تحرروا».

شبكات استغلال

لقد بات جلياً أن هناك كثرة من المستفيدين على حساب معاناة الناس وآلامهم، حتى يمكن أن نقول أن بعض هؤلاء بات يشكل ما يشبه الشبكة بآليات عمله، اعتباراً من مساعي الحصول على بعض أسماء المختطفين والمفقودين والموقوفين والمعتقلين وغيرهم، والتحري عنهم وعن ذويهم في بعض الجهات العامة، مروراً بتصيد ذوي الحاجة من أهالي هؤلاء الذين نفذ صبرهم على مفقوديهم، وليس انتهاءً بوسائل وأساليب الابتزاز والسرقة الموصوفة، عبر المعلومات والوعود الكاذبة، والتي يقترن كل منها بمبلغ معين واجب الدفع والتسديد دون أية ضمانات.

ولعله من الجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من تلك الوسائل والأساليب الاستغلالية يمكن لها أن تسقط، عبر ممارسة بعض الشفافية من قبل بعض الجهات الإدارية أو القضائية أو الأمنية، حيث يمكن لهذا الشكل من الممارسة أن يوفر، على ذوي المفقودين أو الموقوفين أو غيرهم، الكثير من الجهد والعناء والمعاناة والابتزاز والاستغلال.

فهل هذا كثير؟.

محافظة دمشق وشرعنة المخالفات

في تعبير عن عجزها في قمع المخالفات، محافظة دمشق تقوم بقوننة المخالفة مفسحة المجال أمام البعض للمزيد من الاستثمار والثراء على حساب راحة المواطن وأملاكه العامة.

■ نوار دمشقي

فقد قررت محافظة دمشق أن لأصحاب المحال التجارية والمقاهي الحق بالترخيص لإشغال الأرصفة العامة، بالطاولات والكراسي وشاشات التلفاز، واعتبار ذلك مكملاً لمحالهم التجارية.

مبررات باهته

وقد تداولت وسائل الإعلام أن فيصل سرور عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق قال: «أن المحافظة عمدت عبر القرار الجديد إلى التخفيف من المعاناة الناتجة عن منع إشغال الأملاك العامة، والتي تسببت بمخالفات كبيرة، وبأن الحملات التي قامت بها المحافظة منذ أعوام لم تؤد إلى وضع حدّ وحلّ جذري لمنع أصحاب المقاهي والمطاعم من استثمار الأرصفة والشوارع».

تقويض الملكية العامة

وقد تم التداول، أن القرار المذكور يشمل كل من المطاعم والمقاهي والكافتريات الموجودة في الأبنية التجارية المرخص لها أصولاً، والواقعة في المولات والمراكز التجارية والفنادق، إضافة إلى الحاصلين على الترخيص الإداري والمصنف سياحياً والمسموح لها بوضع طاولات وكراسي ضمن المحل المرخص.

بمعنى آخر يمكن لكل من هبَّ ودبَّ أن يستثمر بالأرصفة على حساب المواطن وعلى حساب ما كان يسمى أملاكاً عامة، هكذا بجرة قلم من المحافظة العتيدة، بحجة عدم التمكن من وضع حدود للمخالفات، لتصبح هذه الأملاك مقوضة يوماً بعد آخر لحساب بعض المتمولين والمتنفذين من أصحاب الاستثمارات، حيث أن مجمل المحال التي يتم الحديث عنها يعتبر أصحابها من نخبة الأثرياء، أو من المحسوبين عليهم، إلا ما رحم ربي.

المحافظة العتيدة عبر قرارها أنف الذكر تؤكد بما لا لبس فيه أنها تعمل لمصلحة أصحاب الثروة وجامعيها، على حساب المواطنين وراحتهم وملكيتهم، التي يتم انتزاعها تباعاً من قبل هؤلاء وبقوننة لهذا الانتزاع عبر هكذا قرارات تشرعن المخالفة بدل أن تقمعها.

الكيل بمكيالين

سؤال يتبادر للذهن عن إجراءات المحافظة العتيدة، لماذا لم تأخذ المحافظة بعين الاعتبار قوننة واقع البسطات التي يتعيش عليها ومنها العديد من الفقراء والمحتاجين وأسرهم، أم أن لهؤلاء محافظة أخرى تنظر بأمرهم، ولماذا نرى المحافظة قادرة عند اللزوم على قمع هؤلاء، بينما تعترف بعجزها عن قمع المحال والمطاعم والكافتريات المخالفة، علماً أن قمع هذه المخالفات أسهل من قمع أصحاب البسطات، كون الأولى ثابتة بينما الثانية متحركة، أليس في ذلك ما يدعو للاستغراب، ما يفند الادعاءات بعدم الإمكانية لضبط المخالفات، ولكن شتان بين أصحاب المال ومصالحهم ومصالح فقراء الحال عند المحافظة والمتنفذين فيها، وكأن الأمر قد تعدى موضوعة الكيل بمكيالين، حيث الأثرياء هم أصحاب المحال والمطاعم تزداد ثروتهم بمعية المحافظة وقراراتها، وفقراء الحال من أصحاب البسطات يصار إلى مصادرة ما يملكوه كله إن لزم الأمر بكل يسر وسهولة، بل ويقطع مصدر رزقهم الوحيد.

يمكن لكل من هبَّ ودبَّ أن يستثمر بالأرصفة على حساب المواطن وعلى حساب ما كان يسمى أملاك عامة، هكذا بجرة قلم من المحافظة العتيدة.

المواطن ليس بالحسبان

أبناء دمشق باتوا قلقين من ممارسات محافظة مدينتهم، التي لم تعد تكترث بهمومهم ومعاناتهم، بل أصبح جل اهتمامها يتركز على تسيير أمور أصحاب الثروة، فكيف يمكن للمواطن أن يثق بإجراءات المحافظة إذا كانت تضرب عرض الحائط بمصلحته، وتفضل مصلحة هؤلاء عليه، خاصة بعد أن شهدت شوارع العاصمة ذاك التمدد والتوسع للمقاهي والمطاعم على حساب السكن والحدائق والأرصفة، المترافق مع الصمت المريب من قبل مسؤولي المحافظة، ليتضح لاحقاً بأن ما تمّ سابقاً من تغاض عن استفحال ظاهرة المخالفات بِهذا المجال ما هو إلا تمهيد لمثل هذا الشكل من القوننة، بذريعة عدم التمكن من ضبط المخالفات، وكأن المحافظة عاجزة عن ذلك، على الرغم من كل إمكاناتها وما يمكن أن تحصل عليه من مؤازرة عند اللزوم من قبل الجهات العامة الأخرى.

فإذا كان الوضع قبل شرعنة المخالفة لا يطاق بالنسبة للمواطنين، فكيف به بعد أن يستكمل شكله القانوني، وكيف سيكون حال المواطنين عندما تصدح تلك الشاشات التي سمح بها بالأصوات ليلاً ونهاراً، مع أصوات رواد هذه الأماكن وصخبهم، ناهيك عن الأوساخ والنفايات وغيرها من التبعات الأخرى الناجمة عن استهتار أصحاب هذه المحال بالعابرين كما بسكان المكان نفسه من المقيمين في المنازل والأبنية المجاورة والقريبة، بالإضافة إلى عدم التمكن من السير على الأرصفة التي باتت محجوزة لهذه المحال قانوناً، وبعد أن استنزفت السيارات البقية المتبقية من الأرصفة بالمدينة.

على قارعة الطريق

على أثر المعارك الجارية في مدينة حلب وضواحيها، نزحت العشرات من العائلات من بيوتها وخاصة من الحمدانية ومشروع الـ 1070 شقة، وما زالت هذه العوائل تبيت في الشوارع، على الرغم من الوعود بتأمين مراكز للإيواء.

■ قاسيون

مسؤولي مدينة حلب كانوا قد صرحوا سابقاً أن هناك مراكز للإيواء وهي جاهزة لاستقبال النازحين والمهجرين من المناطق الشرقية للمدينة، ولكن واقع الحال يقول أن هؤلاء المهجرين استقبلتهم الشوارع التي بات هؤلاء يفترشونها عند المتحلق ودوار الباسل.

مطالب بإيواء المهجرين في المدارس

هذه العائلات كانت قد هجرت من بيوتها بما عليها من الثياب على أثر القصف المستمر لبيوتها ومناطقها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة والمعارك الدائرة فيها، وهي بحاجة لكل أنواع المساعدة الممكنة، اعتباراً من اللباس إلى الطعام إلى الطبابة إلى الفرش، وأهمها ملاذاً آمناً يبيتون فيه بعيداً عن قارعة الطريق.

أهالي المدينة يطالبون بفتح المدارس أمام هؤلاء كونها مغلقة بسبب العطلة الصيفية، أو بوضعهم في سوق الإنتاج، ريثما يتم تأمين البديل السكني الملائم، كما يهيبون بالهلال الأحمر والجمعيات الأهلية والخيرية أن تقوم بعملها بمجال تقديم المساعدات اللازمة للمهجرين.

خشية من الحاجة والاذلال

على الطرف المقابل لم يجد هؤلاء المهجرين الاهتمام الكافي من قبل الجهات الحكومية، أو غير الحكومية، حيث باتوا مشردين وليس باستطاعتهم تأمين مستلزمات حياتهم ومعاشهم، كما قال بعضهم أن بيوتهم بدأ يدخلها «المعفشون» أثناء خروجهم، في استغلال لحالة الرعب والخوف ولحظة الهروب من الموت القادم مع القذائف والرصاص المنهال عليهم، ويخشون من أنهم سيضطرون للتذلل من أجل الحصول على بعض المساعدات، كما جرى ويجري مع غيرهم في غير مكان، في استغلال لوضع هؤلاء وتشردهم، كما من أجل الإثراء على مواجعهم وآلامهم من قبل بعض الفاسدين في هذه الجهة أو تلك من الجهات التي من المفترض أن تقدم المساعدات، سواء كانت عامة أو خاصة أو دولية.

أخطار مركبة

الوضع بحلب عموماً غير مستقر من الناحية الأمنية والعسكرية، ولم تقف حدود الأخطار على المعارك الدائرة والقذائف المنهالة على الأهالي فقط، بل يتم الحديث عن وجود قناصين استطاعوا التسلل والتموضع في المراكز المشرفة على بعض المحاور، وقد أصبحوا يشكلون خطراً إضافياً على الأهالي في بعض الأماكن، ناهيك عما يتعرض له الأهالي جراء الحرب من نقص بالمواد الغذائية وضرورات الحياة الأخرى وارتفاع الأسعار، وتحكم الفاسدين وتجار الأزمة بمقومات الحياة الأساسية في المدينة، إضافة إلى المشاكل الأخرى المتعلقة بالخدمات العامة من ماء وكهرباء وغيرها، لتصبح حياة الحلبيين جحيماً بطعم الحرب.

حسن استثمار الانتصارات واجب

وأخيراً لعله من المفيد الإشارة إلى أن ما يتم تحقيقه من انتصارات على المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة إقليمياً ودولياً خلال المعارك الدائرة في حلب وعلى أطرافها، خلال الفترة المنصرمة، من الواجب أن يتم حسن استثمارها على مستوى الأهالي عبر تقديم ما يلزم من مقومات استمرار الصمود لهؤلاء، وخاصة منهم من اضطر للنزوح عن بيته، من مستلزمات المعيشة والخدمات وغيرها.

التسمم بانقطاع الكهرباء

«إعياء وصداع وحرارة مرتفعة مع إسهال حاد».. أعراض كثر انتشارها بين العديد من الأشخاص دون معرفة سبب واضح لهذه الظاهرة التي أصابت سكان عدة محافظات..

■ أروى المصفي

أحد الصيادلة في منطقة ركن الدين، أكد ورود عشرات الحالات خلال أيام قليلة تحمل هذه الأعراض، الأمر الذي دفع للشك بمدخلات الجسم من طعام وشراب.

قد لا تكون ضربة شمس!

صحيفة «قاسيون» راجعت كل من مشفى المجتهد والمواساة وابن النفيس، لتبيان حقيقة كون تلك الأعراض ناتجة عن الإصابة بضربة شمس، إلا أنهم أكدوا جميعاً أن أعداد المصابين بضربات الشمس هي ضمن المعدل الطبيعي لمثل هذه الفترة من العام، وبالتالي ليست السبب وراء تلك الحالات المنتشرة كلها..

وقال رئيس قسم الإسعاف في مشفى المجتهد الدكتور نضال عيسى أن «حالات الضربات الشمسية ليست كثيرة، وهي ضمن الحد الطبيعي لهذا الوقت من السنة».

احذر مما تأكل

إجابة المشافي حولت الاهتمام إلى قضية التسمم الغذائي الذي قد يكون مسبباً للحالات، وخاصة مع الوضع غير المتناسب للكهرباء مع شدة الارتفاع في درجات الحرارة، وبالتالي عدم توفر شروط تخزين صحية للأطعمة، وهو ما أكده استشاري الإسعاف والطوارئ في مشفى المجتهد، بهجت عكروش، بأن معظم حالات التسمم التي يتعرض لها الناس في هذه الفترة من العام، ناتجة عن فساد الطعام نتيجة الحرارة، حيث تم تشخيص عدة إصابات تسمم بأنواع مختلفة من الطعام، مشيراً إلى أن «المشفى استقبل حالات عدم تحمل غذائي عديدة، ناتجة عن فساد الأطعمة في ظل ارتفاع الحرارة».

ارتفاع الحرارة وانقطاع الكهرباء الذي يضر بظروف حفظ الأطعمة والتي تتم غالباً في الثلاجة أو البراد، على حد تعبير أحد الأطباء، هي السبب الأول والرئيسي في حالات التسمم الغذائي المنتشرة مؤخراً، خاصة إذا علمنا أن بعض تلك الأطعمة لا يتغير مذاقها حتى عندما تصبح غير صالحة للاستهلاك البشري.

اطبخ ليومك فقط

وأوضح الطبيب محمد عوض لجريدة «قاسيون»، إن الطعام المطبوخ يعد بيئة مناسبة لظهور الجراثيم خاصة بعد حفظه وتسخينه.

وتلجأ الكثير من العائلات السورية، ومع محدودية الدخل، إلى الاقتصاد في مصروفها عبر تحضير طعام يكفيها ليومين أو اكثر، وبالتالي تحتفظ بكميات الطعام الفائضة في البراد، ومع طول فترة انقطاع التيار الكهربائي، وارتفاع الحرارة نتيجة موجات الحر المتتالية التي تؤثر على المنطقة، لم يعد حتى البراد كافياً لحفظ الطعام وبقائه صالحاً للاستهلاك.

وأردف الطبيب عوض قائلا إن «مسببات التسمم الغذائي هي ذيفان العنقوديات التي تظهر في الأغذية غير المطبوخة غالباً».

وأكد عوض إن « تناول المصادات قد لا يفيد المصاب دائما، لأن الأعراض التي يعاني منها ناتجة عن إصابته بالزيفان وليس وجود الجراثيم، وغالبا تشفى هذه الحالات بشكل عفوي».

ليس خطيراً ولكن..

وحول المضاعفات ومخاطر الإصابة، قال عوض إنه «غالباً لا تنتج اختلاطات عن تلك الحالات، باستثناء الإصابة بالتجفاف، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتطور الحالة ويصاب الشخص بأعراض جهازية، فالزيفان تؤثر على عمل القلب والكلية، وهذه الأعراض ممكن ظهورها مع وصول المرض للمرحلة تحت الحادة، بينما في حال كان التسمم جرثومياً مثل البروسيلا أو السالمونيلا وغيرها قد يصاب الشخص بتجرثم الدم».

«وفي العموم تعد التسممات الغذائية غير خطيرة فيما عدا لدى الأشخاص ممن هم في أطراف العمر والذين يعانون من أمراض مضعفة مثل السكري وضعف المناعة» بحسب الطبيب.

ولفت الطبيب محمد إلى أنه «قد تظهر أعراض معينة على المصاب تستدعي قيامه بتحاليل دم لتحديد نوع الإصابة، سواء كانت بالبروسيلا أو السالمونيلا مثل الحرارة الليلية والصداع لفترات طويلة، كما أنه في حال لم يطرأ تحسن على حالة المريض حتى مع تناوله المصادات واسعة الطيف يطلب منه زرع براز».

تقنين الكهرباء المطبق في مثل هذا الوقت من العام، حيث ترتفع درجات الحرارة بشدة، الملام الأول، وحامل المسؤولية الأبرز، فيما يصيب الناس.

المياه «بريئة»

واستبعد الطبيب أن يكون للماء دور في تلك الحالات، لأن المياه غالباً تنقل الكوليرا، وفي الحالات التي تم رصدها بالعموم لم يتطور الوضع إلى وباء وبالتالي المياه مستبعدة كمسبب للمرض.

وفصل الطبيب عوض إن «البروسيلا تظهر في الطعام غير المطهو والأجبان والألبان، بينما تتكاثر العنقوديات في المايونيز».

ومن جانبه، أكد المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، أن «نظام مراقبة المياه يعمل بشكل آلي ولا يقبل الخطأ، إضافة إلى أنه يعقم المياه بالكلور».

ونفى حريدين في تصريحات إذاعية أن يكون هناك أي «تلوث في مياه الشرب».

ورغم كون المياه «بريئة» من الاتهامات الموجهة لها كمسبب للتسمم الغذائي في حال تناولها، إلا أن معاناة الكثير من المناطق من انقطاع المياه عنهم لفترات طويلة إما بسبب التقنين أو لأسباب أخرى، قد تكون عاملاً مساهماً في زيادة نسب الإصابة بالتسمم، كون شرط النظافة غير محقق في تلك المناطق كما يجب، ما يعني احتمال حدوث حالات التسمم كنتيجة لنقص النظافة سواء من حيث العناية بنظافة اليدين قبل وأثناء تحضير الطعام، أو قبل تناوله، أو عدم توفير النظافة الكافية لمكان تحضير الطعام أو الطعام ذاته..

بينما يعتبر تقنين الكهرباء المطبق في مثل هذا الوقت من العام، حيث ترتفع درجات الحرارة بشدة، الملام الأول، وحامل المسؤولية الأبرز، فيما يصيب الناس، الذين يسعون بمختلف الوسائل للبقاء على قيد الحياة ولو بأبسط السبل وأقل التكاليف، لكن يبدو أن طعامهم حتى بات مهدداً لحياتهم التي نجوا بها من رصاص الحرب.

سطوة «ولاد الشوارع» في السويداء.. إلى أين؟

ألا يحق لنا أن نسأل من الذي يريد أن يخيّر أبناء السويداء بين البقاء على الهدوء والأمان والاستقرار والأسعار المجنونة لحيتان المال وكبار التجّار، وبين تلقي المصير الدامي الذي حظيت به محافظات أخرى من قتل وتدمير وتشريد وتهجير..؟!

■ وائل منذر

لسان حال أبناء السويداء هذه الأيام «نخشى أن نصل إلى وقت تسقط فيه هيبة الدولة لتحل محلها هيبة أولاد الشوارع»! أولاد الشوارع الذين يحاولون أن يكونوا سلطة بديلة عن الدولة، سلطة مكونة من تجار الأزمات وزعران ولاعبي السيرك ذوي الدراجات النارية أصحاب المهمات المشبوهة ومن يقف خلفهم.

جُلّ هؤلاء من المنفلتين من جيل الشباب وأصحاب السوابق المحسوبين على بعض المتنفذين من ذوي السلطة في المحافظة، والذين استفحل استهتارهم بسلامة المواطنين وأمن البلد، حيث أمسى قتل الناس بالنسبة لهذا البعض كشربة الماء، يذبحون بدم بارد لأنهم فوق القانون ولا تعنيهم الإنسانية، وجُلّ ضحاياهم من الفقراء الذين لا حول لهم ولا قوة في زمن بات يغلب عليه الفلتان الأمني والعبث بالسلم الأهلي، من خلال السرقة والنهب والسلب المسلح وانتشار عصابات الجريمة المنظمة، في ظل غياب جهاز الدولة عن حماية لقمة عيش الفقراء وأمنهم وكرامتهم بحجة عدم تفجير الأوضاع الهادئة في المحافظة!

الجريمة التي تسبق المحظور

الشاب ريان يقتل بدم بارد في حديقة عامة على عينك يا تاجر على مرأى من الناس، وعدة طعنات أثخنت جسد المغدور وكانت السبب الرئيسي لخروج الشباب من أصدقاء المغدور وأقربائه في مظاهرة غاضبة تطالب بإنزال أشد درجات العقوبة بالجناة ألا وهي الإعدام، وبتدخل جهاز الدولة لنصرة المظلومين ولحماية السلم الأهلي ومنع الصدام الأهلي مع الدولة الغائبة عن إدارة شؤون الناس، الغياب الذي أدى لانتشار الفلتان الأمني الذي يعد شكلاً من أشكال الحرب التي تحرق المحافظة من الداخل بعد أن ظلت عصية على من يريد احتلالها من الخارج من أعدائها.

وحتى لا يقع المحظور يطالب أهالي السويداء المسؤولين، الموكلين بحماية لقمة عيش ودم المواطنين وأمنهم وكرامتهم التي تساوي كرامة وأمن الوطن، بالتدخل لحماية السلم الأهلي ومنع الصدام الأهلي وإعادة الاعتبار والهيبة للدولة عبر تنفيذ العقوبة العادلة بحق الجناة، ورفع التغطية عن مساوئ هؤلاء المنفلتين والبعيدين عن أيدي الرقابة والقانون ومحاسبتهم على نتائج أعمالهم، وكشف من يقف خلفهم ويحميهم على حساب أمن وكرامة الناس الفقراء والوطن التي يفترض أن تكون فوق كل اعتبار.

مستقبل بعض الحاصلين على الماجستير «سقط سهواً»!

أخيراً وبعد طول انتظار صدر القرار رقم 197 تاريخ 2016/6/15 المتضمن أسماء الطلاب الذين حصلوا على ماجستير التأهيل والتخصص لإدارة الأعمال MBA من الجامعة الافتراضية السورية، ولكن للأسف بعض الطلاب الناجحين لم ترد أسماؤهم في متن هذا القرار.

■ عاصي اسماعيل

عدد هؤلاء الطلاب الذين لم يرد اسمهم بمتن القرار المذكور يتجاوز الستة طلاب، وهو ما استطعنا تحديده عبر صفحات التواصل بـ «غروبات» الجامعة الخاصة بالطلاب، ويمكن أن يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك، بسبب عدم وجود بيانات إحصائية واضحة عبر موقع الجامعة الرسمي.

أكثر من شهر ونصف من الوعود الخلبية

وعلى الرغم من المراسلة التي تمت فيما بين هؤلاء الخريجين الذين سقط اسمهم «سهواً» مع مدير البرنامج ومع قسم الامتحانات والوعود التي قطعت بمعالجة هذا الخطأ، إلا أنه حتى تاريخه لم يصدر أي قرار ينصف هؤلاء الطلاب الذين ينتظرون تنفيذ الوعود منذ أكثر من شهر ونصف حتى الآن، والخشية لدى هؤلاء أن تستمر معاناتهم بالانتظار شهوراً أخرى، ليصار إلى وضع أسمائهم مع خريجي الدفعة التالية من حملة الماجستير، كما حدث غير مرة مع إحدى الطالبات التي سقط اسمها من متن قرار التخرج، حيث انتظرت 6 أشهر إضافية لتجد اسمها وقد ورد مع الدفعة التالية من الخريجين، على حساب وقتها وجهدها، الأمر الذي يعني بالنسبة لهؤلاء هدراً لجهودهم وضياع لوقتهم، خاصة وأنهم على أحر من الجمر لدخول سوق العمل كحملة ماجستير، وبالتالي ما جرى ويجري معهم هو تعطيل فعلي على حساب واقع ومستقبل هؤلاء.

موقع غني ولكن..!

يشار إلى أن عدد الطلاب الواردة أسماؤهم بالقرار بلغ 70 طالباً، ومن الصعوبة بمكان معرفة أعداد المتقدمين لنيل درجة الماجستير أو أعداد المتخرجين منهم، وذلك كون الجامعة تعتمد الولوج المؤتمت إلى الموقع من قبل الطلاب بموجب كود تعريفي خاص بكل منهم «اسم مستخدم وكلمة مرور»، وقد تم إبلاغ كل منهم بالقرار المذكور على حساباتهم الخاصة بتاريخ 2016/6/16 ، ولم ينشر القرار على موقع الجامعة، كما غيره من القرارات، حيث يفتقر موقع الجامعة الافتراضية السورية للكثير من البيانات والإحصاءات، على الرغم من غنى محتواه وكبره، والجهد الظاهر على الموقع وتبويباته بما يتناسب مع البرامج الدراسية المعتمدة في الجامعة.

احتمالات الخطأ البشري ضعيفة

آلية العمل والتفاعل بين الطلاب والجامعة افتراضية ومؤتمتة بشكل تام، وهو ما سبب الكثير من الاستياء لدى الطلاب الذين لم ترد أسماؤهم بمتن القرار، حيث من المفترض أن يكون العمل مؤتمتاً ومنظماً مما يخفف من احتمالات الخطأ البشري بشكل كبير «افتراضاً»، كما أن المعالجة والتصحيح يجب أن تكون كذلك الأمر من حيث السرعة، ولكن أي من ذلك لم يتم.

مراسلات ومراسلات دون جدوى

الطلاب الذين تفاعلوا مع مدير البرنامج «إياد زوكار» أخبرهم أن يقوموا بمراسلة منسق الامتحانات، وقد تمت مراسلة قسم الامتحانات عبر «الإيميلات»، حيث تم الرد من قبل القسم بأنهم سيقوموا بمتابعة الموضوع، ولاحقاً تم الافصاح بأن قسم الامتحانات يتواصل مع قسم المعلوماتية– القسم التقني، والذي لم يرد من قبله أي مبرر عن المشكلة التي أدت بعدم ورود أسماء الطلاب بمتن القرار، كما طلب من هؤلاء الطلاب التريث ريثما يتم معالجة الأمر، وبعد انتظار آخر صرح قسم الامتحانات أن المشكلة سببها تقني وقد تم حلها، حيث سيصار إلى عرضها على «المجلس»، ولم يحدد أي مجلس، على أمل أن يصدر قرار التعديل خلال أسبوع، وفي رد قسم الامتحانات على تساؤلات الطلاب حول خشيتهم من تأجيل صدور أسمائهم ليصار إلى دمجهم مع طلاب الدفعة التالية من خريجي الماجستير، أكد قسم الامتحانات أن ذلك لن يتم، وقد كان ذلك منذ منتصف شهر تموز المنصرم.

مستقبل معلق

والحال كذلك فإن مستقبل هؤلاء الخريجين ما زال معلقاً على المماطلة والتسويف من قبل قسم الامتحانات وقسم المعلوماتية، وكأن لا رقيب ولا حسيب على لا مبالاة العاملين في هذه الأقسام، كما وكأن أحداً لا يراقب عمل هذه الأقسام، ليصار إلى محاسبة المهملين والمقصرين من العاملين بهما، حيث أن هذا الإهمال والتقصير أضاع حتى الآن ما يزيد عن شهر ونصف من الانتظار، ناهيك عن الفترة اللازمة من أجل الحصول على الشهادة والتي قد تصل إلى شهور أخرى من الانتظار، وجميعها على حساب عمر ومستقبل هؤلاء الطلبة.

لا مبالاة غير مبررة

يشار إلى أن الجامعة الافتراضية السورية كانت قد أحدثت بعام 2002، وقد استقطبت العديد من الطلاب من داخل سورية ومن خارجها في البرامج المعتمدة للدراسة فيها، حيث باتت تضم الآلاف من الطلبة الآن، كما خرجت العديد من الكادرات العلمية المؤهلة، كما وتعتبر من الجامعات ذات السمعة الجيدة على مستوى الاعتراف المتبادل مع غيرها من الجامعات على المستوى الدولي، كما أنها ذات ترتيب جيد على مستوى الجامعات في القطر، على ذلك فإنه من غير المبرر أن يتم التعاطي مع طلابها بهذا الشكل من اللامبالاة والإهمال على حساب جهد الطلاب ووقتهم ومستقبلهم، خاصة وأن جُلّ عمل هذه الجامعة مؤتمت ومبرمج.

برسم التعليم العالي

المشكلة أعلاه نضعها برسم وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي والجامعة الافتراضية السورية، من أجل الوقوف على أسباب مثل هذه الأخطاء غير المبررة، ومحاسبة المقصرين والمهملين من العاملين في هذا القطاع التعليمي الذي تزداد أهميته عاماً بعد آخر، حرصاً على مستقبل الطلاب وجهودهم، وحرصاً على سمعة الجامعة نفسها.

نسب ومعدلات النجاح مشكلة واجبة المعالجة

ما زالت مشكلة معدلات الترفع بالمواد في المرحلة الجامعية الأولى من الهموم الكبيرة التي يواجهها الطلاب في كل فصل دراسي عند صدور النتائج الامتحانية، حيث تظهر نسب النجاح وكأنها من كوكب آخر في بعض المواد.

■ قاسيون

بعض المواد تتراوح نسبة النجاح فيها بين 1–2%، وذلك يغلب في الكليات النظرية وخاصة كلية الآداب والعلوم الانسانية، فيما تتراوح نسب النجاح في الكليات العلمية بين 8– 10% أحياناً، وذلك حسب ما ورد على صفحات التواصل الاجتماعي، وفي بعض «الغروبات» الخاصة ببعض الكليات.

أحد الطلاب في كلية الآداب قسم اللغة الانكليزية قال على إحدى الصفحات أنه اضطر لإعادة إحدى المواد لأكثر من ثلاث مرات متتالية، وفي كل مرة تكون علامته مقاربة لعلامة النجاح بموجب النتائج، على الرغم من قناعته بإمكاناته وبأنه من المفترض أن ينجح بها بمعدل جيد أيضاً كونه حضر ودرس لتلك المادة بالشكل المطلوب وعلى أتم وجه، في حين من المتعذر المراجعة بشأن النتائج الامتحانية.

أحد الطلاب من كلية الهندسة قال على إحدى الصفحات: «أحياناً تأتي الأسئلة من خارج المقررات، فلا عتب على نسب النجاح التي تكون متدنية أحياناً، بظل عدم التزام دكتور المادة بالمنهاج المعتمد أثناء وضعه للأسئلة»، في حين قال آخر: «تخرجي متوقف على مادة واحدة منذ فصلين دراسيين، وفي كل مرة أتقدم للامتحان وأتوقع نتيجة جيدة لأصاب بخيبة أمل عند صدور النتائج حيث أحمل المادة، ويؤجل تخرجي ويتوقف مستقبلي مع تلك النتيجة التي أعتبرها مجحفة».

يشار إلى أن المعاناة من تدني نسب النجاح ليست مقتصرة على كلية واحدة أو جامعة بعينها، بل هي معاناة يدفع ضريبتها طلاب المرحلة الجامعية الأولى جميعهم في مختلف الجامعات والكليات دون استثناء، ما يعني أن المشكلة بهذا الأمر ليست مقترنة بإمكانات الطلبة، بل بالسياسة التعليمية المتبعة نفسها، حيث يقال أن هناك نسباً يتم فرضها بشكل مسبق على مستوى نتائج كل مادة، وعلى مستوى تعداد المترفعين من سنة إلى أخرى، وأخيراً على مستوى عدد الخريجين المفترض بناءً على تلك النسب سالفاً كلها، ما يعني ضياع جهود بعض الطلاب هدراً كما سنين من عمرهم بناءً على مثل تلك السياسة التعليمية مسبقة البرمجة.

والأكثر أسفاً من ذلك كله هو عدم إمكانية الطلاب من مراجعة أوراقهم الامتحانية أو المطالبة بإعادة تصحيحها، بل جُلّ ما يمكن أن يحصل عليه الطالب هو إمكانية إعادة تجميع علاماته في المادة المعنية فقط مع الكثير من التخوف جراء مثل هذه الجرأة على مستقبله العلمي.

وإذا كان هناك العديد من الأسباب التي توجب إعادة النظر بسياسة التعليم برمتها، فإن معدلات ونسب النجاح أحد هذه الأسباب، فسواء كانت تلك النتائج والمعدلات صحيحة أم غير صحيحة ومبرمجة مسبقاً فبالحالين كلتهما الأمر بحاجة للمراجعة وإعادة النظر وتبيان الأسباب وتلافي الثغرات.

يسود اليوم في بعض الأوساط الاكاديمية وفي الصحافة الاقتصادية التي ترشح عن الرؤى السائدة للتوجهات الاقتصادية، ما يصور على أنه رؤية لحل أزمة ارتفاع سعر الصرف، ومواجهة تراجع الموارد وزيادة عجز الموازنة.. قائمة على عنصرين رئيسيين: الأول تحرير سعر الصرف، والثاني التمويل بسندات الخزينة..

«تحرير سعر الصرف.. وسندات دين»

حل أم أزمة؟!

قاسيون التي تقف موقفاً نقدياً من هذه الحلول المطروحة، تعرضها كما يطرحها الأكاديميون الاقتصاديون وتقدم قراءة لمآلاتها المحتملة..

يرى الأكاديميون الاقتصاديون بأن الحل يكمن في إجراءين أساسيين.. تحرير سعر الصرف، وتمويل الحكومة بالدين عبر سندات الخزينة.

إيقاف الضخ وتحرير العملة

يعتبر الاقتصاديون بأن سعر صرف الدولار مقابل الليرة مدعوم حكومياً اليوم، أي أنه في الواقع ينبغي أن يكون أعلى من مستوياته الحالية، ويرون أنه من غير المجدي الاستمرار في سياسة «حماية سعر الصرف»، التي من غير الممكن أن تستمر في الأمد طويل الأجل، لأنها سياسة متوسطة أو قصيرة الأجل، وتؤدي لاستنزاف الاحتياطي.

لذلك ينبغي وفق رأيهم التوقف عن عملية دعم سعر الصرف بطريقة ضخ الدولار في السوق، وترك السعر ليتحدد وفق العرض والطلب، ولكن وفق شروط..

حيث يرى الاقتصاديون، بأن إجراء تحرير سعر الصرف، سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، ومع هذا يعتبرون أن تأثير هذا الارتفاع مهما بلغ يصبح هامشياً، إذا ما تم اشتراط ربط الأجور بمتغيرات التضخم أو متغيرات سعر الصرف.

أي إذا أصبح الدولار 1200 ليرة على سبيل المثال وارتفع بنسبة 240%، فيجب أن يتم رفع الأجور العامة بنسبة الارتفاع ذاتها، فإذا ما كانت كتلة الأجور في الموازنة العامة حالياً قرابة 1000 مليار «800 تقريباً قبل زيادة التعويض المعيشي 7500 ليرة»، فإنها يجب أن تصبح 2400 مليار ليرة سنوياً، ويجب أن تزداد بشكل دوري كلما ارتفع سعر صرف الدولار.

موجبات هذا الأمر وفق رأي الاقتصاديين هي عدم القدرة على الاستمرار في عملية ضخ الدولار من الاحتياطي، ومشاكله كالتضخم في مستويات الأسعار، الذي يقترحون لمواجهته ربط الأجور العامة بارتفاع سعر صرف الدولار، أو ما يتم التعبير عنه برفع الاقتصاد إلى مستوى التضخم الجديد.

سندات خزينة للدين من رؤوس الأموال

يقترح الاقتصاديون أن يتم تمويل حاجات جهاز الدولة، عبر طرح سندات خزينة، بأسعار فائدة مرتفعة، وهو ما يعني أن تقوم الحكومة بإصدار سندات خزينة، ويتقدم أصحاب الموارد ورؤوس الأموال لشرائها. حيث يأخذون السندات كضمانة ويضعون مقابلها أموالاً بالليرة أو بالدولار في الخزينة العامة، وبالمقابل فإن الحكومة تعيد لهم هذه الأموال خلال فترات زمنية محددة مع فوائد عليها، وتتحول أقساط وفوائد الدين إلى جزء من نفقات الموازنة العامة للدولة.

يريد البعض أن يحل أزمة عدم استقرار العملة عبر تركها لتتحدد في السوق وأن يحل أزمة العجز الحكومي عبر الدين!

والهدف من هذه السياسة مركب، بحسب رأي الاقتصاديين، فهو يؤدي إلى التحكم بكتلة السيولة الفائضة في السوق السورية اليوم، والتي يقدرها الاقتصاديون بين 4 إلى 6 تريليون ليرة «ألف مليار ليرة» وممكن أن يتحول حسب تقديرات الاقتصاديين حوالي 1000 مليار ليرة إلى الخزائن العامة، يتم تسديدها مع فوائدها خلال السنوات اللاحقة، فإذا ما تم بالفعل الحصول على 1000 مليار ليرة، فإن فوائدها قد تتعدى 200 مليار ليرة..

ولجذب أصحاب رؤوس الأموال لدفع أموالهم مقابل سندات الخزينة الحكومية، يجب أن يتم تقديم سعر فائدة مرتفع، والاقتراح بأن يتم طرح سندات خزينة بالليرة السورية، تكون أسعار فائدتها مرتفعة حوالي 20% للإيداع، و25% للإقراض.

ويقترحون أيضاً أن يتم طرح سندات خزينة بالدولار، أي تطرحها الحكومة ، ويتقدم أصحاب الموارد ليشتروا هذه السندات بالدولار، ويضعوا دولاراتهم في الخزينة العامة مقابلها. ولتحفيزهم يجب أيضاً أن تكون الفائدة مرتفعة حوالي 6%، وهي أعلى من سعر الفائدة العالمي على الدولار اليوم والبالغ 2-3%.

موجبات هذا الأمر وفق رأي الاقتصاديين ضرورة التحكم بكتلة السيولة الفائضة الموجودة في السوق، والمقدرة بين 4-6 تريليون ليرة، على اعتبار أن جزءاً منها يتحول عبر سندات الخزينة إلى الخزينة العامة، ويصبح من الممكن التحكم به، واستثماره، أو استخدامه في الإنفاق. بالإضافة إلى ضرورة تقليص عملية طباعة النقود كطريقة في تمويل العجز الحكومي، واللجوء إلى الدين وفق رأيهم أفضل من اللجوء إلى الطباعة.

وأخيراً يعتبرون بأن هذه الطريقة ستؤدي إلى زيادة أعباء فوائد الدين، إلا أنهم يعتبرون بأن عبء الديون وفوائدها هو أمر طبيعي، وأصبح يشكل في الدول كلها نسبة 10-15% من الموازنات العامة.

بعض الاقتصاديين يتعامل مع هذا المقترح بحماس، ويرى أنه الحل الواقعي الوحيد اليوم، حيث لا يمكن أن تتم مواجهة تراجع الموارد الحكومية، إلا بالدين، أي الاستدانة من أصحاب الموارد الخاصة، والبعض الآخر يرى أن هذا الطريق يفترض أن يرتبط بعملية استخدام هذه الموارد المجموعة من رؤوس الأموال الخاصة في السوق، في عملية الإنتاج الحقيقي، بما يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية لليرة، وإلى زيادة الموارد العامة.

ماذا سيحصل إن «تحرر سعر الصرف»؟!

يكثر الحديث اليوم عن ضرورة «تحرير سعر الصرف»، أي عملياً ترك قيمة الليرة تتحدد في السوق مقابل العملات الأخرى، وبناء على العرض والطلب، دون أن يحدد المصرف المركزي سعراً رسمياً، أو يتدخل في عمليات البيع والشراء للدولار أو لليرة.

هل الليرة مدعومة؟!

وينبغي التساؤل قبل محاولة تقدير نتائج هذا الاتجاه: هل الليرة مدعومة أو محمية حالياً؟ عملياً سعر الصرف الرسمي، يتحدد اليوم وفق معطيات من سوق الصرافة، أما عمليات تدخل المصرف المركزي، فهي محصورة في عملية بيع الدولار أو زيادة عرضه في السوق السورية، وذلك عندما يشتد الطلب عليه بغاية المضاربة. إلا أن النتائج كانت طوال الأزمة أن سعر الصرف الرسمي بعد كل مضاربة يرتفع إلى مستوى أعلى من السابق، وعملياً يرتفع المستوى العام للأسعار سواء بقرارات حكومية، أو بفعل قوى السوق، أي تفقد الليرة قيمتها مع كل موجة مضاربة، لتحدد السوق قيمة الليرة، وسعر الصرف الرسمي.. وعملياً تقديرات ما يجب أن يكون عليه سعر الصرف الحقيقي، مع السعر الرسمي، كانت متقاربة حتى نهاية عام 2015، أي أن السعر الرسمي لا يدعم السعر الحقيقي، بينما سعر السوق مرتفع وهمياً. فالسعر الرسمي كان 307 نهاية 2015، بينما تقدير السعر الحقيقي بلغ 300 ليرة، بناء على تراجع الناتج في سورية بمقدار 61%، وزيادة الكتلة النقدية بمقدار يقارب 250%..

ماذا سيحصل إن تم التحرير؟

فما الذي سيتغير إن تم تحرير سعر الصرف وتوقف المصرف المركزي عن ضخ الحقنات الدولارية لطالبي الدولار في السوق السورية؟! عملياً سيتم إعطاء الإشارة للسوق بإطلاق عملية مضاربة استثنائية، ستؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بشكل وهمي، وهذا قد حدث في بداية العام الحالي، عندما تضاعف سعر صرف الدولار في السوق خلال 5 أشهر.. وحدث سابقاً في لبنان، عندما انتقل سعر صرف الليرة اللبنانية من 879 ليرة الى 2800 ل.ل. للدولار، خلال أشهر قليلة في عام 1992، ومن ثم عاد السعر الى 1800 ل.ل، أي فقدت الليرة اللبنانية ربع قيمتها خلال عام واحد..

إذا ما تم تحرير سعر الصرف قد يتجاوز السعر مقدار 1200 ليرة مثلاً، ولكن ليس لأن الليرة فقدت قيمتها الحقيقية، بل لأن الطلب على الدولار قد ازداد نتيجة المضاربة، ونتيجة سعي قوى السوق للتخلص من الليرة، التي يعطي إعلان تحريرها الإشارة بأنها لم تعد محمية حكومياً، وسيعقب هذا ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويتحول سعر الصرف، إلى أداة لسحب القيمة من الأجور، وإعادة توزيعها للأرباح، التي تتحول إلى دولار وهكذا دواليك..

هل يجب إيقاف استخدام الاحتياطي؟!

الذريعة التي يقوم عليها طرح تحرير سعر الصرف، والتوقف عن التدخل بالعرض والطلب، هي ضرورة إيقاف عملية الضخ من احتياطي العملات الصعبة للسوق، وهذا قد يبدو صحيحاً، إلا أن الأدق، هو أنه ينبغي أن تتغير طريقة استخدام القطع الأجنبي الاحتياطي الحكومي، ليتم تحفيز الطلب على الليرة، وليس العكس كما يتم طيلة الوقت..

فعملياً الدولار الذي يضخه المصرف المركزي، يتجه نحو دعم قوى السوق التي تطلب الدولار، أي سوق الصرافة أولاً: التي تلبي طلب أصحاب الربح الذين يحولون أرباحهم من ليرة إلى دولار، وثانياً: تمويل المستوردين الذين طبيعة نشاطهم الاقتصادي تقتضي طلب الدولار.

بينما يفترض أن يبقى استخدام المال العام الاحتياطي لحماية قيمة الليرة، ولكن بطريقة مختلفة تماماً، أي بدعم القوى الاقتصادية التي تطلب الليرة، وهي تحديداً أصحاب الأجور الذين يستهلكون محلياً دخلهم، ويحتاجون موضوعياً لليرة، بالإضافة إلى المنتجين المحليين، الذي هام من مستلزماتهم من السوق المحلية بالليرة.

من غير المنطقي أن تتوقف الحكومة عن محاولة التحكم بالعرض والطلب على الليرة والدولار وتترك الموضوع للسوق، في ظروف الاضطراب والحرب وتقلبات قيمة العملة، والفقر الذي يشمل السوريين جميع باستثناء قلة قليلة اليوم.

ولكن المطلوب أن تتوقف الحكومة عن دعم الطلب على الدولار، عبر استخدام الاحتياطي لتلبية هذا الطلب، وتقوم بالعملية المعاكسة، وهي دعم الطلب على الليرة.. أما تحرير سعر الصرف وإيقاف التدخل بشكل نهائي، سيؤدي عملياً إلى انهيار قيمة العملة، وهذا يجر معه ما هو أسوأ، وهو تدهور سريع في الموارد العامة للدولة، ونتائج هذا هي تتراوح بين تهميش كبير لدور الدولة وقدرتها على التحكم بالسوق، وقد يصل إلى الإفلاس..

هل إصدار سندات الخزينة.. يحل مشكلة العجز؟

يقول الاقتصاديون اليوم، بأنه ينبغي أن تتوقف الحكومة عن اللجوء لعملية طباعة النقود لتمويل العجز في نفقات الموازنة الحكومية، لأن طباعة النقود، دون تغطية، أي: دون وجود إنتاج وناتج محلي مقابلها، تؤدي عملياً إلى تراجع قيمة الليرة وارتفاع سعر الدولار.. وهذا صحيح.

فالعجز الحكومي، ينبغي أن يتم سده أو تقليصه، ليتم التقليل من الحاجة إلى طباعة النقود لاستخدامها في الإنفاق، والحل المقترح والمتداول بكثرة اليوم.. هو لجوء الحكومة إلى إصدار سندات خزينة، أي: أن تقوم بالاستدانة من رؤوس الأموال المحلية.. ولجذب هؤلاء يجب أن يتم تقديم فوائد مرتفعة بنسبة يُوصلها البعض إلى 20%، للسندات بالليرة، و 6% للسندات بالدولار، وهي أعلى من الفائدة العالمية على الدولار البالغة 2–3%.

وهذا الدين الحكومي، سيؤدي إلى تحكم الحكومة بجزء من كتلة العرض النقدي من الليرة السورية الموجود في السوق، واستخدامها في تمويل النفقات، سواء الجارية أو الاستثمارية، لتكون هذه الأموال عوضاً عن طباعة النقود.

هل سنشهد إقبال على السندات؟

ولكن، أولاً: جعل هذه العملية اختيارية، سيؤدي إلى احتمال كبير بعدم انجذاب رؤوس الأموال لشراء السندات، وتحديداً السندات بالدولار، وذلك لأن استمرار تقلب سعر الصرف مع الحديث عن تحرير سعره كجزء من المقترحات المطروحة لحل المشاكل المالية، سيجعل المضاربة بالدولار في السوق أعلى ربحاً من وضع الدولارات لدى الحكومة، واسترداد فائدة 6%! أما السندات بالليرة فمع فقدان الليرة لقيمتها وتحرير سعر الصرف، واستمرار الوضع الاقتصادي على هذا المنوال، فإنها ستصبح قليلة الجاذبية، ما لم تربط الحكومة معدلات الفائدة بمعدلات التضخم، ما يعني زيادة أعباء خدمة الدين لأكثر من نسبة 20%..

هل سيتقلص العجز وتتوقف الطباعة؟!

إن الاستدانة تضيف إلى نفقات الموازنة بند أعباء خدمة الدين، الذي قد يبلغ نسباً مرتفعةً من النفقات، فتقديرات الاقتصاديين اللبنانيين بأن خدمة الدين الحكومي بلغت نسبة 61% من نفقات الموازنات الحكومية العامة خلال الفترة بين 1993–2014. أما إذا انطلقنا من احتمال تحرير سعر الصرف، الذي يعطيه الاقتصاديون أولوية، فإنه عملياً سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بمستويات مرتفعة، ما يعني أن الموارد العامة الموجودة بالليرة، ستفقد سريعاً قيمتها وقدرتها على الإنفاق، فعلى سبيل المثال إذا وصل سعر صرف الدولار من 500 إلى 1200 ليرة، فإن الموارد العامة ستخسر 40% من قيمتها. فما الذي ستفعله الحكومة في هذه الحال لتواجه نفقات الدفاع، والتعليم والصحة، والأجور والخدمات المختلفة من كهرباء وماء واتصالات وغيرها؟!

بناء على المثال السابق، فإن الحكومة التي خصصت 1980 مليار ليرة للإنفاق في الموازنة الحكومية في عام 2016، والتي تقابل 3,9 مليار دولار بسعر 500، ستصبح مضطرة لزيادتها بمقدار 2700 مليار ليرة تقريباً، إذا ما أصبح سعر الصرف 1200 على سبيل المثال لا الحصر. فهل تضمن الحكومة أن تحصل من الدائنين على مبالغ بهذا الحجم خلال عام واحد، للمحافظة على مستوى إنفاقها فقط؟!..

وحتى لو حصلت، فهذا يعني أن الحكومة أمام خيارين: إما أن تستخدم أموال الدين للإنفاق العام الجاري كما هو الحال اليوم، وبالتالي لا تستخدم الدين في عمليات استثمارية تؤمن إيرادات إضافية، وبالتالي لن تكون قادرة على سداد فوائد الدين، وأيضاً لن تكون قادرة على التخلص من العجز أو تقليصه.. وستضطر إما إلى مزيد من الدين، أو إلى مزيد من طباعة النقد، وكلا الخيارين يؤثر سلباً على قيمة الليرة..

هل يمكن للدين أن يزيد الإيرادات؟!

عملياً من شبه المستحيل أن تتحول أموال الدين الحكومي عبر سندات الخزينة، إلى طريقة لتحصيل الإيرادات، إلا إذا تم استثمارها لتحقيق إيرادات حكومية مباشرة، ويفترض أن يتم استثمارها في نشاط اقتصادي، يستطيع أن يحقق معدل عائد يفوق 20% سنوياً في الظروف الحالية أي يفوق نسبة الفوائد لتتمكن الحكومة من سداد الفوائد على الأقل.. وهذا النسبة بالغة الصعوبة، حيث ينبغي التذكير بأن عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري كانت 20% قبل الأزمة، وهي أقل من هذا المستوى اليوم..

وهو ما يعني أن التمويل بالدين بسندات الخزينة سيتحول إلى عبء إنفاقي إضافي، وسيجعل أصحاب السيولة في السوق يتحكمون بالموارد العامة وليس العكس.. كما ينبغي التذكير بأن رفع أسعار الفائدة، لجذب قوى السوق التي تملك موارد فائضة، وتريد استثمارها في الدين الحكومي، يقابله رفع أسعار الفائدة على القوى الاقتصادية التي تحتاج إلى التمويل بالاقتراض للقيام بنشاط اقتصادي، كالصناعيين أو المزارعين وأصحاب المشاريع الاقتصادية المحلية، ما يعني ارتفاع كلفة الاستثمار وتراجع الجدوى، وبالتالي تراجع الإنتاج، ومعه قيمة الليرة..

حل أزمة سعر الصرف.. تحقيق تحسن كبير في قيمة الليرة واستقرار أسعار الصرف، وجملة نتائج إيجابية يتم تداولها في التسويق «لوصفة المصرف المركزي» بنقل عمليات التدخل في سوق الصرف من شركات الصرافة إلى المصارف! في حملة تهليل وترحيب تسوقها الأوساط التجارية والأكاديميين وصولاً للقائمين على السياسة النقدية..

هل المصرفيين أفضل من الصرافين؟!

فما هي الأدوات السحرية التي يحتويها القرار لحل مجموع هذه المشكلات التي عجزت السياسات الحكومية خلال سنوات الأزمة عن إنجازها؟!..

■ سامر سلامة

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 1409 بتاريخ 24\7\2016 الذي ينص على السماح للمصارف المرخصة بتمويل العمليات التجارية وغير التجارية بالقطع الأجنبي، وذلك من خلال مراكز القطع لديها، المكونة من الحوالات الخارجية وشراء القطع من الأفراد وشركات الصرافة وغيرها من المؤسسات المالية، بالإضافة لاستعداد المركزي للتدخل من خلال تمويل احتياجات المصارف كلها من القطع الأجنبي. حيث يسمح القرار للمصارف بالاحتفاظ بمراكز قطع بنسبة 1% من مجموع الأموال الخاصة المحددة.

ما الذي قد يغيره هذا الإجراء؟!

يعتبر البعض بأن حصر السوق الرسمية للعملات الأجنبية بشركات ومؤسسات الصرافة، هو واحدة من أسوأ إجراءات إدارة المصرف المركزي السابقة، ووسيط غير ضروري، وبوابة للسوق السوداء، ومجمل هذا يصح على جزء هام من هذه المكاتب والشركات. ولكن كيف تساهم شركات ومكاتب الصرافة، باضطراب سعر الصرف؟! المسألة تتعلق بحصولها على القطع الأجنبي بالسعر الرسمي، وبيعها للمواطنين، بسعر أعلى من السعر المحدد للبيع، أو بيعها بسعر السوق السوداء، أو تزوير بيانات استيراد للحصول على تمويل بالدولار لصالح قوى السوق وغيرها..

ولكن علينا أن نسأل، هل هذا السلوك يتعلق «بأخلاقيات أصحاب مكاتب وشركات الصرافة»؟! وهل هناك ما يضمن بأن أخلاقيات القائمين على المصارف الخاصة على سبيل المثال أفضل.!

إن وجود طلب عالي على الدولار، وتقلبات في سعره، وعدة أسعار رسمية بفوارق ذات قيمة، وسعر سوق بعيد عن السعر الرسمي، مع استمرار عملية الضخ من المركزي للسوق، سواء لتمويل المستوردات أو للبيع المباشر.. مجمل هذا يحفز الحلقات الوسيطة لتقوم بتحصيل ربح يفوق ما تحدده لها الجهات الرسمية التي تكلفها بالتعامل مع السوق..

قد تكون تعاملات المصارف تتسم بمستوى وضوح، وإمكانيات ضبط أعلى، إلا أن تغيير قناة الوساطة، لا يغير من طبيعة الأمر شيئاً.

هل المصارف بريئة من المضاربة؟

إن سلوك مكاتب الصرافة ناجم عن اتساع النشاط المضاربي لأصحاب قوى المال، وهو النشاط الذي ينشأ حكماً عندما يدخل الاقتصاد في أزمة، فيصبح الربح المضاربي السريع، هو ملجأ لأصحاب الأموال والسيولة. وبيانات المصارف لا تدل على أنها كانت خارج لعبة المضاربة، حيث أن مراكز القطع الأجنبي التي سمح بتكوينها في مرحلة سابقة، وسمح بتداولها وتعويضها خلال فترة سنة، كانت تعني أن المصارف قادرة على بيع وشراء احتياطي القطع الأجنبي الذي تشكله، شريطة أن يعاد تشكيله في نهاية العام، وقد يكون هذا ما يفسر أن المصارف مستمرة دون أن تقوم بأي نشاط إقراضي فعّال، أي دون أن تقوم بنشاطها الرئيسي، بعد أن تم إيقاف الإقراض منذ عام 2012.. حيث حققت المصارف الخاصة 92 مليار ل.س أرباحاً من تغير أسعار الصرف خلال عام 2015، وتشكل هذه الأرباح أكثر من 95% من أرباحها.

ما فائدة توسيع سوق الوساطة؟

وفق حاكم المصرف «إن جوهر القرار هو توسيع مروحة تمويل المستوردات عن طريق المصارف العاملة في سورية وضبط استقرار سعر الصرف عند مستويات توازنية مقبولة»، أما مفوض الحكومة لدى المصارف أشار إلى أن: «إجمالي قيمة إجازات الاستيراد الممولة يومياً في تصاعد مستمر بعد صدور القرار ويفوق ما تم تمويله في فترات سابقة، وفي حال زيادة الطلب على المستوردات يمكن زيادة نسبة الـ 1% المسموح بها للمصارف لتغطية عمليات التمويل إلى 2–3% من خلال المركزي وفقاً للقرار».

وهو ما يدل على أن المسببات الجوهرية لنشوء النشاط المضاربي، لم يتم التطرق إليها، فعملية توسيع ضخ الدولار في السوق، وتوسيع إطار تداوله والتعامل به، كأن يسمح للمصارف بالشراء من الأشخاص، والمؤسسات المالية والمصارف الأخرى، والإشارة بإتاحة توسيع قدرات الشراء سيؤدي عملياً، إلى توسع سوق وساطة الدولار وبالتالي يسهل الحصول عليه، ويجعل تداوله أوسع..

عوضاً عن تحفيز المصارف لاستخدام مواردها، باتجاه تحفيز الطلب على الليرة، أي باتجاه إقراض المنتجين والمستهلكين المحليين، يتم توجيه المصارف إلى عملية تحصيل عوائدها، من الوساطة في تداول العملات الأجنبية.. وإن كانت المصارف أكثر قابلية للضبط والمراقبة، بالقياس إلى شركات ومكاتب الصرافة، إلا أن الجزء الأهم من تسيب عملية الضبط هو في إجراءات متابعة مسار القطع الأجنبي المنتقل من المركزي للسوق، وهي مسؤولية مصرف سورية المركزي، وجهات حكومية أخرى كوزراة الاقتصاد والجمارك في حالة متابعة مصير أموال تمويل المستوردات..

ملايين الأطفال السوريين.. محرومون من التعليم

أطلقت الأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي مشروع: «لا لضياع جيل»، والمقصود منه هو مسألة التسرب الكبير للأطفال السوريين من التعليم..

اليوم توجه الأمم المتحدة تذكيراً، للمانحين الدوليين الذين عقدوا مؤتمر لندن للمانحين في شباط 2016، بأنهم لم ينفذوا التزاماتهم وتحديداً في مجال دعم تأمين مستلزمات، وتمويل للتعليم.. حيث كان المؤتمر قد تعهد بضمان التعليم للأطفال اللاجئين في الإقليم كافة مع بداية العام الدراسي القادم 2016–2017، ويبدو بأن هذا الهدف لن يتحقق، رغم كثرة الشعارات والتعهدات والمشاريع..

تقول المنظمة الدولية بأن النقص في الحاجة التمويلية للتعليم هو بأدنى حالاته 1,4 مليار دولار، حيث تم تأمين نسبة 39% من التعهدات حتى منتصف عام 2016..

ينبغي الإشارة إلى أن وصول عدد الأطفال اللاجئين الخارجين من نظام التعليم إلى مليون في منتصف عام 2016، يعني خروج 300 ألف طفل من النظام التعليمي خلال هذا العام، حيث سجل تقرير الإسكوا، أن عدد الأطفال السوريين في عمر الدراسة الخارجين من منظومة التعليم كان 713 ألف طفل، وحوالي 53% من الأطفال في عمر الدراسة.

أما الأطفال السوريين المحرومين من التعليم في داخل البلاد فقد بلغ عددهم 2 مليون في عام 2015، مع وجود أكثر من 446 ألف طفل في عمر التعليم، مهددين بالتسرب من المدارس..

نسبة الأطفال السوريين المتسربين من التعليم الابتدائي

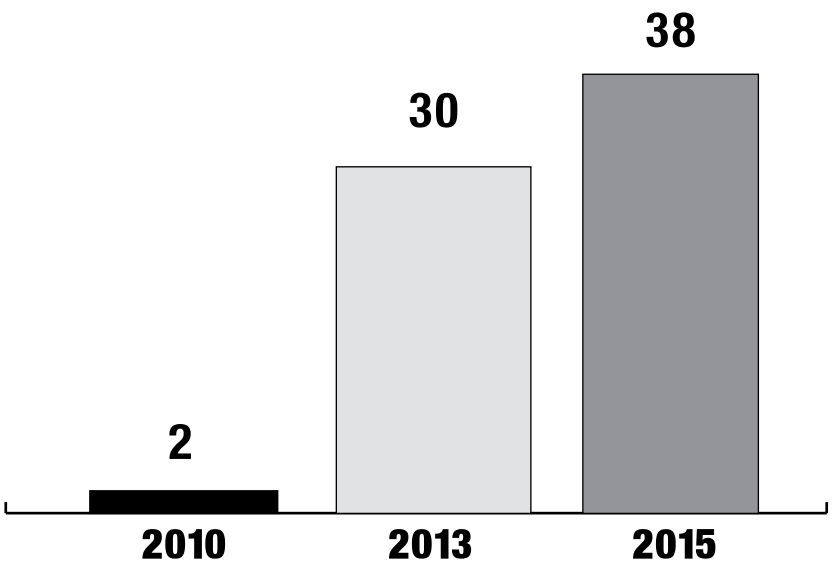

ماذا وراء نقد «ستيغليتز».. للعولمة؟!

كتب الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستغليتز مقالاً بتاريخ 5-8-2016، في موقع project syndicate، يتحدث فيه عن العولمة وانتقال الاحتجاجات والنقمة عليها إلى الدول المتقدمة، معتبراً أن النيوليبرالية هي السبب في تشويه مآلات العولمة، مقترحاً «معايير اجتماعية صارمة» كحل.. فهل ينتقد الحائز على جائز نوبل العولمة حقاً، أم أنه يدافع عنها؟

يبدأ الاقتصادي الأمريكي مقاله بالحديث عن معارضي العولمة الجدد: «ينضم اليوم إلى صفوف الناقمين على العولمة في الدول النامية والصاعدة عشرات الملايين في الدول المتقدمة»، متسائلاً: «كيف لظاهرة العولمة أن تحصد هذا العدد من المعارضين، بعد تأكيد العديد من قياداتنا السياسية، والاقتصادية، بأنها ستجعل الجميع أفضل؟ إن إحدى الإجابات التي يتداولها الاقتصاديون النيوليبراليون، المدافعون عن هؤلاء السياسيين بأنه من المؤكد أن أوضاع الناس أفضل مع العولمة، ولكنهم لا يدركون هذا، ونقمتهم هي مسألة نفسية وليست اقتصادية»!

يرد ستيغليتز في مقاله على ادعاءات الاقتصاديين النيوليبراليين بالإحصائيات: «بيانات الدخل تشير إلى أن شرائح واسعة من السكان في الدول المتقدمة، لم تكن أوضاعها في تحسن: في الولايات المتحدة 90% من السكان قد عانوا من ركود في دخولهم لمدة ثلث قرن، والرجال من عمال الدخل المتوسط العاملين بوقت عمل كامل، دخلهم الحقيقي أقل مما كان عليه قبل 42 سنة مضت، أما في القاع فإن الأجور الحقيقية تعادل مستوياتها قبل 60 عاماً مضت.. كما أن آثار العناء الاقتصادي، الذي يعيشه الأمريكيون، يظهر حتى في الإحصائيات الصحية، فعلى سبيل المثال أنغس ديتون الحاصل على جائزة نوبل هذا العام، قد بين انخفاض متوسط العمر المتوقع لشرائح واسعة من الأمريكيين».

يستشهد ستيغليتز بدراسات من أوروبا ليشير «بأن الوضع أفضل، ولكن قليلاً فقط»، متحدثاً عن «أغنى 1% باعتبارهم أعلى الرابحين خلال عقدين بين 1988 وحتى 2008، بينما الطبقة العاملة في منتصف وأسفل السلم الاجتماعي، كانوا من بين أكبر الخاسرين».

يركز ستيغليتز على دور النظرية النيوكلاسيكية، التي تعتبر المدرسة الفكرية المؤسسة للسياسات النيوليبرالية لينتقد افتراضاتها الأساسية: «بناء على الافتراض النيوكلاسيكي حول السوق المثالية، فإن التجارة الحرة تؤدي إلى مساواة في الأجور للعمالة غير المدربة عبر العالم. وحرية انتقال البضائع ستقابلها حرية حركة الناس عبر العالم. وكانت النتيجة أن السلع المستوردة من الصين، والتي تتطلب العديد من العمالة غير المدربة، قلصت الطلب على العمالة غير المدربة في أوروبا والولايات المتحدة. وفشلت العولمة في تحقيق الوعود التي تعهد بها غالبية السياسيين، ما أدى إلى تقلص الثقة في السلطات، والحكومات تلك التي قدمت عروض الإنقاذ السخية للبنوك، التي ساهمت في أزمة 2008 المالية، بينما تم ترك المواطنون العاديون ليحموا أنفسهم بأنفسهم».

> **نتهي ستيغلتز إلى التأكيد أن المشكلة ليست في العولمة بحد ذاتها، بل في السياسات النيوليبرالية**

«المشكلة ليست في العولمة»!

ينتهي ستيغلتز إلى التأكيد أن المشكلة ليست في العولمة بحد ذاتها، بل في السياسات النيوليبرالية: «المشكلة لا تكمن في العولمة، ولكن في الآلية التي تتم إدارتها بها، وهذه الإدارة لم تتغير منذ 15 عاماً، بينما المعارضون الجدد لها قد وضعوا هذه الرسالة أمامنا في الدول المتقدمة.. دفع النيوليبراليون إلى سياسات أعادت هيكلة السوق بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة عدم المساواة، وإضعاف الأداء الاقتصادي الإجمالي، ليتباطأ النمو مع إعادة صياغة قواعد اللعبة لتخدم مصالح البنوك والشركات، القوية والثرية منها، على حساب الجميع، كما تم إضعاف قدرة العمال التفاوضية..»

أما في صياغته للحلول، فيتحرك ضمن حدود ضيقة: «إذا كان على العولمة أن تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، فإن معايير اجتماعية صارمة يجب أن تدخل حيز التطبيق.. قواعد اللعبة يجب أن تتغير ثانية، بما يتضمن معايير لكبح العولمة».

«الأزمة في طورها الاجتماعي- السياسي»

يمكن أن نقرأ من مقال الاقتصادي العالمي الحائز على جائزة نوبل، واحدة من مؤشرات الخطر الواضحة التي يرفعها اقتصاديو الرأسمالية بأعلى مستوياتهم اليوم، حول انتقال الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وسياسية في مركز الدول المتقدمة.. وهو ما يفسر الحديث الواسع حول عدم المساواة وضرورة إعادة توزيع الدخل وزيادة الأجور، هذا الخطاب الذي يصدر اليوم عن أكثر المنابر تبنياً لليبرالية الجديدة والعولمة كما في صندوق النقد الدولي على سبيل المثال لا الحصر، والذي كان ستيلغيتز من أوائل المتحدثين به.

إلا أن طريقة عرض المشكلة، وتمويه جوهرها، يوضح النوايا إن صح القول، فعملياً يتم التركيز على السياسات الليبرالية الجديدة التي سادت منذ الثمانينيات، فيما أصبح يسمى بعصر العولمة وفق تسمية ستيغليتز نفسه، باعتبارها سياسة محابية لمصلحة الشرائح الأغنى، والبنوك الكبرى، والقطاع المالي، الذي ينال الكثير من الانتقاد اليوم ويوضع كجذر المشكلة، يقول ستيغليتز رسالته الرئيسية بأنه لا يستهدف العولمة بحد ذاتها، «فالمشكلة ليست في العولمة»..

وهنا علينا أن نعود إلى جذر العولمة، باعتبارها مرحلة اكتمال الهيمنة العالمية للشركات الكبرى العابرة للقارات، والتي لا يمكن فصلها عن القطاع المالي المتضخم خلال مرحلة الثمانينيات، حيث كانت النظرية النيوكلاسيكية، وفي مقدمتها المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لهذه الهيمنة، والإطار الفكري والتطبيق السياسي المخدم لها.. لتعيد في الثمانينيات إحياء المقولات القديمة لمرحلة الرأسمالية التنافسية حول مثالية السوق، وقدرتها على تحقيق التوازن، وبالتالي ضرورة التخلص من القيود، وإحياء شعار: «دعه يعمل دعه يمر»..

المهم أن تستمر «اللعبة»!

إن الاعتراف بمآلات العولمة وتراجع الدخل، والنمو وتعمق الأزمة واللامساواة، بمقابل حصر الأسباب في جوانب بعينها كالسياسات النيوليبرالية أو تضخم القطاع المالي أو غيرها، هو قلب للحقائق، حيث يراد منه الوصول إلى نتيجة، بأنه من الممكن بتطبيق معايير اجتماعية، أو بانتقاد النيوليبراليين، أو بتغيير قواعد اللعبة، وفق تعبيرات ستيغليتز. من الممكن نقل فوائد العولمة لتعم الجميع..

المهم بالنسبة لستيغلتز هو أن «تستمر اللعبة»، فالطرح الذي يقدمه هو دفاع عن العولمة، في لحظة انتقال الأزمة إلى العمق الاجتماعي والسياسي في المراكز الرأسمالية. والدفاع عنها هو عملياً دفاع عن المنظومة الرأسمالية باعتبارها هيمنة القلة العالمية عبر شركاتهم الاحتكارية الكبرى العابرة للقارات، مع كل أدوات هيمنتها المتاحة، من دول وجيوش ومؤسسات، ومنظومات مالية.. تلك التي تهتز جميعها تحت ضغط تعمق الأزمة وحاجة الشعوب وسعيها إلى التخلص من هذه الهيمنة وبلورة البدائل، بعد أن أصبحت الرأسمالية اليوم تهدد ليس فقط تطور البشر وتقدمهم، بل وجودهم واستمرارهم، وحتى استمرار الكوكب الذي يعيشون عليه!

هل يحمل الانقلاب التركي نعش «الناتو»؟

بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، لا تخلو معظم تصريحات المسؤولين الأتراك مؤخراً من الإشارة بطريقة أو بأخرى إلى ضلوع العسكريين في قاعدة «إنجرليك» بأحداث الانقلاب، وهي إحدى قواعد حلف «الناتو» الست الواقعة في القارة الأوروبية. ومن المرجح أن طريقة إدارة الحكومة التركية للمرحلة القادمة، ستحدد بشكل كبير طبيعة العلاقة بين «الناتو» وتركيا التي لن تعود إلى ما كانت عليه قبل ليلة 15/تموز الماضي.

■ وائل سعد

في ساعات مبكرة من إبطال محاولة الانقلاب الفاشلة، أكدت القنصلية الأمريكية في أنقرة أن السلطات التركية أغلقت قاعدة «إنجرليك» وقطعت عنها الكهرباء، بينما أعلن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن عدداً من العسكريين الأتراك المرابطين في قاعدة إنجرليك الجوية التابعة للناتو متورطين في محاولة الانقلاب على السلطة التركية، وأضاف أوغلو أن القوات الرافضة للانقلاب قد أنجزت عملية «تطهير القاعدة من المشاركين في محاولة الانقلاب العسكري».

«انجرليك».. قاعدة متقدمة في عملية الانقلاب

من بين عمليات «التطهير» هذه، تم توقيف آمر قاعدة «إنجرليك» الجوية التركية، الجنرال بكير أرجان فان، في محافظة أضنة جنوب تركيا، ومعه 10 ضباط آخرين بتهمة التواطؤ مع الإنقلابيين.

تذهب الكثير من التقارير الصحفية، إلى أن أحد أهم أسباب فشل الانقلاب هو السيطرة مبكراً على التحركات العسكرية المتعلقة بقاعدة «إنجرليك». مؤخراً، وضمن تداعيات محاولة الانقلاب، اتهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ممثلي البنتاغون بالضلوع في المحاولة الانقلابية الفاشلة، حيث وجه انتقاداته إلى الجنرال جوزيف فوتيل، قائد القيادة الوسطى الأمريكية، الذي أشار إلى تضرر عمليات مكافحة «داعش»، نتيجة حملة الاعتقالات بين عناصر القوات المسلحة التركية، وقال أردوغان إن الجنرال الأمريكي يقف إلى جانب الإنقلابيين، في الوقت الذي صرح فيه مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية، جيمس كلابر، بأن «عملية التطهير شملت الكثير من الضباط الأتراك الذين تعاملوا مع الولايات المتحدة، وألقي القبض عليهم وزجوا في السجون».

وخلال الأسبوع الماضي، قال رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم، أمام حشد جماهيري في اسطنبول، أن تركيا ستغلق قاعدة إنجرليك الجوية التي «يتمركز فيها الخونة»، مضيفاً «سنغلق جميع الثكنات التي خرجت منها الدبابات وأقلعت منها الطائرات المروحية في أنقرة واسطنبول».

المؤكد أن هذه الإشارات آنفة الذكر، تعطي انطباعاً عن مرحلة جديدة من شأنها أن تحدد جدياً توجهات تركيا في مجال تعاونها مع الولايات المتحدة من بوابة «الناتو».

أزمة الناتو مزدوجة!

بعد عرض المؤشرات على توتر العلاقة بين «الناتو» وتركيا إثر محاولة الانقلاب الفاشلة، تجدر الإشارة إلى حجم الارتباط الوثيق بين الجيش التركي و«الناتو» منذ تشكل الحلف، بما لا يسمح بالتنبؤ بنسف تلك العلاقات كلياً، لكن حجم التناقضات في الداخل التركي، وفي «الناتو» ذاته، تضع العلاقات بين الطرفين على المحك، وليس الانقلاب الفاشل إلا حدثاً معززاً ومسرعاً بشكل كبير لوضع مستقبل التحالف على طاولة البحث.

التوقع حول مآلات العلاقة هنا ليس بالأمر السهل، لكن بالنظر إلى المؤسسات الناظمة للعلاقات الدولية جميعها، العسكرية منها والسياسية، والمتشكلة بعد الحرب العالمية الثانية، كضرورات تعكس موازين القوى الدولية في حينها، نجد أن هذه المؤسسات ذاتها هي في طور الانحلال، نتيجة تشكل موازين قوى دولية خارج البنى التقليدية، فنوايا توسيع مجلس الأمن الدولي من قبل روسيا والصين، وظهور «بريكس» ومنظمة «شنغهاي»، هي أمثلة على نماذج جديدة من التكتلات الدولية، تحل أكثر فأكثر من حيث الأهمية والشمولية مكان البنى القديمة المأزومة.

وعلى المقلب الآخر، تظهر أزمات الاتحاد الأوروبي المتزايدة مؤخراً، بعد إعلان بريطانيا انفكاكها عن الاتحاد، وتزايد الاضرابات العمالية والعمليات الإرهابية الكبيرة في أوروبا. وعلى اعتبار أن «حلف الناتو» هو الجناح العسكري لأوروبا والولايات المتحدة، فإن تلك الأزمات من شأنها أن تنعكس على وضع الحلف، لتأتي مؤخراً الأحداث في تركيا صاحبة المشاركة البرية الأوسع في الحلف، لتزيد من حدة التناقضات داخل الحلف، لكن دون القول بتخلي تركيا تماماً عن شراكتها للغرب في هذا التكتل. لكن ما هي احتمالات التغير في تعامل تركيا اللاحق مع الناتو؟

الأزمة في تركيا ليست جديدة، بل إن الانقلاب هو نتيجة لجملة واسعة من المشاكل التي راكمتها حكومة «العدالة والتنمية» في السنوات الأخيرة، ومحاولة الانقلاب هي إحدى تمظهرات الأزمة التي تعيشها تركيا ومازالت، بغض النظر عن شكل الانفجار الذي حصل. وبالتالي، فإن اقتصار التحليل على مشاركة قوى غربية تعتبر حليفة لتركيا في عمليات الانقلاب، وتحديداً الولايات المتحدة، هو خطأ من شأنه تقليل قيمة التناقضات الحادة التي تعيشها تركيا في الداخل مع الأحزاب السياسية، واستعصاء الملف الكردي، وخارجياً في تعاملها مع أزمات المنطقة وفي مقدمتها سورية.

بالتالي، فإن تركيا ليست بمنأى عن انفجارات أخرى قد لا تأخذ الشكل نفسه الذي أخذته في ليلة 15/تموز، لكن بغض النظر عن شكل الانفجار المحتمل نتيجة الأوضاع المتردية في تركيا، فإن إبعاد شبح التفكك والفوضى المحتملة في تركيا يقتضي ضمن الأولويات إجراءات جدية معاكسة لسلوك الحكومة التركية في السنوات الأخيرة.

مصلحة الدولة أم الحزب؟

يبدو أن تياراً داخل حزب «العدالة» بات يدرك هذه القضية، محاولاً في الفترة الماضية تحسين العلاقات مع روسيا وإيران، والانعطاف في تعاطيه مع الملف السوري، لكن تلك الإجراءات لا يمكن الجزم بأنها استراتيجية الحكومة التركية في علاقاتها الخارجية، فما بنته الولايات المتحدة والغرب عموماً في تركيا طوال مئة عام سابقة، من الصعب التغاضي عنه وتجاهله لمصلحة التوجهات الجديدة المفترضة، رغم إدراك القوى الطبقية وعلى رأسها البرجوازيات الوطنية خطورة التأخر في إجراء تعديلات في السياسات الخارجية الداخلية من شأنها إنقاذ البلاد من أزمتها الراهنة.

وعليه، يمكن القول أن «حزب العدالة والتنمية» نفسه بات موضع نقاش حول أهليته لقيادة المرحلة المقبلة من تاريخ تركيا، وهو ما سيظهر في المستقبل القريب بالنظر إلى سرعة التغيرات التي تعيشها المنطقة والعالم.

بناء على ما سبق ذكره، فإن التوجه الاستراتيجي الذي يضمن الإبقاء على تركيا دولة واحدة بعيدة قدر الإمكان عن التوترات والحرائق القادمة المفترضة، هو التوجه شرقاً، في اتجاه القوى الصاعدة دولياً، بينما لا يزال خيار الاكتواء بالأزمة الأمريكية حتى النهاية خياراً مطروحاً لدى بعض الأوساط الفاشية التي تضع العراقيل في وجه الاستدارة التي استحق وقتها موضوعياً.

التوجه الاستراتيجي الذي يضمن الإبقاء على تركيا دولة واحدة بعيدة قدر الإمكان عن التوترات والحرائق القادمة المفترضة هو التوجه شرقاً

يمكن القول أن «حزب العدالة والتنمية» نفسه بات موضع نقاش حول أهليته لقيادة المرحلة المقبلة من تاريخ تركيا

«شنغهاي»..

تعبير ملموس عن عالم جديد

بحضور رؤساء الدول الأعضاء في منظمة «شنغهاي»، تم التوقيع في 24/ حزيران الماضي على مذكرة تخص التزامات الهند وباكستان للحصول على عضوية المنظمة، ومن المتوقع أن تنتهي عملية الانضمام في القمة القادمة للمنظمة المزمع عقدها في أستانا..

■ فادي خضر

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي يعني فعلياً بداية تفكك «البيت الأوروبي» يخلق مركزاً بديلاً للهيمنة الغربية مركزاً للحضارة متعددة القطبية- منظمة شانغهاي للتعاون

الاتفاق الذي تم في هذا الإطار، وتحديداً فيما يخص الهند، يكتسب أهميته من ناحيتين، الأولى: خصوصية الهند كقوة دولية صاعدة، والثانية: وزن هذا الانزياح في التكتلات الدولية على ميزان القوى الدولي المتغير بسرعة..

أهمية المنظمة بانضمام الهند

بسبر للخريطة الجديدة بعد انضمام الهند وباكستان إليها من حيث الإمكانيات الاقتصادية والبشرية، فإن المنظمة باتت تضم نصف سكان الأرض، على مساحة تصل إلى 40 مليون كلم2 من مساحة الأرض، ويمكن القول أن المنظمة أصبحت إلى جانب مجموعة «بريكس» نماذج ملموسة لنمط جديد من العلاقات الدولية، خارج الشكل السائد من العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والمتمثل بعلاقات الهيمنة الأمريكية- الغربية، على أشكال التقارب بين الدول، «الهند- باكستان» مثالاً.

كما أن هذه المنظمة محددة الأهداف والتوجهات المستقبلية قد خلقت مناخاً إيجابياً في المنطقة الأوراسية، كان غائباً حتى الأمس القريب بسبب التهديد المستمر بالعصا الأمريكية، فكبار منظري السياسات الخارجية في الولايات المتحدة، وعلى رأسهم زبيغنيو بريجنسكي، يرون في انفلات المنطقة الأوراسية من المظلة المرسومة أمريكياً بداية الانحدار في مستقبل الولايات المتحدة كقوة رقم واحد في العالم.

وفي هذا السياق، تنتظر دول لها صفة المراقب دورها للانضمام إلى منظمة «شنغهاي»، وهي منغوليا، وأفغانستان، وإيران الأقرب إلى حيازة العضوية، بعد الهند وباكستان، فيما تتجمع دول أخرى في محيط المنظمة بصفة «شريك في الحوار»، كتركيا وسيريلانكا وأرمينيا وكمبوديا.

وكان السفير الروسي لدى الصين، أندريه دينيسوف، أكد أن عملية توسيع منظمة «شنغهاي» للتعاون يمكن أن يشير فقط إلى الاهتمام الدولي بعضوية هذه المؤسسة، وأنه لا أحد يدعو أحداً بالقوة للانضمام، ولا يمكن حتى الحديث عن هذا.

الهند في مكانها الطبيعي

إلى جانب الأزمات في شرق المتوسط، الواصلة حتى الحدود الأذربيجانية- الأرمينية، والتوتر المتصاعد في شرق آسيا على الحدود الصينية، تعمل الولايات المتحدة على فرض نفسها كأحد «ضامني السلم العالمي» في حال نشوب نزاعات «تغذيها بنفسها»، مرتكزة إلى بقايا مكامن القوة في مرحلة الريادة العالمية، ووجودها الرئيسي في المنظمات الدولية النافذة حتى اليوم.

وبغير تلك الذريعة لا أساس لوجودها في منتصف العالم، بعيداً عن حدودها آلاف الكيلومترات، وبما أن الولايات المتحدة تستهدف شرق آسيا والمتوسط المحيطين بالهند والصين، فإن إحساساً بالخطر قد أصاب فعلياً الهند دافعاً إياها لحسم توجهاتها الاستراتيجية، والتشبيك مع دول الجوار في منظمة معنية بالتعاون الأمني بشكل أساسي.

كما أن انضمام الهند وباكستان معاً إلى المنظمة يهدف من وجهة نظر المنظمة، إلى الضبط والتحكم بمستوى الخلافات الراهنة بين هذين البلدين استباقاً لأي استثمار غربي قد يشعل فتيل الحرب بين الدولتين النوويتين، وكذا «الشركاء في الحوار»، «أرمينيا- أذربيجان» التي تلعب منظمة شنغهاي دوراً محورياً في الحوار بينهما.

وبالعودة إلى تقييم حجم هذا التغير في توجهات الهند الاستراتيجية، فيمكن القول أن احتدام الصراع الدولي الذي يطفو، صراعاً بين الولايات المتحدة وروسيا، قد يدفع الدول الأقل وزناً لترقب تغيرات ميزان القوى الدولي ومجاراته، بحيث تبقى بمنأى عن ارتدادات المعركة الدولية قدر الإمكان، لكن حسم الهند بوزنها الثقيل دولياً لخياراتها الاستراتيجية في هذه المرحلة إلى جانب روسيا والصين، أو على الأقل عدم تحولها إلى مركز عمليات أمريكي متقدم في وسط آسيا، يعد أكبر الضربات التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد حدث إغلاق الملف النووي الإيراني.

وفي الوقت نفسه، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي يعني فعلياً بداية تفكك «البيت الأوروبي»، يخلق مركزاً بديلاً للهيمنة الغربية، مركزاً للحضارة متعددة القطبية- منظمة شانغهاي للتعاون، والتي تشكل أكثر من نصف العالم- وتملك الغالبية العظمى من السكان، والقوة النووية.

ما يحدث اليوم «استفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي للتعاون تصبح ذات أهمية دولية كبرى»، من شأنه أن ينقل مركز النظام العالمي إلى النصف الآخر من العالم. هذا هو التحول من الغرب إلى العالم الأوراسي.

الصورة عالمياً

• أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنه «تم الاتفاق لإنشاء ثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء في إيران بجهودنا. وسوف نواصل مساعدتنا للشركاء الإيرانيين في هذا المجال».

• صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأن «القطيعة بين أهم دولتين في المنطقة «روسيا وتركيا» أمر غير صحيح. ويجب حل المشكلة.. عبرنا عن أسفنا لوقوع الحادثة، وتلقينا رداً إيجابياً»..

• أكد مساعد وزير الطاقة الإيراني، هوشنك فلاحتيان، أن الطاقة المتجددة من القطاعات التي تبحث إيران تعزيزها مع تركيا، إذ تسعى البلاد لدعم السوق الناشئة، وتتطلع للمشاركة التركية.

• تخطط كل من فرنسا وإيطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال وقبرص ومالطا، لإنشاء «تحالف جنوب أوروبا»، بهدف التصدي لسياسة التقشف الحاد في الاتحاد الأوروبي.

• نشرت صحيفة «ميرور» البريطانية، يوم الخميس 4/آب، تسجيلاً مصوراً تابعاً لتنظيم «داعش» الإرهابي، يتوعد فيه أوروبا بهجمات دامية، ويدعو أنصاره إلى «إحراق فرنسا».

• أيدت اللجنة الخاصة بسحب الثقة في مجلس الشيوخ البرازيلي الخميس 4/ آب إقالة رئيسة البرازيل، ديلما روسيف، نهائياً، والتي كانت قد عزلت عن منصبها مؤقتا في 12 /أيار الماضي.

مفاوضات اليمن: سقوف ما قبل الحل

بعد وصول الجولة الثانية من مفاوضات الكويت إلى نهايتها، وافق الوفد الحكومي على تمديد المفاوضات أسبوعاً آخر، مغادراً الكويت صوب السعودية لمناقشة إعلان «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» عن تشكيل مجلس سياسي أعلى، بينما بقيت الوفود الأخرى في الكويت بانتظار ما ستنجم عنه التحركات الدولية الإقليمية حتى 7/آب الحالي موعد ختام جولة التمديد.

■ مالك موصللي

في الجولة الثانية من المفاوضات التي استمرت قرابة أسبوعين، شهدت المحادثات إضراب الوفد الحكومي وتعليق مشاركته حتى الأيام الأخيرة، قبل أن تتوقف في 29/تموز، ويتم التمديد حتى 7/آب الجاري، وكان المحور الأساسي للنقاش في الجولة الثانية، يدور حول ورقة البعثة الدولية المقدمة إلى المفاوضين في الكويت.

الرد على مبادرة ولد الشيخ

تضمنت ورقة البعثة الدولية في حينها ما تناقلته وسائل إعلام عن ورقة سعودية «مسربة»، قالت مصادر من «أنصار الله» أنها تحمل نوايا مقلقة بتركيزها على تسليم السلاح والانسحاب من المدن، مغفلة مسألة الانتقال السياسي الذي كان من المفترض أن يبحث على التوازي مع المسألة المطروحة سعودياً.

بالتالي، فمن المتوقع أن إعلان «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» عن مجلس سياسي أعلى، هو رد على المبادرة السعودية المقدمة لـ«أنصار الله»، والتي تغاضت عن ردعها البعثة الدولية، كهيئة منوط بها تطبيق قرار مجلس الأمن 2216، والبحث في بنوده بالتوازي، كما بدأت به الجولة الأولى من المفاوضات في الكويت، لكن البعثة الدولية ومن خلفها الدول الراعية لتسوية اليمن تراخت في إتمام العملية التفاوضية وطوت فكرة عمل اللجان الخمس المتوازية، وأعطت مجالاً أوسع لحركة السعودية في الملف اليمني.

ويتضمن الاتفاق بين «أنصار الله» وحزب الرئيس السابق، علي عبد صالح، تشكيل مجلس سياسي أعلى يتكون من عشرة أعضاء من كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأنصار الله وحلفائهم بالتساوي، بهدف توحيد الجهود لمواجهة «التحالف العربي»، ولإدارة شؤون الدولة في البلاد، سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وغير ذلك وفق الدستور.

رد على إعلان المجلس الأعلى

بعد الإعلان آنف الذكر، والذي جاء في 28/تموز الماضي، قدم المبعوث الدولي مقترحاً سياسياً ينص على انسحابات من صنعاء وتعز والحديدة قبل الحوار السياسي، وعودة السلطة إلى العاصمة خلال 45 يوماً، تحت إشراف اللجنة العسكرية المشكلة من الطرفين، إضافة إلى تسليم السلاح الثقيل للدولة، والإفراج عن المعتقلين، وفك الحصار عن المدن، وإلغاء المجلس السياسي الأعلى، واللجنة الثورية العليا، على أن يتم التوقيع على الملف السياسي، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في جولة أخرى يتم تحديد مكانها وزمانها لاحقاً.

ورد المبعوث الدولي على إعلان تشكيل المجلس الأعلى بالقول: إن التوقيع على هذه الاتفاقية يعرض محادثات السلام الجارية في الكويت للخطر. فيما سارع الوفد الحكومي بعدها إلى الموافقة على هذا المقترح، حيث أكد وزير الخارجية اليمني، عبد الملك المخلافي، في 1/آب الجاري أن وفد الحكومة وافق على المبادرة وسيغادر الكويت لكنه لن ينسحب من المحادثات. وفي السياق ذاته، ونتيجة التوترات السياسية الأخيرة، عادت المعارك للاشتداد على الحدود اليمنية- السعودية، وفي الداخل اليمني، وتحديداً في مديريات تعز.

وبالعودة إلى اقتراح المبعوث الدولي الأخير، يبدو أن الملف السياسي أصبح ناضجاً تماماً لكن التوقيع النهائي مرهون بقرار الدول العشرة الراعية للتسوية، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي لا تتعاطى مع ملفات المنطقة، على أساس عزل الملفات وحلها كل على حدة، بل على أساس ربط الملفات وتنظيم التحكم بحلول الملفات المشتعلة قدر المستطاع، وهو ما يهدد مفاوضات الكويت في هذه المرحلة.

الكيان الصهيوني يستعجل «المدد»..!

قال مسؤول أمريكي إن الولايات المتحدة و«إسرائيل» تمكنتا من سد الكثير من الفجوات الباقية في مفاوضات بشأن حزمة مساعدات عسكرية جديدة بالمليارات، أملاً بتوصل الجانبين إلى اتفاق نهائي قريباً. فيما تبدو القضية العالقة منذ فترة، واحدة من المؤشرات على تنامي الخلافات بين الكيان وحماته الأمريكيين تقليدياً.

■ عماد بيضون

تبلغ قيمة حزمة المساعدات الأمريكية الأكبر من نوعها للكيان الصهيوني 40 مليار دولار على عشرة سنوات. ورغم الحجم الكبير للمساعدات، إلا أنها تنسف حقيقة «الخلاف العميق بين نتنياهو وأوباما» حول قضية توقيع الاتفاق النووي مع إيران، حيث يعي الطرفان بشكل حقيقي موازين القوى العالمية، ويعملان مع بعضهما على خطوط عامة تشوبها الخلافات حول تسيير هذه الفترة العصيبة في عمر الكيان بأقل الهزائم الممكنة.

استعجال الكيان مبرر

المعلوم تماماً أنه ما بعد إنجاز الحلول في المنطقة، وتظهير الأوزان الدولية الجديدة، فإنه على الأغلب سيكون الكيان الصهيوني آخر نقطة ارتكاز للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولذا فإن الانسحاب الأمريكي الذي بات واقعاً ملموساً سيترك الكيان في فراغ لا يوجد طرق لملئه، عسكرياً ومالياً.

يدور سؤال حول استعجال الكيان الصهيوني على الحصول على حزمة المساعدات قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية، والإجابة عنه تمكن في شقين: الأول: حديث السفير الأمريكي في موسكو حول أن نقاط الخلاف الأمريكية- الروسية ستحل قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية، مما يعني أن القضايا الخلافية كلها ستوضع على طاولة الحل التي لن تكون في صالح الكيان.

ماذا وراء ترامب؟

أما الثاني: فهو: الحديث الذي كُلف المرشح الأمريكي، دونالد ترامب، بتقديمه حول قضايا الأمن العالمي، وموقفه تجاه «الناتو»، وبالأخص تمويل المنظمات العسكرية الدولية، فهو القائل: إن الولايات المتحدة غير مضطرة للدفع لحماية دول أخرى، وهذا يعكس سياسياً أن تياراً قوياً داخل النخبة السياسية والعسكرية الأمريكية قرر الانكفاء وتخفيض دعمه لدول أصبحت الولايات المتحدة خارجها سياسياً كالشرق المتوسط.

لذا يستعجل الكيان الحصول على المساعدات التي قيل أن الجانب الأمريكي اشترط على الكيان شراء السلاح الأمريكي فقط بالمساعدة، الأمر الذي يترك انطباعاً أن المرحلة القادمة ستكون عصيبة على الكيان.

الجدير بالذكر هنا، أن الآراء التي يعبر عنها ترامب إنما هي انعكاس لإدراك قوى طبقية في الولايات المتحدة للواقع الذي وصلت إليه واشنطن على الصعيد العالمي، وما التعبير عن «ضرورة أن تكون الولايات المتحدة أولاً» إلا فهم لضرورة الانكفاء هذه، والتي قد تساعد للإبقاء على الولايات المتحدة موحدة في مواجهة فترة التراجع الذي يريده البعض منظماً.

من المقرر أن يلتقي الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره التركي، رجب طيب أردوغان، الأسبوع القادم، في سان بطرسبرغ. وقد أكد الكرملين التخطيط لهذا الاجتماع في وقت سابق. ومن المحتمل أن أحد المواضيع الرئيسية للمحادثات سيكون استئناف مشروع بناء خط أنابيب غاز «السيل الجنوبي»، الذي تم تأجيله بعد تدهور العلاقات بين البلدين.

السيل الجنوبي يعود إلى الواجهة: على أوروبا أن تقلق؟

ينظر الاتحاد الأوروبي بعدم رضى إلى مثل هذه التوقعات، على افتراض أن مشروع «السيل الجنوبي» سيعزز الموقف القوي بالفعل لشركة «غازبروم» في الاتحاد الأوروبي. ويخشى مسؤولون أوروبيون الوقوع في فخ «الإدمان التركي» في حال تم تنفيذ المشروع. الجانب الأوكراني، في المقابل، يأمل بأن الاتحاد الأوروبي سيظهر إرادة سياسية كافية لمنع تنفيذ مشروع الغاز هذا- على سبيل المثال، عبر فرض عقوبات جديدة ضد روسيا.

■ بقلم: Katehon
إعداد: رنا مقداد

استقبل الاتحاد الأوروبي تصريحات موسكو وأنقرة حول الاستئناف المحتمل لبناء خط أنابيب غاز «السيل الجنوبي التركي»، بقلق، لأن تنفيذه سيزيد من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي. ووفقا لأحد مسؤولي الاتحاد بعد إطلاق المشروع، فإن روسيا لن تحتاج إلى استخدام خطوط نقل الغاز الأوكرانية إلى أوروبا، كما سيتم وقف الإمدادات الأخرى من الغاز من منطقة بحر قزوين.

استعادة العلاقات لم تكن متوقعة

جاءت مخاوف المسؤولين الأوروبيين بعد أن كررت تركيا اهتمامها بتنفيذ مشروع «السيل الجنوبي التركي». وقال وزير الاقتصاد التركي، نهاد زيبكتشي، الأسبوع الماضي، إن القرارات السياسية حول المشاريع المشتركة الروسية- التركية «محطة الطاقة النووية «أكويو»، وخط أنابيب الغاز «السيل التركي»» قد تم اتخاذها بالفعل، وسيتم إعطاء الإشارة النهائية لبناء خط أنابيب الغاز في اجتماع الرئيسين الروسي والتركي، المقرر إجراؤه يوم 9/آب، في سان بطرسبرغ. كما أكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك في نهاية الأسبوع الماضي، عودة البلدين إلى مناقشة بناء خط أنابيب الغاز «السيل التركي». وأوضح الوزير في حديث لقناة «روسيا 24» التلفزيونية أن «تركيا مهتمة باستلام الغاز بشكل مباشر، متجاوزة بلدان العبور الأخرى. وكجزء من مشروع السيل التركي، سيتم توفير خط أنابيب واحد على الأقل للمستهلكين الأتراك، بقدرة 15,75 مليار متر مكعب من الغاز». والخط الثاني من أنابيب الغاز سيتم تخصيصه للمستهلكين الأوروبيين. وهذا الخط يمكن أيضاً أن يمر بقاع البحر الأسود وعبر أراضي تركيا.

خط أنابيب الغاز الجديد، في النهاية سيجعل تركيا مركزاً في طريق نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وقال نوفاك «بشكل عام، هناك في تركيا عدد كبير من المشاريع المختلفة «مثل خط أنابيب TANAP لنقل الغاز من أذربيجان». ويمكننا القول أن تركيا ستلعب دوراً أكبر باعتبارها بلد عبور لضمان وصول الغاز للمستهلك الأوروبي».

ومن الواضح، أن هذا العامل قبل كل شيء يثير قلق الاتحاد الأوروبي. إذ أنه ربما لم يتوقع الاتحاد الأوروبي مثل هذه الخطوات من قبل موسكو وأنقرة، أو أنه لم يتصور أن دفء العلاقات يمكن أن يحدث بهذه السرعة. ويبدو الأمر كما لو أن المحللين الدوليين لم يتوقعوا استئناف التعاون الاقتصادي بين البلدين. على وجه الخصوص، لم ينظر استشاريو الاتحاد الأوروبي وحلف «شمال الأطلسي» والأمم المتحدة وحكومة ألمانيا في احتمال حدوث المفاجآت التي يمكن أن تقدمها روسيا للعالم في المستقبل القريب. إذ أنهم تعمقوا في سيناريوهات غريبة للغاية، تصل إلى «الغزو المسلح لكازاخستان»، ولكنهم لم يتمكنوا من توقع ما كان ظاهراً على السطح.

تنفيذ مشروع السيل التركي سيؤدي إلى حقيقة أن أنقرة ستستحوذ على الجزء الأكبر من إمدادات الغاز إلى جنوب وشرق أوروبا

البديل الأوفر تكلفةً

يذكر أن مشروع «السيل التركي» قد حل محل مشروع «ساوث ستريم» المغلق سابقاً. وهو يهدف لبناء خط أنابيب للغاز من روسيا إلى تركيا تحت البحر الأسود عبر الأراضي التركية إلى الحدود مع اليونان. وبالنتيجة، سيتم إيصال الغاز فقط إلى حدود الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، من الناحية النظرية، لا تنطبق على الشحنات قواعد الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من اهتمام الجانبين، لم يتم التوقيع على الاتفاق بشأن خط أنابيب الغاز الجديد، وبعد وقوع حادث الطائرة الروسية «سو 24»، تم إيقاف المشروع تماماً. في الوقت نفسه، تعد تركيا أكبر سوق مبيعات لشركة «غازبروم» بعد ألمانيا. في العام 2014، صدّرت الشركة القابضة الروسية 27,4 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا.

وتربط وزارة الطاقة الروسية اهتمام تركيا ببناء خط الأنابيب، بتصريحات كييف الأخيرة، التي كشفت فيها عن خطط لزيادة تكلفة نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا. وقال نوفاك: «إذا كانت تكلفة النقل ستكون أعلى، كما قال زملاؤنا في أوكرانيا، فهذا سيزيد تكلفة النقل وأسعار الغاز النهائية للمستهلكين في تركيا».

ويبقى عقد عبور الغاز الروسي مع شركة «نفتوغاز أوكرانيا» ساري المفعول حتى نهاية عام 2019، ورسوم النقل الحالية هي 2,5 دولار لكل ألف متر مربع لمسافة 100 كم. وقد أعلنت شركة «غازبروم» مؤخراً أن تعرفة نقل الغاز عبر خطوط أنابيب أخرى تتجاوز أوكرانيا- «نورد ستريم»- هي 2,1 دولار لكل 1000 متر مكعب لكل 100 كم.

وقد استقبلت أوكرانيا- بلد العبور الرئيسي للغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي- فكرة استئناف مشروع «السيل التركي» بخيبة أمل بالغة. على وجه الخصوص، تحدث رئيس مجلس إدارة «نفتوغاز أوكرانيا»، أندري كوبوليف، عن تهديدات نتيجة لبناء خط أنابيب «السيل التركي» لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وقال كوبوليف إن «تأثير البناء سيكون سلبياً» وأضاف «بالنسبة لأوكرانيا، هذا المشروع يحمل بعض التهديدات. نحن سنفقد جزءاً من كميات العبور. تلك الكميات من الغاز، التي تمر عبر أراضي أوكرانيا وتجلب المال للاقتصاد، ستذهب إلى مكان آخر».

استقبل الاتحاد الأوروبي تصريحات موسكو وأنقرة حول الاستئناف المحتمل لبناء خط أنابيب غاز «السيل الجنوبي التركي» بقلق لأن تنفيذه سيزيد من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي

الآفاق الواعدة للسيل التركي تشق طريقها

ويأمل رئيس «نفتوغاز» أن «موقف الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة، سيكون صلباً كما كان الأمر مع مشروع ساوث ستريم». ولا يستبعد كوبوليف أن «يعلق الاتحاد الأوروبي المشروع أو حتى يوقفه تماماً».

ووفقاً له، فإن الأدوات الحقيقية التي يمكن أن توقف عملية بناء «السيل الجنوبي التركي» بسيطة إلى حد ما. وأضاف «لا تركيا ولا روسيا لديهما تكنولوجيا بناء خط أنابيب في المياه العميقة. يمكنهما فقط فعل ذلك بواسطة الشركات الأجنبية، وفي حال وجود رغبة قوية، بإمكان الاتحاد الأوروبي والدول الغربية من خلال العقوبات إيقاف المشروع. والسؤال هو هل ستكون هناك إرادة سياسية لفعل ذلك؟».

ويمكن الافتراض أن أي إجراء بشأن المشروع من قبل بروكسل، سيأتي بعد اجتماع الرئيس بوتين مع نظيره التركي. إذ قال نائب رئيس المفوضية الأوروبية، ماروس شيفتشوفيتش «نحن نتابع عن كثب التطورات في تركيا».

ويوافق عدد من الخبراء أيضاً على أن «السيل التركي» مشروع خطير للاتحاد الأوروبي. ويقول رئيس مجلس إدارة شركة «2K» الهندسية، إيفان أندريفسكي إن «تنفيذ مشروع السيل التركي سيؤدي إلى حقيقة أن أنقرة ستستحوذ على الجزء الأكبر من إمدادات الغاز إلى جنوب وشرق أوروبا. ونتيجة لذلك، بدلاً من إدمان الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي أو القزويني، سيكون هناك إدمان على الغاز التركي».

ووفقاً للخبراء، أصبحت آفاق «السيل التركي» اليوم، أكثر بكثير مما كانت عليه قبل الخلاف بين الاتحاد الروسي وتركيا.

أفاميا السورية: أبحاث جديدة توضح حجم الضرر!

تتعرض الآثار السورية للتدمير الممنهج والسرقات على نطاق واسع وتدير هذه الأعمال شبكات مشبوهة في طول البلاد وعرضها، حيث تحولت العديد من المواقع الأثرية والتراثية إلى ساحات للنزاع وبتالي لحقها ما لحق معظم المدن السورية من تدمير وتخريب، على الرغم من أن هذه الحقيقة باتت معروفة، لكن لا يزال من الصعب جداً حصر حجم الأضرار أو السرقات في المواقع الأثرية السورية مع استمرار الوضع القائم.

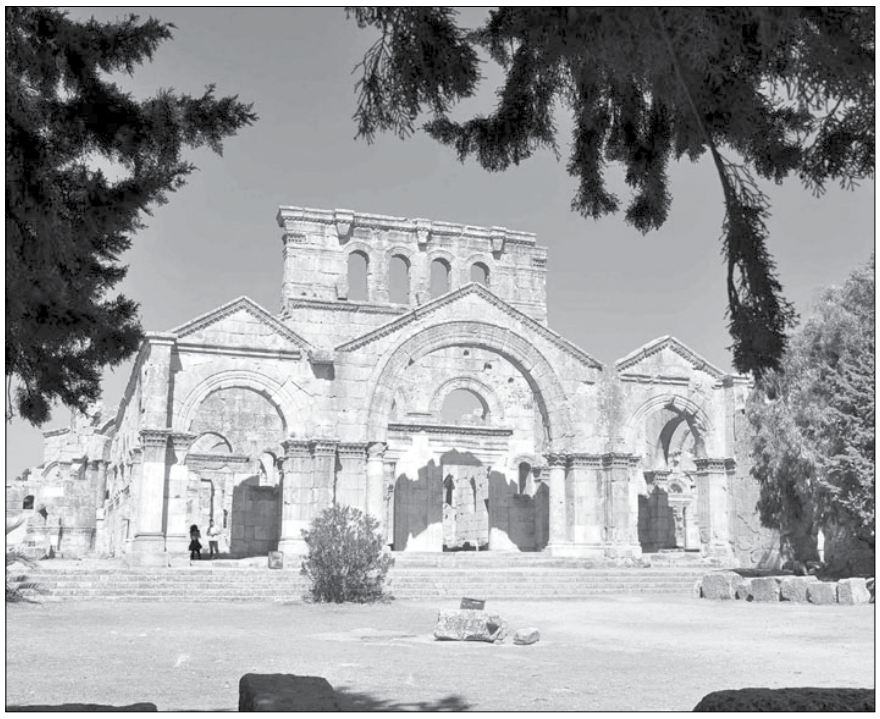

■ إعداد قاسيون

تحاول «قاسيون» في هذا العدد أن تضيء على بحث علمي يشرح بشكل تفصيلي أحدث الطرق التي تستخدم أنظمة «الاستشعار عن البعد» جنباً إلى جنب مع خبراء الآثار لتحاول جمع معلومات دقيقة عن المواقع الأثرية السورية ورصدها بشكل منتظم للوصول إلى نتائج دقيقة نستطيع من خلالها تحديد حجم الضرر الحقيقي.

أفاميا

تعد مدينة أفاميا واحدة من أهم المناطق الأثرية السورية وتقع في وسط سهل الغاب على بعد 55 كم شمال غربي مدينة حماة وقد ساعدها موقعها الاستراتيجي في السيطرة على الطرق التجارية القديمة وعلى الرغم من تاريخ المدينة الطويل والقديم إلا أن « سلوقس الأول نيكاتور 300 ق.م» يعد المؤسس الحقيقي لهذه المدينة وأطلق عليها اسم أفاميا نسبة إلى زوجته الفارسية **Apame**.

تعرضت مدينة أفاميا في تاريخيها للعديد من الهزات الأرضية والزلازل وخاصة في القرن السادس وكانت تعود لتنهض من جديد، إلا أن الزلزال الذي ضربها سنة 1157م دمر المدينة تماماً بحيث لم يبقَ منها إلا قلعتها التي رممها سكانها وأعادوا إليها شكلها في عهد نور الدين الزنكي.

بدأت التنقيبات الأثرية في مدينة أفاميا في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل بعثات دولية للتنقيب الأثري توقفت مع بداية الأزمة السورية حالها كحال كل المواقع الأثرية الأخرى

البحث العلمي

الورقة البحثية التي بين أيدينا بعنوان: ««آثار السرقة» صور ملتقطة من خلال SAR الفضائي بالإضافة إلى «TerraSAR-X Staring Spotlight» لقياس معدلات سرقات الآثار في أفاميا «سورية»» « **Looting marks' in space-' borne SAR imagery: Measuring rates of archaeological looting in Apamea «Syria» with TerraSAR-X Staring Spotlight**» هي نتاج تعاون بين «ديوداتو تابيت» و«فرنشيسكا سنا» و«دانيال دوناهو» من هيئة المسح الجيولوجي البريطاني – مجلس بحوث البيئة الطبيعية و قسم الجغرافيا في معهد «IHRR» في جامعة دورهام « **Durham University**» وقسم الجغرافيا في جامعة دورهام.

آليات العمل

تقوم الدراسة على أخذ صور فضائية لمنطقة مدينة أفاميا بشكل دوري باستخدام رادارات من نوع خاص تستطيع تحديد التغيرات التي تطرأ على المدينة الأثرية، وتتميز هذه المعدات بقدراتها على التقاط الصور بغض النظر عن الظروف المناخية فمن المعروف بأن الغيوم تشكل عائقاً في العديد من الحالات أمام أخذ هذه الصور بالإضافة إلى كون توضع الشمس يلعب دوراً ويجعل الصور أقل وضوحاً مع وجود الظلال مثلاً.

يجري جمع بيانات من الصور التي تأخذها هذه الرادارات **TerraSAR-X Staring Spotlight ST**»» ويجري تحليل البيانات التي توجد في الصور من خلال آثار الحفريات التي يقوم بها اللصوص أو آثار البلدوزرات مثلاً، نستطيع أيضاً تحليل آثار الأقدام التي تؤدي إلى مكان مسقوف لا يمكن أخذ البيانات منه مثل باب مدفن أو ما يشبه ذلك، وتؤخذ هذه الصور لفترات وأيام متواصلة وقد استطاع الباحثون أن يحددوا أشكال وأحجام الحفر واستطاعوا تحديد الحفر المردومة أيضاً، وصنفوا الحفر التي حفرها اللصوص حسب أحجامها وأبعادها.

السرقات بالأرقام!

بناءاً على عدد وتوضعات الحفر التي حفرها اللصوص، نستطيع القول أن الحفر توضعت ضمن سور المدينة القديمة وشملت إلى الآن ما يقارب 45% من نسبة الموقع الأثري كاملاً ويوضح الجدول التالي إزدياد أعداد الحفر خلال فترات زمنية معينة تبدأ من تشرين الثاني 2014 إلى حزيران 2015 ويوضح الشكل المرفق بشكل تفصيلي ازدياد السرقات المسجلة في الموقع:

2336 حفرة!

يقع البحث في 54 صفحة وينتهي بإخبارنا عدد الحفر التي حفرها اللصوص إلى الآن في أفاميا!! لا شك أن جهداً كبيراً بذل في هذا البحث ويبدو ذلك جلياً في أغلب أقسامه وخصوصاً أنه استطاع تجاوز الكثير من العقبات التي تمنع استخلاص معلومات دقيقة من أماكن تشهد نزاعات كبرى مثل سورية، لكن المشكلة تكمن الآن أننا نستطيع تقديرياً تحديد حجم الضرر في أفاميا وحدها، ولكن ماذا عن باقي المواقع الأثرية؟ وكيف يمكن تعقب آثارنا المنهوبة في السوق السوداء التي تُدعم وتُسهل أمورها من قبل دول كبرى؟

أعداد الحفر في الفترات الأربعة التي تناولها البحث

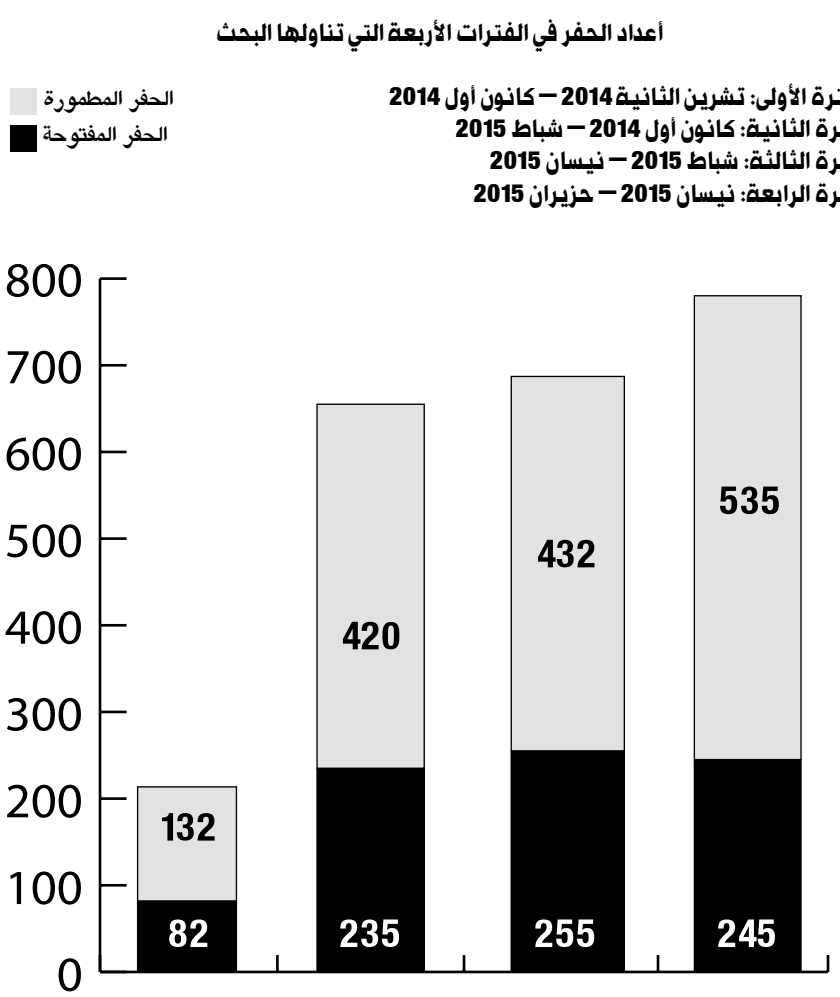

وجدتها

■ د. عروب المصري

نافذة واحدة

تم إطلاق خدمة النافذة الواحدة عبر «مركز خدمة المواطن» بمحافظة دمشق وعدد من البلديات وكان المعلن أن الهدف من النافذة الواحدة هو «تبسيط الإجراءات في العمل واختصار المراحل من أجل توفير الوقت والجهد والمال، من أجل إعادة الثقة بين المواطن والموظف من خلال الشفافية ووضوح الإجراءات والوثائق المطلوبة»، حيث تقدم معاملات التراخيص الإدارية كلها وخدمات سريعة هي السجل العدلي «لا حكم عليه» والسجل المدني «إخراج قيد فردي- بيان طلاق- بيان ولادة- بيان وفاة- بيان زواج»، والسجل التجاري وكذلك تثبيت عقود الإيجار السكنية للسوريين.

لكن الشعارات شيء والواقع شيء آخر مختلف نهائياً. إن الاستفادة من التقنيات الحديثة للتسهيل هدف لا غبار عليه، لكن الحقيقة أن السجل العدلي الذي لا يتجاوز إصداره في دائرته الأصلية نصف ساعة، يصل إصداره في الحد الأدنى إلى خمس ساعات في النافذة الواحدة وقد يصل إلى بضعة أيام، وبالتالي فهدف الوقت والتسهيل لم يتحقق نهائياً.

هذا ناهيك عن الشبكة التي تعاني دوماً من البطء، وتبدو الشماعة التي تعلق عليها الأخطاء كلها، وعن تكاليفها العالية بثلاثة أضعاف.

وما زاد الطين بلة توقف تكنولوجيا المعلومات كلها عن العمل من شبكة خليوية إلى شبكة انترنت، بحجة امتحانات الثانوية العامة، هذا التعطيل غير المفهوم وغير المبرر، حيث تتم معالجة كارثة الغش الامتحاني الكبيرة بكارثة أكبر.

إن التعامل مع التكنولوجيا والاتصالات الحديثة،- التي من المفترض أن تسهل حياتنا الصعبة أصلاً في زمن الحرب -ما يزال بعقلية أيام حبر الكوبيا، و الفوائد المرجوة كلها غير المحققة، تذكرك بأنه لا فائدة من الثقة، حينما يجري تمجيد العودة إلى البدائية وما قبلها، بالحجج الممكنة كلها.

ويأتي خبر إمكانية إصدار جواز السفر عبر الإنترنت من المنزل ليصبح واحداً من الإنجازات المتراكمة، تلك التي يجري إجهاضها قبل البدء بها على طريقة النافذة الواحدة.

aroub@kassioun.org

دور التنوع الوراثي في التكيف مع التغير المناخي

تحت عنوان «الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم إدراج التنوع الوراثي في تخطيط التكيف مع تغير المناخ على المستوى الوطني» أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال هيئة الموارد للأغذية والزراعة كتابها في العام 2015.

يعتبر تغير المناخ لمختلف قطاعات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة «النباتات والحيوانات والغابات والموارد المائية واللافقاريات والكائنات الحية الدقيقة» متعددة. إلا أن من المتوقع أيضاً أن تضطلع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بدور هام في التخفيف من وطأة آثار تغير المناخ والتكيف معها دعماً للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن للموارد الوراثية أن تسهم إلى حد كبير في جهودنا الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، إلا أن مدى تغير المناخ وسرعته سيتجاوزان في كثير من الحالات قدرتنا على تحديد هذه الموارد واختيارها واستنساخها–وفي نهاية المطاف– استخدامها في الحقول.

اتخاذ القرارات والإجراءات

تغير المناخ يؤثر فعلاً في النظم البيئية الطبيعية ونظم إنتاج الأغذية. ويجب اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في الوقت المناسب، إذا أريد للزراعة أن تتكيف مع آثار مناخ يتغير. ويتوقف استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المستقبل في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على ضمان بقاء الموارد ذات الصلة متاحة.

الأساس المنطقي

إن معالجة تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق مستقبل آمن لسكان العالم، ويجب أن يكون الأمن الغذائي في قلب هذه الجهود. ويُعرِّض تغير المناخ الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لتهديدات وتحديات كبيرة، ويشكل ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط سقوط الأمطار والزيادة في تقلب المناخ وزيادة تواتر الأحداث المناخية المتطرفة، مخاطراً على نمو الإنتاج والنظم البيئية الطبيعية ويزيد هشاشتها.

وتشمل الموارد الوراثية التي تشكل التنوع الحيوي للأغذية والزراعة تنوع واختلاف الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة التي تحافظ على هياكل النظام البيئي ووظائفه وعملياته في نظم الإنتاج وحولها. والتي توفر المنتجات الغذائية والزراعية غير الغذائية. وتمّت إدارة التنوع الموجود في نظم الإنتاج وحولها، أو التأثير عليه، من قبل الرعاة وسكان الغابات وصيادي الأسماك لعدة مئات من الأجيال، ويعكس ذلك تنوع الأنشطة البشرية والعمليات الطبيعية على حد سواء. وشكل الموارد الزراعية للأغذية والزراعة المادة الخام التي يعتمد عليها الباحثون والمجتمعات المحلية لتحسين نوعية ومخرجات الإنتاج الغذائي.

مواصلة تقديم خدمات النظام البيئي

يؤثر تغير المناخ على مدى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتوزيعها وعلى التنوع الوراثي الخاص بها. وهو يهدد استمرار وجود أنواع وأصناف وسلالات توجد في أجزاء كثيرة من العالم، كما أنه يغير طبيعية نظم الإنتاج حيث توجد. وفي الوقت نفسه ينطوي التكيف مع تغير المناخ على زيادة استخدام التنوع الوراثي الموجود في هذه الموارد للحفاظ في جملة أمور – على الإنتاج الزراعي، ودعم مواصلة تقديم خدمات النظام البيئي والحفاظ على سبل العيش في ظل ظروف متغيرة.

ويحد فقدان الموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو الفشل في استخدام إمكاناتها من قدرة البشر على التكيف مع تغير المناخ.

يهدد تغير المناخ استمرار وجود أنواع وأصناف وسلالات توجد في أجزاء كثيرة من العالم، ويغير طبيعية نظم الإنتاج.

المسائل التي ينبغي معالجتها

يتم تحديد المنطقة الجغرافية ذات الاهتمام، وتحديد المسائل التي ينبغي معالجتها والخطوات المطلوبة، وتحديد سياق السياسات، وإنشاء فريق للمشروع، وعملية التشغيل، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة، مع وضع إجراءات وخطة للاتصال.

ويتم تحليل سيناريوهات تغير المناخ الحالية والمستقبلية على المستويات الأكثر أهمية «على سبيل المثال الوطنية ودون الوطنية»، وتقييم المخاطر المباشرة على الموارد الوراثية الحالية أو المحفوظة في المناطق المحددة، وتقييم المخاطر على الزراعة والمحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك وإنتاج الأنواع الحراجية، وتقييم المخاطر التي تهدد البيئة، والتي هي ذات صلة بصون واستخدام الموارد الوراثية.

كما يتم تقييم المخاطر على الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة الريفية والدخل والصحة، التي هي ذات صلة بصون واستخدام الموارد.

تقييم الآثار

يتم تحليل التأثيرات المتوقعة للتغيرات التنموية وغيرها من التغييرات بغض النظر عن تغير المناخ، وتحليل الأعباء الإضافية لتغير المناخ، وتحديد وتقييم خيارات الصون بما في ذلك خارج الموقع وفي الموقع وخلال نقل الموارد.

تحديد وتقييم خيارات لتغيير مكونات نظم الإنتاج أو طرقه، وتحديد وتقييم الخيارات لإدارة التغيرات البيئية. ووضع خيارات للسياسات التي ستكون هناك حاجة لها في تنفيذ برامج التكيف، وتحديد الموارد المالية اللازمة لمواجهة تحديات التكيف.

إدارة المخاطر المتعلقة بالموارد

من الضروري تطوير برنامج للرصد والتقييم يمكن أن يأخذ في الاعتبار التغيرات في نقاط الضعف ونتائج إجراءات التكيف، ووضع خطة عملية للحصول على معلومات راجعة من أجل تقييم وتعديل الضعف والتكيف.

أخبار العلم

نواقل ذات موصلية فائقة من البرونز الأحمر

كشف علماء الفيزياء الأمريكيون صدفة عن طريقة لاختراع نواقل تتصف بموصلية فائقة وتعمل بحرارة 50 درجة مئوية تحت الصفر. وذلك خلال دراسة مواصفات ما يسمى بـ «البرونز الأحمر».

وقد أعلن آدم كامينسكي من جامعة أيوا الأمريكية قائلا: «لقد أثار هذا الاكتشاف ضجة في الأوساط العلمية والتقنية. وعندما كنا ندرس تلك المادة «البرونز الأحمر» لاحظنا أن مناطق الموصلية والتكافؤ تتغير فيها بطريقة غريبة عند تقلب درجات الحرارة».

وتعد هذه الظاهرة عدواً رئيساً للموصلية الفائقة إذ من شأنه الحيلولة دون حركة الإلكترونات داخل مادة ما. ويحاول العلماء اليوم استيضاح نوع العمليات الكمية التي تجري داخل المعادن والنواقل وتتولى مسؤولية نشوء هذه الظاهرة.

ولاحظ كامينسكي في أثناء إجراء إحدى التجارب أن موجات الشحنات الكثيفة تبدأ تظهر على سطح الغشاء البرونزي عند بلوغ الحرارة 50 درجة مئوية تحت الصفر. ويعتبر ذلك رقماً قياسياً، علما أن مثل هذه الموجات تنشأ في مواد أخرى عندما تنزل الحرارة إلى 100 درجة مئوية تحت الصفر وما أقل من ذلك.

وافترض العلماء أنه يمكن اختراع نواقل تتصف بموصلية فائقة وتعمل بحرارة 50 درجة مئوية تحت الصفر باستخدام مواد أخرى وليس البرونز الأحمر فقط. وذلك أخذاً في الحسبان لآلية ولادة موجات الشحنات الكثيفة وظروف نشوء الموصلية الفائقة.

ضعف البصر يسبب الاكتئاب والوحدانية

توصلت دراسة أجراها الخبراء إلى أن ضعف البصر يمكن أن يؤدي إلى الاكتئاب والشعور بالوحدة وسوء الحال الصحية بشكل عام.

أظهرت التحاليل أن حتى ضعف البصر المعتدل يزيد من فرص حدوث تدهور عام في الصحة بنسبة 12%، وتطور حالة من الاكتئاب أو من الاضطرابات النفسية الأخرى بنسبة 14%. هذا ولاحظ الباحثون أن الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر تنتشر في صفوفهم البطالة بشكل كبير، أو يتقلدون مناصب ووظائف ذات دخل منخفض، ويعانون من الوحدة.

وذكر الباحثون أن هناك فئة من الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر، يحبذون ارتداء نظارات صحية لتصحيح نظرهم، ولكن تبقى الطريقة الأنجع لتصحيح النظر هي إجراء عملية غير معقدة.

حاسوب كمّي خارق

تنبأ فريق من العلماء الروس في الجامعة التكنولوجية القومية للبحوث العلمية نظرياً، بالمواصفات الجديدة لما يسمى المواد الكمية الخارقة التي تتصف بموصلية فائقة.

ومن شأن تلك المواد الخارقة، المساعدة في صياغة مبادئ جديدة لعمل أجهزة الكمبيوتر الكمية.

ويعتبر خلق مواد خارقة مبنية على أساس الموصلية الفائقة ودراسة مواصفاتها الكهرومغناطيسية من المهام الرئيسة المطروحة أمام علماء الجامعة التكنولوجية القومية. وقد حصل علماء الجامعة عام 2015 على أول بثّة أو وحدة شحن كمية «q-bit، quantum bit» للموصلية الفائقة بصفتها التشكيلة الكمية اللازمة لتصميم جهاز كمبيوتر كمي.

ومن المعتقد اليوم أن مواصفات أجهزة الكمبيوتر الكمية تفوق مواصفات أجهزة الكمبيوتر الكلاسيكية من حيث احتساب أنظمة معقدة وحل الشفرات مهما كان مدى تعقيدها كبيراً.

وقال رئيس مختبر المواد الخارقة للموصلية الفائقة في الجامعة التكنولوجية القومية، البروفيسور أليكسي أوستينوف إن أصحاب الدراسة اكتشفوا موجات من نوع جديد، وذلك من خلال إجراء نمذجة رقمية لسلاسل من البِتّات الكمية.

ويرى الخبراء أن هذا الاكتشاف سيؤدي في حال إثباته بتجارب أخرى إلى تصميم أجهزة كمبيوتر كمية واعدة من جيل جديد.

باختصار..!

حفل تخرج طلاب «دبلوم علوم السينما وفنونها»

أقامت المؤسسة العامة للسينما في 2016/8/4 حفل تخرج لستة وعشرين طالباً وطالبة من المشاركين في الدورة الأولى من دبلوم علوم السينما وفنونها في سينما كندي دمر بدمشق .

وتضمن حفل التخرج عرض فيلم قصير عن الدورة مدته 28 دقيقة تناول مسيرة الموسم الأول منذ بدايته، إضافة الى عرض مشاريع التخرج التي قدمها الطلاب في نهاية الدورة .

وجرى الإعلان عن افتتاح قبول طلبات الانتساب للدفعة الثانية من دبلوم العلوم السينمائية وفنونها اعتباراً من الخامس عشر من الشهر الجاري وحتى الخامس عشر من أيلول القادم. يذكر أن المؤسسة العامة للسينما أطلقت مشروع دبلوم علوم السينما وفنونها في الثامن من شهر تشرين الأول العام الماضي حيث شمل محاضرات في السينما تتضمن 11 مادة درست على امتداد موسم دراسي كامل لمدة ثمانية أشهر.

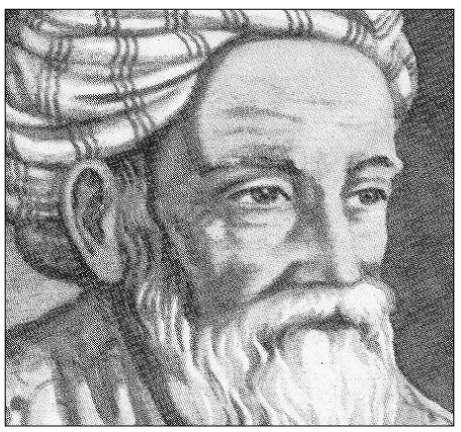

«عمر الخيام» في استراخان

شهدت مدينة استراخان الروسية الواقعة على بحر قزوين الخميس 4 آب تدشين أول تمثال في روسيا للشاعر والفيلسوف والعالم عمر الخيام.

يذكر أن التمثال البرونزي الذي يزن 1,5 طن صُب في مدينة يكاترينبورغ، ثم نقل إلى استراخان حيث سبق أن نصب تمثال للشاعر التركماني مختوم كولي فراغي. وصمم تمثال عمر الخيام وهو واقف، وفي يديه كتاب وريشة.

وقال النحات الروسي من مدينة تشيليابينسك سيرغي فوروبيوف إنه كان ينسق في أثناء نحته لتمثال عمر الخيام أكثر من مرة، وصمم التمثال الذي دشن في روسيا على أساس التمثال النصفي للخيام الذي نصب على قبره.

● وكالات

«الراعي» يستيقظ بعد قرن

ظهرت الكثير من المؤلفات التي تحمل عنوان «تاريخ الأدب الكردي»، في القرن العشرين، إذ يتنطح لهذه المهمة كاتب ما، فيقوم بتأليف كتاب عن تاريخ الأدب الكردي مدفوعاً بأهداف ونوايا مختلفة، إما بحثية أو سياسية.. الخ. وغالباً ما يفتقد إلى المنهج العلمي، أو المعرفة الكافية عن مختلف جوانب الأدب الكردي، وبالنتيجة يقوم بتجميع ما كتبه سابقوه وإعادة ترتيبه، وهكذا امتلأت المكتبات بكتب ذات طابع سردي والتي شوه بعضها الأدب والتاريخ وسوق لآراء مؤلفيها.

■ آلان داود

وقد تعاملت أغلب هذه المؤلفات مع موضوع الأدب بطريقة جرى فيها سلخ الأدب عن الواقع، مما ساهم في التعتيم على التاريخ الكردي الفعلي، ونشر الآراء التضليلية بين الناس، وكانت هذه النتيجة في كثير من الأحيان عكس رغبة صانعيها أنفسهم. مع ذلك يعكس الأدب الكردي كما باقي أنواع الأدب، التناقضات الموجودة في المجتمع والحياة عند الأكراد كباقي شعوب الشرق.

من تواريخ الأدب الكردي

يشكل كتاب «تاريخ الأدب الكردي» للبروفيسور السوفييتي الراحل قناتي شاموفيتش كردوييف استثناءً إلى حد ما، فرغم نواقص عمله كلها، قام كردوييف بفرز الأفكار الفلسفية التي عبر عنها الأدب، وتكلم عن أدبين متناقضين: «أدب يمثل الطبقات الغنية وأدب يمثل الطبقات الفقيرة»، وحاول تصوير التمايز الطبقي عند الكرد عبر التاريخ، الذي جرى إخفاؤه في الكتب السابقة.

أكد كردوييف في كتابه وحدة حال الشعوب العربية والكردية والتركية والإيرانية، وذكر أن معظم الأدباء الكرد كانوا يجيدون اللغات الكردية والعربية والفارسية والتركية، إضافة إلى معرفتهم بأحوال الناس وظروفهم المتشابهة في أغلبها منذ القديم الماضي.

في فصول الكتاب المختلفة، نستطيع أن نتتبع تأكيده ودراسته لدور المرحلة السوفيتية في نشر الأدب الكردي في العالم، وأن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى كانت نقطة علّام في تاريخ هذا الأدب، فقد قامت بكسر تلك الرؤية الأوروبية الغربية بشكل عام والبريطانية بشكل خاص حول «عدم وجود أدب كردي»، وقامت بدور كبير في حماية وتدوين الأدب والتراث الكردي وانتعاشه. ذاكراً محاولات حرف نضال الشعب الكردي عن مساره الوطني نحو مسار انعزالي لا يخدم مصالحه.

انتقد كردوييف ما يسمى الاستقلالية أو الحياد في دراسة الأدب الكردي منتقداً وقوع الكتّاب والمؤلفين في هذا المستنقع مشيراً إلى ربط الأدب بالحياة الاقتصادية الاجتماعية.

«تعلموا الكردية بأنفسكم»

عشية الحرب العالمية الأولى كانت مناطق أردهان وقارس وأرضروم وآرارات التركية الحالية تابعة للإمبراطورية الروسية، وكما باقي المناطق نشط البلاشفة في هذه الأرض بين الرعاة والرحل والقرويين، ومن بين هؤلاء ظهر الراعي عرب شاميلوف كناشط بلشفي بين هؤلاء البؤساء.

التقى مع البلاشفة لأول مرة في أرضررم عام 1916 في اجتماع حاشد، وبسبب خطاب ألقاه، ألقى البوليس القيصري القبض عليه في سجن ساريكاميس. بدأ، بعد خروجه من السجن، وبتوجيهات من حزب «البلاشفة» حينها بقيادة العمل الحزبي بين الفلاحين في تلك المناطق، وكان من النشاط بحيث أصبحت مفارز القيصرية كلها تبحث عنه. سافر سراً إلى ستافروبول في القفقاس، وفي سنوات 1917 – 1920 كان يشارك في الحرب ضمن الحرس الأحمر في القفقاس.

في عام 1927، وبمساعدة البروفيسور أوربيلي واسحاق مورغوليف قام بتحضير أول مرة لأبجدية بحروف لاتينية للغة الكردية وفي السنة نفسها، بدأ تعليم اللغة الكردية بالأحرف اللاتينية في أرمينيا السوفييتية وفي عام 1928 اعترف الاتحاد السوفييتي باللغة الكردية بالأحرف اللاتينية. وأصدر أول كتيب بذلك عام 1929 وهو أول كتاب لاتيني باللغة الكردية بعنوان: «تعلموا الكردية بأنفسكم».

«الطريق الجديد»

اعتباراً من 1930، تم إصدار جريدة «الطريق الجديد» بالأحرف اللاتينية الكوردية وكان شاميلوف من أبرز مؤسسيها وكتابها. نشطت مؤسسات الدولة السوفييتية في تنشيط الثقافة الكردية في الاتحاد السوفييتي، وصدرت عدة صحف باللغة الكردية في أرمينيا وجورجيا وآذربيجان، مثل صحف: طريق ثورة أكتوبر – الكولخوز – صوت القرويين – الطريق الجديد – كردستان السوفييتية.

بتاريخ 1 كانون الثاني 1930 افتتحت أول مدرسة لتخريج معلمين باللغة الكردية، وتم تخريج 101 معلماً في أرمينيا وآذربيجان و70 في جورجيا، وظهرت أول رواية باللغة الكردية لعرب شاميلوف بعنوان «الراعي الكردي»، صور فيها حالة الصراع بين الآغوات والخانات من جهة، والفلاحين والرعاة من جهة أخرى. لاحقاً، تطورت الثقافة الكردية خاصة بعد انعقاد مؤتمر الكردولوجيا الأول في الاتحاد السوفييتي عام 1934.

ترك شاميلوف تراثاً أدبياً كبيراً منها روايات: الحياة السعيدة، دمدم، هوبو، الفجر، الراعي الكردي. وقصة: حكاية الشعب الكردي، وكتاب عن سيرة حياة لينين، وعشرات من قصص الأطفال والمقالات والكتابات الأخرى. كتب سيناريو فيلم أكراد أرمينيا عام 1959 يتحدث عن 40 عاماً من التحولات الاقتصادية الاجتماعية في حياتهم الفيلم من إخراج جيم جامهاريان آخذاً في ذلك مثال سكان قرية آراغاتس.

أجوبة معاصرة

جاء في مقدمة رواية الراعي الكردي: «لكي يعرف الكرد سبب هزائمهم يجب عليهم قراءة هذه الرواية. الرواية التي سلطت النار على الزعامات الكردية التقليدية التي كانت ممارساتها أحد أسباب المآسي والهزائم خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين».

تشير الرواية إلى وحدة نضال القوميات كلها ضد الزعامات الإقطاعية التقليدية، لقد وقف الرحل والرعاة الأكراد والتركمان والعمال الأرمن ضد زعاماتهم وأزاحوها عن احتكار السلطة والثروة معاً.

خصص شاميلوف كتابه «مسألة الفوضى بين الأكراد 1936» لهذا الموضوع أيضاً حيث درس أسباب هزائم الحركات الكردية في تركيا والعراق وإيران، ومنها ضعف التنظيم السياسي، وعدم وجوده أحياناً، إضافة إلى دور الزعامات التقليدية التي تسعى لحماية مصالحها.

يقدم تراث كردوييف وشاميلوف أساساً هاماً لدراسة قضايا ثقافية وسياسية ما تزال عالقة، والنقاش لم يحسم فيها بعد، وما زالت تلاحق الكرد كما غيرهم وتدفعهم إلى أتون الحريق الكبير الذي يشهده العالم. تؤكد التجربة التاريخية أن «الراعي» سيستيقظ من جديد ويحل تلك المهام الصعبة الملقاة على عاتقه.

«هرمس» يحلق بجناحيه!

تحكي الأسطورة اليونانية أن «هرمس» كان رئيس الآلهة، السريع الرشيق، وكان عمله هو أن ينقل إلى الناس في الأرض رسائل وأسرار آلهة أوليمبوس «Olympus»، ويستطيع بنعله ذي الأجنحة تجسير الفجوة بين الإلهي والعالم البشري، ويمكن له أن يصوغ بكلمات مفهومة ذلك الغموض القابع وراء القدرة البشرية على التعبير.

تعني كلمة «هرمس» المفسر أو الشارح، وفي موضع من كتابات أفلاطون وُصف الشعراء بأنهم «مفسرو الله»، إذ حسب تطور الفكر في ذلك الحين كان السؤال هو كيف يمكن لعالمي الإلهي والبشري أن يتواصلا بدون هذا الرسول؟ وكيف يمكن تجاوز فجوة التفاهم بين العالمين وجعل ذلك البعيد ذا معنى، وواضحاً للأذن البشرية.

تتعلق الهرمنيوطيقا– وبغض النظر عن الموقف منها كأحد فروع الفلسفة الحديثة– بالتفسير، خاصة ما له علاقة بتفسير النصوص المقدسة، سواء كان الإنجيل أو القرآن أو فيدا الهندوس ..الخ. ويؤكد الباحث د. نصر حامد أبو زيد في كتابه إشكاليات القراءة وآليات التأويل أن: «القضية الأساسية التي تتناولها الهرمنيوطيقا بالدرس هي معضلة تفسير النص بشكل عام، سواء أكان نصاً تاريخياً أم نصاً دينياً، والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها– من ثم – أسئلة كثيرة معقدة ومتشابكة حول طبيعة النص وعلاقته بالتراث والتقاليد من جهة، وعلاقته بمؤلفه من جهة أخرى. والأهم من ذلك أنها تركز بشكل لافت على علاقة المفسر «أو الناقد في حالة النص الأدبي» بالنص». هذا التركيز على علاقة المفسر بالنص هو نقطة البدء والقضية الملحة عند فلاسفة الهرمنيوطيقا.

و يؤكد أبو زيد أن «مفهوم الهرمنيوطيقا قد اتسع في تطبيقاته الحديثة، وانتقل من مجال علم اللاهوت إلى دوائر أكثر اتساعاً تشمل العلوم الإنسانية كافة كالتاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وفلسفة الجمال والنقد الأدبي والفولكلور..». تتضمن كلمة Herméneutique أو herméneutikè بالإغريقية، في اشتقاقها اللغوي على كلمة «tekhnè» التي تحيل إلى الفن، والذي يعني الاستعمال التقني لآليات ووسائل لغوية ومنطقية وتصويرية ورمزية واستعارية.

أن عالمنا الرمزي ليس منفصلاً عن وجودنا، ويأتي عالمنا اللغوي في المقدمة. أن ما يميزنا كأشخاص هو أننا موجودات واعية، مما يعني أنها قادرة على أن تعرف نفسها وتنعكس معرفتها تلك فكرياً عليها.

أما عند فريديريك شلايرماخر فالتأويل عبارة عن فن، أي أنه طريقة للاشتغال على النصوص من خلال تبيان بنيتها الداخلية والوصفية وتوضيح وظيفتها المعيارية والمعرفية؛ ومن خلالها يمكن البحث عن حقائق مضمرة ومتضمنة في النصوص. خاصة أن لدينا كبشر ميلاً باتجاه الإيمان بما هو مكتوب، فللكلمة المكتوبة سلطتها، وعلى سبيل المثال تملك نصوص محاورات «فيدورس» لأفلاطون التي تحذر من إدعاءات الكلمة المكتوبة، وتنبه إلى ضرورات التفسير والصعوبات التي يحملها، على قارئها سلطة خاصة، وتأثيراً لا يمكن إنكاره. ولو أعطيت نصاً معيناً للعشرين شخصاً، فإنك بالتأكيد ستحصل ربما على أقل أو أكثر من عشرين قراءة مختلفة!

إن الحقائق المخفية والمطموسة لاعتبارات مختلفة سواء كانت تاريخية أوإيديولوجية أو سياسية.. الخ، هو ما يجعل فن التأويل يلتمس البدايات الأولى والمصادر الأصلية لكل تأسيس معرفي ذي طابع برهاني أو جدلي، حيث يجري الاعتماد على الفهم من أجل البحث عما هو أول في الشيء، عن الأصل، فهو يحفر في طبقات النصوص المترسبة والمتراصة «في ذاكرة التراث الإنساني» قصد الكشف عن حقائق دفينة وغابرة وفتح أقفال الكنوز المطمورة. يقوم الفهم هنا بفعل التأويل.

تعتمد تأويلية شلايرماخر على فكرة أن النص هو عبارة عن وسيط لغوي، ينقل فكر المؤلف إلى القارئ، ولذلك يشير في جانبه اللغوي إلى اللغة بكاملها، ويشير في جانبه النفسي إلى فكر مبدعه الذاتي. ويرى شلايرماخر أن العلاقة بين الجانبين علاقة جدلية، حيث يصبح النص أكثر غموضاً بالنسبة لنا كلما تقدم في الزمن، ولذلك نصبح في هذه الحالة أقرب إلى سوء الفهم، مما يتطلب وجود علم أو فن يحمينا من سوء الفهم هذا. ويستند شلايرماخر على تصوره لجانبي النص الواحد «اللغوي والنفسي» من أجل وضع قواعد الفهم، مؤكداً على وضعية تفاعلية مستمرة بين أجزاء النص الخاصة وبين كليته الكاملة.

تذكر بعض المؤلفات التاريخية أيضاً، أن هرمس هو في الأصل اسم لأحد آلهة اليونان المرموقين

اختلف المؤرخون في شخصية هرمس، فهو عند المصريين آخنوخ، وعند اليونانيين آرميس، وجاء في كتاب «تاريخ مختصر الدول» أن الهرامسة ثلاثة، الأول «هرمس» الساكن بصعيد مصر الأعلى، وهو أول من تكلم في الجواهر العلوية وأنذر بالطوفان والثاني «هرمس» البابلي سكن كلواذا مدينة الكلدانيين وكان بعد الطوفان وهو أول من بنى مدينة بابل بعد نمرود بن كوش أما الثالث فهو «هرمس» المصري الذي يسمى طريس– ميجيستيس أي المثلث بالحكمة لأنه جاء ثالث الهرامسة الحكماء ونقلت من صحفه نُبذٌ، هي عبارة عن مقالاته إلى تلميذه على شكل سؤال وجواب.

تذكر بعض المؤلفات التاريخية أيضاً، أن هرمس هو في الأصل اسم لأحد آلهة اليونان المرموقين عندهم. وقد طابقوا بينه و بين إله مصري قديم هو الإله طوط **Thoth**. الذي ظهر في الميثولوجيا المصرية القديمة كاسم لكاتب الإله أوزيرس **Osiris** إله الدلتا المسؤول عن الموتى والمصير البشري.

أما في الأساطير اليونانية فلقد كان هرمس ابناً للإله الأكبر زوس **Zeus** وقد نسبوا إليه هم أيضاً اختراع الكتابة والموسيقى والتنجيم..الخ.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/08/05» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

من رواد حديقتنا!

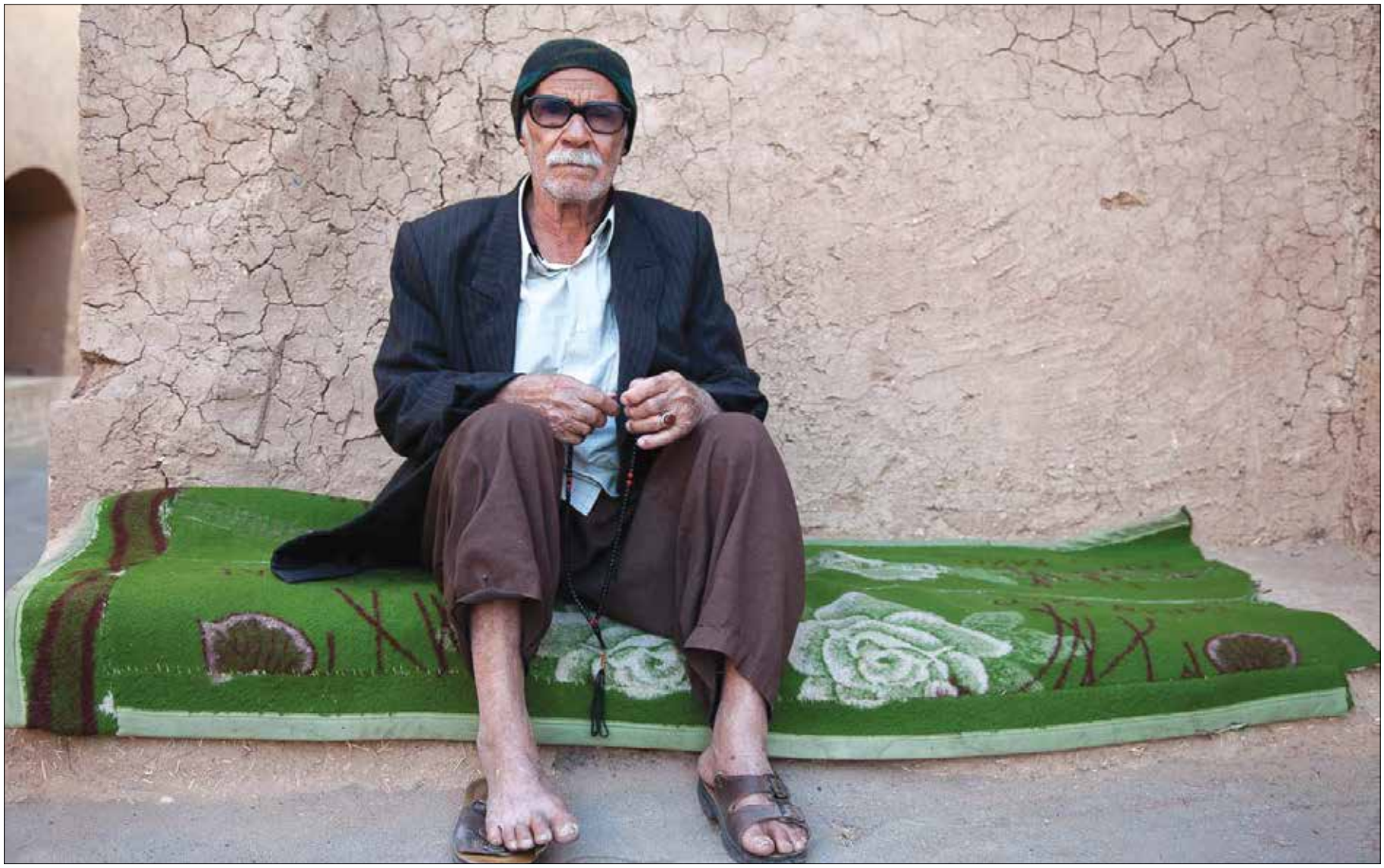

قضمت الحرب ساقه اليمنى بأكملها، فيما عجزت ساقه الأخرى عن حمله مع أحماله الثقيلة. يتأبط عكازيه على عتبة غرفته الأرضية عند فجر كل يوم. يقفز بمساعدة أرجله الثلاث - كما يحب أن يطلق عليهم – المتناوبة على حمله، وهدفه الوصول إلى الحديقة العامة التي تبعد كثيراً عن غرفته المكمورة في أحشاء أحد الأبنية الطابقية العشوائية.

■ ماهر سعد

يصل أخيراً، ويجلس على مقعده المفضل. يعرفه غالبية رواد الحديقة ويعرفون ملكيته الشرعية لذلك المقعد الذي نال هوية واسماً الآن: «مقعد أبو أنس»، نعم ولده البكر كان اسمه أنس: « الله يرحمو، لقد تعذبت أم أنس بولادته كثيراً، فقد كان ولدها البكر، وأغلب النساء يتعذبن أثناء وضع أول أولادهن.. !» يكمل أبو أنس حديثه، وهو يشعل سيجارته الثانية، «لكن لم يكن ذلك السبب الوحيد في عذابها أثناء ولادتها تلك، هناك سبب آخر..»، يوشوشني أبو أنس بالجزء الأخير من حديثه الذي لم يعتد أن يرويه لآخرين من معارفه الكثر هناك، فهو لا يثق بكل من حوله حسب ما يؤكد لي دائماً، ولكنه «يخصني» وحدي بهذا الحديث، «الله يرحمو، كان راسو كبير، من طلع على هالدنيا وراسو كبير، وضل راسو كبير، والله يا ابني انو راسو والف سيف إلا بدو يطلع مع رفقاته بالمظاهرات!»، رمى بجملته الأخيرة تلك في أذني، وأبعد رأسه قليلاً وأخذ نفساً، ثم استرسل في الحديث بلهجته الريفية الواضحة: «أختك أم أنس –الله يرحمها– كانت تقول أنو الدنيا كلها بكفة، وأنس بكفة، كان بكرها وحبيب قلبها، وسبّبت وفاته جرح عميق في قلبها، وحملتها حزن ما تحملو الجبال..».

يعتدل «أبو أنس» في جلسته التي انكسرت حالما لامس الحديث موجة انكساراته التي يبوح بها أحياناً، ويصعب التقاطها إلا إذا جالسته طويلاً وكسبت ثقته. وشاركته حديث الخسائر ذاك، رغم أن نظرة واحدة إلى ساقه المفقودة، كانت كافية لتترك لديك انطباعاً أولياً عن حجم الدمار الذي لحق في نفسية هذا الرجل.

يعلق – متأبط العكازين – نظره بالسماء قليلاً، وكمن يتذكر، يعود ثانية للحديث عن ابنه البكر ذو الرأس الكبير، شارحاً ومبرراً بالوقت ذاته ما كان يعتقد أنه سبب كبر رأس ابنه: «أنه يحوي دماغاً كبيراً، لقد كان عبقرياً...! ربما كان دماغه بحجم دماغ آينشتاين أو سقراط، وهذا وحده كان كافياً كي يكون رأسه هدف القناص الذي أرداه قتيلاً..» كان أبو أنس متأكداً بما يشبه اليقين أن ابنه، لو ظل حياً، لكان أصبح شيئاً مهماً، ربما قائداً، أو زعيماً ما، «فكل من حوله مشوا وراءه، وسمعوا كلامه، وتحمسوا لخطاباته وهتافاته، ويكفي أن تعرف حجم الفوضى التي سببها غيابه، ويكفي أن تعرف حالة الضياع التي أصابت رفاقتو، من بعده.. أي نعم، كان مثل البوصلة، كيفما أدرتها لا تتوه عن الاتجاه الصحيح، ولا تحرفك عن المسار الذي يجب أن تسير فيه لتوصل لهدفك...».

كانت تداوم على الصعود إلى سطح البناء المستأجر المطل على المكان الذي جاؤوا منه والذي تحول لساحة معركة كبيرة تغير شكلها وتبدلت جغرافيتها

بعد وفاة شبيه آينشتاين غادرت العائلة إلى المدينة، واستأجرت بيتاً صغيراً، أصرت «أم أنس» أن يكون أقرب ما يمكن إلى قبر ولدها القتيل! كانت تداوم على الصعود إلى سطح البناء المستأجر المطل على المكان الذي جاؤوا منه، والذي تحول لساحة معركة كبيرة تغير شكلها، وتبدلت جغرافيتها، ولم يعد يميز الناظر إليها أي من معالمها المعروفة. وحدها «أم أنس» كانت تتابع المتغيرات اليومية على المكان، ووحدها كانت تتجه صوب قبر ولدها، متبعة بوصلة أمومة لا تخطئ ما يتعلق بالأولاد.

استطاع زوج أم أنس أن يجد عملاً بمهنته– كأجير طبعاً– بعد أن كان يملك صالون حلاقة بأربعة كراسي، حسب ما ذكر، وكان لمهارته دوراً كبيراً في تحصيل تكاليف معيشة ما تبقى من عائلته، «أم أنس وابنتين صغيرتين، وفتى صغير في الخامسة عشرة». أدرك «أبو أنس» أهمية الحفاظ على عائلته وضرورة استمرار الحياة، وضرورة تغيير سكنه الحالي الذي تأبى زوجه الحزينة تغييره، رغم خطورة المكان، ورغم أنه حذرها من خطورة البقاء على حافة الجبهات!

لكنها كانت تهزمه في كل مرة يحاول فيها إقناعها، كانت دموعها ونحيبها أقوى من منطق حجته وحرصه الفطري الأبوي، في تلك الليلة بالذات وقبل أن تسقط قذيفة الهاون على رؤوسهم، كانت له محاولة معها انتهت لصالحها، ولصالح الموت والخيبة والخسارة أيضاً. لقد سقط الجميع قتلى ووحده هو من استثناه الموت مكتفياً بساقه اليمنى.

يلف الرجل ساعده الأيمن حول رقبتي، ويشدني باتجاهه محاولاً إكمال قصته وإعلامي بشيء ما مهم بالنسبة له وبالغ السرية! يسألني، ثم يجيب على السؤال الذي طرحه: «بدك تسألني ليش لساتني عايش؟ أو كيف عايش ؟ ومشان شو؟ رح قلك... أنا عم استنى، يوقف الرصاص.. أكيد يوماً ما.. ساعتها رح آخد عيلتي وأدفنها مع ابني أنس.. وأرجع على مكاني.. لكن فكرك أنس لمين طالع راسو كبير؟»، وقبل أن أحاول الإجابة، يضحك أبو أنس، تلك الضحكة التي يعرفها رواد حديقتنا، يضحك ويهز رأسه قائلاً: « إيه راس كبير.. يعني دماغ كبير!».